

Jadara University

Faculty of Economic and Business

Department of Accounting



جامعة جدارا

كلية الاقتصاد والأعمال

قسم المحاسبة

"مدى إمكانية تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية في إعداد الموازنة

العامة الأردنية"

**"The Ability of Implementing the Contractual Budget
Method in the Preparation of Jordanian Public
Budget"**

إعداد الطالب

ياسر حامد عباس جدوع

بإشراف

الدكتورة سناء مسوده

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

في كلية الاقتصاد والأعمال في جامعة جدارا - إربد - الأردن

تشرين أول / ٢٠١٥

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: "مدى إمكانية تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية في

إعداد الموازنة العامة الأردنية "

وقد دافع عنها بنجاح الطالب: ياسر حامد عباس جدوع

وأجيزت بتاريخ: 29 / 10 / ٢٠١٥ م.

أعضاء لجنة المناقشة :

التوقيع

الاسم:

١ - الدكتورة سناء نظمي مسوده / مشرفا ورئيسا (أستاذ مشارك)
.....

٢ - الأستاذ الدكتور يوسف مصطفى سعادته / مناقشاً خارجياً (استاذ)
.....

٣ - الدكتور ظاهر شاهر القشي / مناقشاً داخلياً / (استاذ مشارك)
.....

التفويض

الرقم الجامعي: /٢٠١٣١٠٨٣٠/

أنا الطالب: ياسر حامد عباس جدوع

الكلية: الاقتصاد والأعمال

التخصص: محاسبة

أقر بأنني التزمت بقوانين جامعة جدارا وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير ودليل إعدادها عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان: "مدى إمكانية تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية في إعداد الموازنة العامة الأردنية" وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية وأخلاقيات البحث العلمي المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أقر بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستنلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية ورقية أو إلكترونية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة جدارا بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها.

كما أفوض جامعة جدارا بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

التوقيع:

التاريخ:

الشكر والتقدير

لا يسعني وقد أنهيت دراستي إلا التوجه بالشكر والحمد لله رب العالمين على توفيقه وكرمه، وحسن تدبيره، فلك الشكر يا ربي حتى ترضى، كما أتقدم بالشكر والامتنان للدكتور **سناء مسوده** التي قدمت لي كل الدعم والمساندة في إنجاز هذه الرسالة، ولم تتوان للحظة في مدّ يد العون لي، وعلى تحملها وسعة صدرها وكرم أخلاقها في التعامل معي، فقد كانت ملاحظاتها وتوجيهاتها مناراً أهتدي به.

كما أتقدم بعظيم الشكر ووافر التقدير لأعضاء لجنة المناقشة، الأستاذ الدكتور يوسف مصطفى سعادته، والدكتور ظاهر شاهر القشي، على ما قدموه من ملاحظات ومقترحات أثرت الرسالة.

الإهداء

إلىالذي لم يبخل علي يوماً وعلمني النجاح والصبرأبي

إلى من منحني من روحها الحب والأمل.....أمي

إلى من رافقتني في مسيرتي العلمية خطوة بخطوة.....زوجتي

إلى الذين وهبوني الحياة والأملأخواني وأخواتي

إلىأخوتي الذين لم تلههم أمي أصدقائي

إلى من قدم لي العون ومد لي يد المساعدةمشرفتي الفاضلة

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع أعضاء هيئة التدريس والعاملين في جامعة جدارا، ومدراء
وموظفي دائرة الموازنة العامة الأردنية، والمدقق اللغوي للرسالة.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
العنوان.....	أ
لجنة المناقشة.....	ب
تفويض الجامعة.....	ج
الشكر والتقدير.....	د
الإهداء.....	هـ
فهرس المحتويات.....	و
قائمة الجداول.....	ط
قائمة الأشكال.....	ي
قائمة الملاحق.....	ي
قائمة الاختصارات.....	ي
الملخص باللغة العربية.....	ك
الملخص باللغة الإنجليزية.....	م
الفصل الأول: الإطار العام.....	١
1 - 1 المقدمة.....	٢
1 - 2 مشكلة الدراسة.....	٣
1 - 3 أهداف الدراسة.....	٤
١-٤ أهمية الدراسة.....	٤
١ - ٥ التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة.....	٦

٧	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة.....
٩	٢ - ١ المقدمة.....
١٠	٢ - ٢ مفهوم الموازنة العامة.....
١١	٢ - ٣ أهداف الموازنة العامة.....
١٢	٢ - ٤ الأهداف الاستراتيجية الشاملة للموازنة العامة الأردنية.....
١٤	٢ - ٥ مراحل إعداد مشروع قانون الموازنة العامة في الأردن.....
١٧	٢ - ٦ الرقابة على قانون الموازنة العامة الأردنية.....
١٨	٢ - ٧ الموازنة الموجهة بالنتائج (ROB)
١٩	٢ - ٨ النظام المحاسبي وعلاقته بالموازنة العامة.....
٢٠	٢ - ٩ مراحل تطور أساليب إعداد الموازنة العامة.....
٢٢	٢ - ١٠ أساليب إعداد الموازنة العامة.....
٢٦	٢ - ١١ تعريف الموازنة التعاقدية.....
٢٧	٢ - ١٢ مشروعات تنفيذ الموازنة التعاقدية.....
٢٧	٢-١٢-١ مشروعات المشاركة P3S
٢٩	٢-١٢-٢ عقود البوت B.O.T
٣٠	٢ - ١٣ الموازنة التعاقدية والإنفاق الرأسمالي.....
٣٣	٢ - ١٤ الموازنة التعاقدية والإنفاق الجاري.....
٣٣	٢ - ١٥ مقومات تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية.....
٣٨	٢ - ١٦ مميزات تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية.....
٤١	٢ - ١٧ معوقات تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية.....
٤٤	٢ - ١٨ الدراسات السابقة.....
٤٤	٢-١٨-١ الدراسات العربية.....

٤٩	٢-١٨-٢ الدراسات الإنجليزية.....
٥٨	٢- ١٩ ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.....
٥٨	٢-٢٠ فرضيات الدراسة.....
٥٩	٢-٢١ أنموذج الدراسة.....
٦٠	الفصل الثالث: الدراسة الميدانية.....
٦١	٣ - ١ المبحث الأول: منهجية الدراسة.....
٦٢	٣-١-١ المقدمة.....
٦٢	٣ - ١ - ٢ أساليب جمع البيانات.....
٦٢	٣ - ١ - ٣ مجتمع وعينة الدراسة.....
٦٣	٣ - ١ - ٤ التعريف بأداة الدراسة.....
٦٤	٣ - ١ - ٥ الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات.....
٦٧	٣- ٢ المبحث الثاني: التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات.....
٦٨	٣ - ٢ - ١ المقدمة.....
٦٨	٣ - ٢ - ٢ تحليل البيانات الديموغرافية.....
٧١	٣ - ٢ - ٣ التحليل الإحصائي لمجالات الدراسة واختبار الفرضيات.....
٨٦	الفصل الرابع: النتائج والتوصيات.....
٨٧	٤ - ١ المقدمة.....
٨٧	٤ - ٢ نتائج الدراسة.....
٨٩	٤ - ٣ توصيات الدراسة.....
٩١	قائمة المراجع.....
٩٦	الملاحق.....

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
١٥	مراحل إعداد مشروع الموازنة العامة	١
٢٨	صور المشاركة بين القطاعين العام والخاص	٢
٣٠	صور عقود عائلة البوت	٣
٥٦	ملخص الدراسات السابقة	٤
٦٤	درجات مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale)	٥
٦٨	الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة	٦
٧٢	لا توجد مقومات تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية	٧
٧٨	لا توجد مزايا تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية	٨
٨٢	لا توجد معوقات تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية	٩

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
١	أنموذج الدراسة	٥٩

قائمة الاختصارات

No	Abbreviation	Original Words
1	P3S	Public – Private – Partnership
2	B.O.T	Building – Operation - Transfer
٣	ROB	Results Oriented Budget

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
١	استبانة الدراسة	٩٧
٢	قائمة بأسماء المحكمين	١٠٥
٣	التحليل الاحصائي	١٠٦

مدى إمكانية تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية في إعداد الموازنة العامة الأردنية

إعداد الطالب: ياسر حامد عباس جدوع

إشراف: الدكتورة سناء مسوده

العام: ٢٠١٥/٢٠١٦م

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى إمكانية تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية في إعداد الموازنة العامة الأردنية، من خلال دراسة مدى توفر مقومات تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية، ومزايا تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية، وأهم المعوقات التي تحول دون تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية عند إعداد الموازنة العامة الأردنية.

تكون مجتمع الدراسة من مدراء وموظفي دائرة الموازنة العامة، والبالغ عددهم (١٠٦) أفراد، وجرى اختيار كامل الأفراد العاملين المختصين بإعداد الموازنة العامة لتوزيع الاستبانة عليهم، والبالغ عددهم (٤٤) موظفاً، واسترد منها (٤١) استبانة، كان صالح منها للتحليل والدراسة (٣١) استبانة، واختبار فرضيات الدراسة استخدم الباحث اختبار (T) للعينة المفردة.

وقد خلصت الدراسة إلى نتائج عديدة كان من أبرزها: توجد مقومات ومزايا ومعوقات

لتطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية، في حال اعتمادها كأسلوب لإعداد الموازنة العامة الأردنية.

ومن أبرز التوصيات التي تقدمت بها هذه الدراسة، هي تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية

في إعداد الموازنة العامة الأردنية، لما لها من مزايا عديدة، على مستوى الدولة عموماً، والمواطن

خصوصاً، ومحاولة إزالة المعوقات التي تقف في طريق تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية، وتوفير

المقومات اللازمة لتطبيق هذا الأسلوب.

الكلمات المفتاحية: الموازنة العامة، الموازنة التعاقدية، مشروعات البوت (B.O.T)، مشروعات المشاركة (P3S).

The Ability of Implementing the Contractual Budget Method in the Preparation of Jordanian Public Budget

Prepared By: Yasir Hamid Jaddoa

Supervised By: Dr. Sana Maswadeh

Year: 2015 – 2016

Abstract

This study aimed to recognize the ability of applying the contractual budget method in the preparation of Jordanian public budget, throughout studying the extent of availability fundamentals application the contractual budget method benefits, and the most important obstacles which prevent the application of the contractual budget method when preparing Jordanian public budget.

The population of the study consisted from the managers and the employees of the public Budget Department, they were about (106), the researcher selected all the specialized workers in preparing the public budget, and distributed the questioner among them, they were (44) employee, returned from them (41) questioner, and there were (31) valid for analysis, The researcher used one sample -T- test in order to test the study hypothesis.

The study reached to the results, the most important were as following:-
There are fundamentals, benefits and obstacles to apply the contractual budget method in the case depending on it as a method to prepare Jordanian public budget.

Finally the researcher recommended the following:-

To apply the contractual budget method in preparing Jordanian public budget, because it has many advantages at the level of the state in general, and for the citizen in special. Also to try to remove the obstacles that stand by the way of applying the contractual budget method, and to prepare the necessary fundamentals to apply this method.

Key words: public Budget, Contractual Budget, Projects of (B.O.T) Participation, Projects (P3S)

الفصل الأول

الإطار التمهيدي

١-١ المقدمة

١-٢ مشكلة الدراسة

١-٣ أهداف الدراسة

١-٤ أهمية الدراسة

١-٥ التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة

١-١ المقدمة:

يعتبر إعداد الموازنة العامة أحد أهم الوظائف التي تقوم بها الحكومة فهي تعبّر عن البرنامج الاجتماعي والاقتصادي المناط بالحكومة خلال مدة مالية قادمة؛ إذ يمكن عن طريق تحليل الإيرادات والنفقات العامة التوصل إلى آليات ومصادر تحصيل الإيراد وغرض وكيفية الإنفاق، ونتيجة لأهمية الموازنة العامة اجتماعيا واقتصاديا وحتى سياسيا فقد شهدت العقود الماضية من القرن المنصرم العديد من المحاولات لتطوير طرق إعداد الموازنة العامة، منها أسلوب الاعتمادات والذي يعرف بالأسلوب التقليدي وأسلوب البرامج والأداء وأسلوب التخطيط والبرمجة والأسلوب الصفري وأخيرا الموازنة المعدة على أساس التعاقد (الموازنة التعاقدية) والتي طبقت لأول مرة في وزارة المالية النيوزلندية عام ١٩٩٦ والتي تعرف على أنها نظام عقد صفقات بين جهة منفذة والحكومة، لقد جاءت هذه الأنواع من الموازنات بالتتابع لمعالجة أوجه القصور والثغرات في أنواع الموازنة العامة التي سبقتها (محمود، ٢٠١٠: ١٧٧).

لقد دأبت الحكومات الأردنية المتعاقبة على استخدام الموازنات المعدة وفق الأسلوب التقليدي بمعنى الاعتماد على موازنة السنة السابقة مع إجراء بعض التعديلات عليها، ثم بعد ذلك جرى الاعتماد على مفاهيم موازنة البرامج والأداء وتطويرها؛ لتظهر ما تسمى الموازنة الموجهة بالنتائج عام ٢٠٠٧ والتي هدفت إلى تطوير البنية التحتية وإنجاز المشروعات التنموية والتي تخدم المجتمع بصورة دائمة، والعمل على مراقبة الإنجاز بواسطة أساليب تتناسب مع استخدام هذا الأسلوب في الإعداد. (الزعبي، ٢٠١٢: ٦-٧).

إن محاولات تطوير الأسلوب المعتمد في إعداد الموازنة العامة أفرزت أسلوب الموازنة التعاقدية والتي تُعدّ آخر تطور وصلت إليه أساليب الإعداد، وإن أسلوب الموازنة التعاقدية قد أوجد حلولاً لعدة مشاكل، أهمها: ندرة الموارد، والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، كما مكّن هذا الأسلوب

من فرض رقابة فعّالة على جميع المراحل بدءاً من الإعداد ومروراً بالتنفيذ ووصولاً إلى التقييم، إضافة إلى ذلك قيام هذا الأسلوب بالربط بين الخطط الاستراتيجية طويلة الأمد وبين أهداف الموازنة السنوية المقرّر تحقيقها، لذا جاءت هذه الدراسة للتعرف على مدى إمكانية تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية عند إعداد الموازنة العامة الأردنية.

١-٢ مشكلة الدراسة:

إن الاستراتيجية الشاملة للإصلاح المالي والتي تبنتها وزارة المالية الأردنية هدفت إلى رفع كفاءة التخطيط والتنفيذ في الموازنة العامة من خلال النهوض بالآليات المتبعة لإعداد الموازنة العامة، وفق أحدث الطرق من ناحية تقدير الإيرادات والنفقات العامة وعلى المديين القصير والمتوسط، بحيث يجري مراعاة التطورات والمستجدات الاقتصادية المحلية والدولية لكي تتمكن وزارة المالية من تحديد توجهات السياسة المالية، ورسم أبعادها المستقبلية بما يكفل التخصيص الأمثل والأكفأ للموارد المتاحة.

ومن الجدير بالذكر أن أسلوب الإعداد المتبع في الاردن (الموازنة الموجهة بالنتائج) قد جمع بين أسلوب الاعتمادات وأسلوب البرامج والأداء؛ بسبب جوانب عدة أهمها: مسك الحسابات وفق هذا الأسلوب يكون على أساس نوع النفقة وليس على أساس التكلفة الكلية مما جعل تجميع البيانات الملائمة لهذا الأسلوب من الإعداد أمراً صعباً، كما أن العديد من الأنشطة والخدمات الحكومية يتعذر قياسها في صورة وحدات التكلفة نظراً لأن معظم الخدمات الحكومية في صور خدمات غير ملموسة. ونتيجة لما سبق ولأن أسلوب الموازنة التعاقدية مطبق في العديد من دول العالم، لذا أفرزت المعطيات بضرورة التفكير في الانتقال إلى هذا الأسلوب الذي يُعدُّ أكثر تطوراً عند إعداد الموازنة العامة الأردنية (الزعبي، ٢٠١٢).

ونتيجة لما جرى ذكره سابقا جاءت مشكلة الدراسة بطرح الأسئلة الآتية:

- ١- هل توجد المقومات اللازمة لتطبيق الموازنة التعاقدية في إعداد الموازنة العامة الأردنية؟
- ٢- ما هي مميزات تطبيق الموازنة التعاقدية في إعداد الموازنة العامة الأردنية؟
- ٣- ما هي معوقات تطبيق الموازنة التعاقدية في إعداد الموازنة العامة الأردنية؟

٣-١ أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إمكانية تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية في إعداد الموازنة العامة الأردنية لما يتمتع به هذا الأسلوب من مميزات من ناحية التخطيط والتنفيذ والرقابة، لذا جاءت هذه الدراسة لتحقيق عدة أهداف أهمها:-

- ١- التعرف على مدى إمكانية تطبيق الموازنة التعاقدية في إعداد الموازنة العامة الأردنية.
- ٢- التعرف على المقومات اللازمة لتطبيق الموازنة التعاقدية في إعداد الموازنة العامة الأردنية.
- ٣- التعرف على مميزات تطبيق الموازنة التعاقدية في إعداد الموازنة العامة الأردنية.
- ٤- التعرف على معوقات تطبيق الموازنة التعاقدية في إعداد الموازنة العامة الأردنية.

١-٤ أهمية الدراسة:

تتضح أهمية الدراسة من خلال العديد من المميزات والفوائد التي سيقدمها أسلوب الموازنة التعاقدية، أهمها: أن العلاقة بين الدولة والأجهزة التنفيذية (القطاع الخاص والعام) تكون علاقة تعاقدية يجري بمقتضاها تنفيذ مهام معينة ومحددة وقابلة للقياس الكمي ومقابل مبالغ تدفعها الحكومة قبل وأثناء وبعد التنفيذ. كذلك تبرز أهمية الدراسة وفق الآتي :-

- ١- البدء من حيث انتهى الآخرون وعدم تطبيق واعتماد ما تركه الآخرون، بمعنى: دراسة إمكانية تطبيق هذا الأسلوب (أسلوب التعاقد) عند إعداد الموازنة العامة لما يتمتع به من مميزات.

٢- تسليط الضوء على الصيغة التعاقدية مع الجهات العامة التنفيذية والتي يعبر عنها بعلاقات وثيقة تربط المدخلات بالمرجات تهدف إلى تخصيص النفقات وإيجاد مصادر تمويل وتحقيق الجودة المطلوبة.

٣- يتوقع أن يوفر أسلوب الموازنة التعاقدية لدائرة الموازنة العامة الأردنية إدارة جيدة للموارد والتخطيط والتنفيذ الأمثل للمشروعات المتعاقد عليها بالجودة المطلوبة.

٤- تساعد الدراسة الجهات الرسمية والمسؤولة عن إعداد الموازنة العامة في تحديد أسلوب إعداد الموازنة العامة الملائم، والذي بدوره يخضع جميع عمليات القطاع العام إلى رقابة مستمرة.

٥- محاولة زيادة مشاركة القطاع الخاص في المشاريع التنموية وزيادة دور وفعالية الشركات المنطوية تحت لواء الدولة، كذلك تخفيف العبء الملقى على عاتق الدولة بتوفير الخدمات العامة، إما بمشاركة هذا العبء مع القطاع الخاص أو نقل جزء منه ليتحمله القطاع الخاص وفق ضوابط تعاقدية معينة.

٦- تقديم توصيات إلى الجهات الرسمية ذات العلاقة بتطوير أسلوب إعداد الموازنة العامة، واعتماد هذا الأسلوب في حال ظهور مؤشرات إيجابية بأنه الحل الأمثل لمشاكل إعداد وتنفيذ الموازنة العامة الأردنية.

١-5 التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة

١- **الموازنة العامة:** تُعرّف الموازنة العامة بأنها "بيان تقديري وتفصيلي معتمد يحتوي على

الإيرادات العامة التي تتوقع الدولة تحصيلها والنفقات التي تلتزم الدولة بإنفاقها خلال مدة

مالية قادمة سنة غالباً" (**دائرة الموازنة العامة الأردنية، ٢٠١٤**).

٢- **الموازنة التعاقدية:** موازنة يجري بمقتضاها تنفيذ مهام محددة قابلة للقياس الكمي من قبل

جهة محددة سواء كان قطاع خاص أو قطاع عام مقابل مبالغ تدفعها الحكومة قبل وأثناء

وبعد التنفيذ، وبعبارة أخرى أنها نظام لعقد صفقات بين جهة منفذة وبين الحكومة

(**اسماعيل، عدس، ٢٠١٠**).

٣- **مشروعات المشاركة (P3S):** وهو نظام لوضع الترتيبات والتي يستطيع بمقتضاها القطاع

العام توفير السلع والخدمات العامة والاجتماعية والسماح للقطاع الخاص بتقديمها

أيضاً (**الشرع، ٢٠١٠**)

٤- **مشروعات البوت (B.O.T):** وصف يطلق على مشروع البنية التحتية حينما تختار السلطة

المتعاقدة (الحكومة) صاحب امتياز لتمويل وتشبيد مرفق أو نظام للبنية التحتية وإعطاءها

حق تشغيل المرفق على أساس تجاري لمدة معينة، ثم تنتقل ملكية المرفق بعد انقضاء المدة

إلى السلطة المتعاقدة (**البكري، ٢٠١٣**).

٥- **شركة المشروع:** وهي الطرف الثاني من عقد نظام البوت (B.O.T) والتي تمنحها الحكومة

حق البناء والتشغيل والتحويل لمدة محددة وبالمقابل يلتزم هذا الطرف مع الحكومة بتفاصيل

العقد من ناحية جودة الخدمات المقدمة والسعر وغيرها في جميع مراحل المشروع، حتى

يجري تحويله إلى الطرف الأول وبحالة جيدة (**نصار، ٢٠٠٧**)

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

١-٢ المقدمة.

٢-٢ مفهوم الموازنة العامة.

٣-٢ أهداف الموازنة العامة.

٤-٢ الأهداف الاستراتيجية الشاملة للموازنة العامة الأردنية.

٥-٢ مراحل إعداد مشروع قانون الموازنة العامة في الأردن.

٦-٢ الرقابة على قانون الموازنة العامة الأردنية.

٧-٢ الموازنة الموجهة بالنتائج (ROB).

٨-٢ النظام المحاسبي وعلاقته بالموازنة العامة.

٩-٢ مراحل تطور أساليب إعداد الموازنة العامة.

١٠-٢ أساليب إعداد الموازنة العامة.

١١-٢ تعريف الموازنة التعاقدية.

١٢-٢ مشروعات تنفيذ الموازنة التعاقدية.

١-١٢-٢ مشروعات المشاركة (P3S).

٢-١٢-٢ عقود البوت (B.O.T).

١٣-٢ الموازنة التعاقدية والإنفاق الرأسمالي.

١٤-٢ الموازنة التعاقدية والإنفاق الجاري.

٢-١٥ مقومات تطبيق اسلوب الموازنة التعاقدية.

٢-١٦ مميزات تطبيق اسلوب الموازنة التعاقدية.

٢-١٧ معوقات تطبيق اسلوب الموازنة التعاقدية.

٢-١٨ الدراسات السابقة.

٢-١٨-١ الدراسات العربية.

٢-١٨-٢ الدراسات الإنجليزية.

٢-١٩ ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

٢-٢٠ فرضيات الدراسة.

٢-٢١ أنموذج الدراسة.

٢-١ المقدمة:

تُعَدُّ الموازنة العامة أحد أدوات الحكومة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها المنهاج المحاسبي لتقدير إيرادات الدولة ومصروفاتها لمدة سنة مالية قادمة، وللموازنة العامة صفة قانونية حيث تعتبر بعد اعتمادها والموافقة عليها قانوناً للوحدات الحكومية يلزمها بإنفاق الاعتمادات المخصصة على الأغراض المخططة وضمن الوقت المحدد، كما يلزمها بجباية الأموال التي تمول هذه الاعتمادات.

كان الهدف الأساسي للموازنة العامة هو السعي لتحقيق رقابة فعّالة من الناحية المالية والتشريعية، أما بعد التطور الذي شهدته قوانين الموازنة العامة وأساليب الإعداد المختلفة، فلم تعد الموازنة العامة تقتصر على هذا الهدف فقط، وإنما شملت توفير معلومات للحكومة تساعد في إدارة الموارد والاستخدام الأمثل لها وتحقيق الكفاءة والفاعلية عند استخدام هذه الموارد؛ وذلك بالربط بين المدخلات (النفقات) والمخرجات (الأهداف المنجزة)؛ لذلك استلزم الأمر إعطاء تبرير منطقي لطلب الاعتمادات عند عرض الموازنة العامة على السلطة التشريعية للحصول على الموافقة عليها (محمود، ٢٠١٠: ١١٨).

ويعتبر نظام التخطيط والبرمجة والموازنة مصدراً للمعلومات، كما وفر أرضاً خصبة لتطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية؛ وذلك من خلال الربط بين التخطيط الاستراتيجي وبين الموازنة العامة، ممهداً بذلك تحول الموازنة العامة إلى مشروعات متضمنة أبعاداً عدة، أهمها: العمل، والمواصفات، والوقت اللازم للإنجاز، والتكلفة التخمينية، والتمويل، وهو جوهر الربط بين الاعتمادات المرصودة وبين الأهداف (العبيدي، ٢٠١١: ٤٠).

٢-٢ مفهوم الموازنة العامة:

تُعرّف الموازنة العامة بأنها "بيان تقديري وتفصيلي معتمد يحتوي على الإيرادات العامة التي تتوقع الدولة تحصيلها والنفقات التي تلتزم الدولة بإنفاقها خلال مدة مالية قادمة سنة غالباً" (دائرة الموازنة العامة الأردنية، ٢٠١٤).

كما تُعرّف الموازنة العامة بأنها مجموعة من الأهداف والبرامج المعبر عنها بأرقام ترغب السلطة السياسية في تنفيذها بواسطة وحدات الدولة المختلفة بأقل التكاليف خلال مدة قادمة وبحجم كلفة كل هدف أو برنامج مع بيان مصادر التمويل التي تمول البرامج والمشاريع للوحدات الحكومية (المهايني، 2007: ٩).

كما عُرِّفت بأنها "خطة تتضمن تقديراً لنفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة قادمة غالباً سنة، ويتم هذا التقدير في ضوء الأهداف التي تسعى إليها السلطة السياسية (محمود، ٢٠١٠: ١٠٢). ومن وجهة نظر الباحث - إن كل تعريف ورد سابقاً يظهر جانباً معيناً تناولته الموازنة العامة وتهتم به، فبالنسبة للسلطة التشريعية فهي أداة للتحقق من أن الاعتمادات المطلوبة والمخصصة قد استخدمت في الأغراض المخصصة لها، أي: أنها أداة توجيه ورقابة على السلطة التنفيذية (الحكومة).

ومن الناحية الاقتصادية والاجتماعية فهي تقوم بتوفير الموارد اللازمة لتمويل النفقات التي تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أي: أنها أداة لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي. أما محاسبياً فهي تجمع اهتمامات كل من طالبي المعلومات من المهتمين من السلطة التشريعية والاقتصاد والمالية العامة، فهي أداة ترسل وتستقبل معلومات عن مدى تنفيذ الموازنة العامة بكفاءة وفاعلية وكذلك الرقابة عليها بواسطة نظام معلومات شامل.

٢-٣ أهداف الموازنة العامة

تنعكس خطط الدولة في تقديم الخدمات للمواطنين وقيامها بمشاريع التنمية الشاملة؛ للنهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي والمالي، وتعتبر الموازنة العامة أداة ووسيلة لتحقيق أهداف مالية واقتصادية واجتماعية (العبيدي، ٢٠١١: ٤٤-٤٧).

أولاً - الأهداف المالية

تسعى الدول جاهدة للحصول على مركز مالي مستقر ومتوازن، حيث يعتبر هذا التوازن مؤشراً على سلامة المركز المالي للدولة، ويعبر هذا التوازن عن مدى قُرب الأرقام الفعلية في الموازنة العامة للإيرادات والنفقات من الأرقام المقدرة للإيرادات والنفقات، فكلما كانت هذه الأرقام قريبة من بعضها ازدادت نسبة التوازن والاستقرار في المركز المالي للدولة.

ثانياً - الأهداف الاقتصادية

تستخدم الدولة الموازنة العامة لتحقيق أهداف اقتصادية متعددة، فمن خلال الموازنة العامة وأدواتها وتقسيماتها تعالج الدولة المشكلات والأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد، مثل: التضخم والكساد، بمعنى آخر عندما يعاني اقتصاد الدولة من حالة تضخم تقوم الدولة باستخدام الإيرادات لسحب قدر معين من القدرة الشرائية لمواجهة الطلب المتزايد، أي: استخدام ما يسمى (فائض الموازنة)، أما في حالة الكساد فتستخدم الدولة النفقات العامة لزيادة القدرة الشرائية ومواجهة مشكلة انخفاض الدخل القومي، أي: استخدام ما يسمى (التمويل بالعجز).

ثالثاً - الأهداف الاجتماعية

تستخدم الدولة الموازنة العامة لإعادة توزيع الدخل، وهو أحد الأهداف الاجتماعية للموازنة العامة لتحقيق العدالة والتوازن الاجتماعي، كأن تستخدم نوع من الضرائب التصاعدية أو دعم

السلع والخدمات الضرورية المقدمة للمواطنين أو التعليم المجاني وتقديم الخدمات الصحية المجانية وغيرها.

٢-٤ الأهداف الاستراتيجية الشاملة للموازنة العامة الأردنية:

دأبت وزارة المالية الأردنية على إدخال تحسينات على إدارتها المالية لتحقيق رؤيتها المتضمنة إدارة مالية مميزة تساعد في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي، وتحقيق الرفاه للمواطنين، ورسالتها المتضمنة تشجيع آليات الإدارة المالية العامة وتعزيز التخصيص الاستراتيجي للموارد المالية الشحيحة عبر الحكومة وزيادة كفاءة تقديم الخدمات.

ولتحقيق الرؤية والرسالة قامت وزارة المالية بوضع أربعة أهداف سوف تكون الموجه لأنشطتها خلال السنوات الثلاث القادمة (٢٠١٤-٢٠١٧) وهذه الأهداف هي (**دائرة الموازنة العامة الأردنية، ٢٠١٤**): -

١- ضمان انضباط مالي كلي طويل المدى:

ويجري تحقيق هذا الهدف من خلال قيام وزارة المالية بالمحافظة على نظام ضريبي تنافسي، ومساعدة الوزارات على الالتزام بموازناتها وتحقيق خططها الاستراتيجية.

٢- تعزيز الموازنة المرتكزة على سياسات النمو الاقتصادي وتقليص الإنفاق الحكومي:

ويجري تحقيق هذا الهدف من خلال قيام وزارة المالية برسم سياسة الموازنة العامة بناءاً على السياسات المرسومة للنمو الاقتصادي من جهة، وتقليص الإنفاق الحكومي غير المجدي من جهة أخرى.

٣- تعزيز دور القطاع الخاص كمحرك رئيسي لنمو الاقتصادي المستدام:

في هذا الصدد تقوم وزارة المالية بدعم تحقيق الهدف الحكومي المتمثل في زيادة مشاركة القطاع الخاص بتقديم الخدمات وتنفيذ المشاريع، بالإضافة إلى تبسيط الإجراءات البيروقراطية بحيث تصبح أكثر سهولة وجاذبية للأعمال من أجل الاستثمار في الأردن. وتتضمن مبادرة وزارة المالية عدة جوانب أهمها (وزارة المالية، ٢٠١٤): -

أ- مراجعة التشريعات النازمة للقطاع العقاري.

ب- التبني الكامل للشراكة بين القطاعين العام والخاص، مثل: مشاريع البناء، والتشغيل، والتحويل (B.O.T) أو مشاريع الشراكة (P3S) العامة المستقبلية.

٤- الاهتمام الكافي بهوم المواطنين:

يجب أن تقود وزارة المالية الجهود الرامية لضمان تقديم خدمات عامة للمواطنين وبجودة عالية، ومن أجل ضمان اكتمال ودقة وثبات الخدمات المقدمة للمواطنين أصبح لزاماً على الحكومة بناء نظام يضمن إعداد وإدانة سياسات وإجراءات تعنى بهوم المواطنين وحاجتهم للخدمات العامة، مثل: سياسة اللامركزية في توفير الخدمات على مستوى الأقاليم والمحافظات.

ومن أجل أن تحقق وزارة المالية أهدافها الاستراتيجية الشاملة قامت بتبني جزأين مهمين هما (دائرة الموازنة العامة الأردنية، ٢٠١٤): -

١- المساهمة في بناء وضع مالي سليم ومستقر في المملكة من خلال ضبط الإنفاق، وتعزيز وترسيخ مبادئ الشفافية، والإفصاح والمشاركة في إعداد الموازنة العامة، وإنشاء نظام متابعة وتقييم، وتصنيف برامج النفقات الجارية على مستوى الأنشطة للوحدات الحكومية، وغيرها من الوسائل.

٢- مواكبة أفضل الممارسات العالمية المعاصرة في إدارة الموازنة العامة من خلال تطوير

العمل المؤسسي في الدائرة، وتعزيز وتطوير القدرات المؤسسية، وعقد برامج تدريبية لمعدي

الموازنة العامة ومحليها وإعداد ورقة حول أولويات وسياسات الحكومة.

إن تطبيق الإجراءات السابقة والوصول إلى الأهداف الاستراتيجية الشاملة يساهم وبشكل

كبير في الحصول على مكاسب كثيرة تتمثل بتحسين الواقع المالي في المملكة من خلال

الآتي (دائرة الموازنة العامة الأردنية، ٢٠١٤):-

١- التخصيص الأمثل للموارد بين جميع القطاعات وداخل كل قطاع.

٢- زيادة الفرص التمويلية لبرامج الحكومة الأكثر أولوية.

٣- القدرة على التنبؤ بالاحتياجات التمويلية لسياسات الوزارات.

٤- إعطاء مصداقية أكبر للقرارات المتعلقة بالميزانية.

٥- جعل النفقات العامة أكثر كفاءة وفاعلية.

٦- مراقبة مؤشرات الاستدامة المالية والعمل على تحقيقها.

٢-٥ مراحل إعداد مشروع قانون الموازنة العامة في الأردن:

يمرّ قانون الموازنة العامة في الأردن بثلاث مراحل رئيسة هي (محمود، ٢٠١٠):-

أولاً:- مرحلة التقييم :- ويقصد بها تقييم الوضع المالي والاقتصادي السائد في البلد، بحيث تعطى

الأولوية لمشاريع التنمية الواردة في خطة التنمية وبعد إجراء تقييمات شاملة، وإن هذا التقييم يُعدّ

من قبل المجلس الاستشاري للموازنة العامة ويرسل إلى رئاسة مجلس الوزراء لغرض أخذه بعين

الاعتبار عند إعداد الموازنة العامة.

ثانياً:- مرحلة الإعداد:- ويقصد بها إعداد مشروع قانون الموازنة العامة بشقيه الجاري والاستثماري من قبل دائرة الموازنة العامة، بحيث تقوم هذه الدائرة بتبويبه وتنظيمه ومناقشته تمهيدا لتقديمه إلى رئاسة مجلس الوزراء لغرض المصادقة عليه.

ثالثاً:- مرحلة التقديم :- ويقصد بها تقديم مشروع قانون الموازنة العامة إلى رئاسة مجلس الوزراء لغرض المصادقة عليه تمهيدا لعرضه على مجلس الأمة (السلطة التشريعية) لاعتماده وجعله قيد التنفيذ.

والجدول الآتي يوضح تواريخ المراحل الثلاث :- (محمود، ٢٠١٠).

جدول (١): مراحل إعداد مشروع الموازنة العامة

المرحلة	التاريخ
المرحلة الأولى (التقييم)	١ تموز لغاية ٢١ تموز
المرحلة الثانية (الإعداد)	١ تموز لغاية ١٥ تشرين الثاني
المرحلة الثالثة (التقديم)	١٦ تشرين الثاني

المصدر: (محمود، ٢٠١٠).

ويتكون مشروع قانون الموازنة العامة الأردنية من بندين أو شقين رئيسيين هما:- **دائرة**

الموازنة العامة الأردنية، ٢٠١٤)

• الإيرادات العامة:-

تتدرج تحت هذا البند كافة الإيرادات المتوقعة تحصيلها خلال السنة المالية القادمة إضافة إلى الإيرادات الفعلية للسنة السابقة، وتصنف هذه الإيرادات وتبويب وتنظم في جداول مقرر ومعمدة من قبل وزارة المالية لهذا الغرض.

تشتمل الإيرادات العامة على البنود التالية :-

أولاً:- الإيرادات المحلية: وهي المبالغ التي تقوم الدولة بتحصيلها عن طريق الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية التابعة لها، وتنقسم إلى :-

أ- الإيرادات الضريبية: وهي المبالغ التي تحصلها الدولة بما لها من سلطة وقانون على الأفراد والشركات وغيرها، مثل ضريبة الدخل، وضريبة المبيعات، وغيرها من الضرائب.

ب-الإيرادات غير الضريبية: وهي المبالغ التي تحصل عليها الدولة كمقابل للخدمات التي تقدمها للمواطنين مثال ذلك رسوم رخص السياقة، ورسوم معاملات الأراضي، ورسوم رخص المهن وغيرها.

ثانياً:-المنح والمساعدات الخارجية : وهي المبالغ التي تحصل عليها الدولة من جهات خارجية كمساعدات لاستخدامها في إنجاز أعمال داخل البلد، مثل: الهبات وغيرها.

● النفقات العامة:-

ويندرج تحت هذا البند نوعان من النفقات هما:-

أ- الإنفاق الجاري:- وهي المبالغ التي تقوم الدولة بإنفاقها لتسديد الرواتب والأجور في الجهازين المدني والعسكري، وتمتاز هذه النفقات برقابة قبل وبعد صرفها (سابقة ولاحقة)، فالرقابة السابقة تتمثل (بالموقف المالي) والذي يُعدُّ من قبل الوزارات والدوائر، أما الرقابة اللاحقة فتتمثل بدائرة الرقابة في وزارة المالية.

ب-الإنفاق الرأسمالي:- وهي المبالغ التي تنفقها الدولة على المشاريع التي تضيف بنى تحتية للدولة سواء كانت هذه المشاريع مستمرة أو جديدة أو تحت الإنشاء.

وتجدر الإشارة إلى إن هناك أولويات في الإنفاق الرأسمالي عند إعداد الموازنة العامة الأردنية وهذه الأولويات هي:

١- دفعات القروض وفوائد مستحقة الدفع للسنة المالية القادمة والخاصة بالدول الأجنبية والمؤسسات الدولية المانحة.

٢- القروض والالتزامات المترتبة بذمة الخزينة العامة سواء كانت هذه القروض محلية أو خارجية، كما تشمل دفعات المشاريع المحالة للتنفيذ بواسطة القطاع الخاص والتي تسدد على عدة سنوات وحسب شروط العقد.

٣- المشاريع التي التزمت بها والتي هي قيد التنفيذ خلال السنة المالية الحالية أو السنة المالية السابقة.

٤- المشاريع التي ورد وجوب تنفيذها ضمن خطة التنمية (الخاصة بمرحلة التقييم).

٢-٦ الرقابة على قانون الموازنة العامة الأردنية:

تخضع الموازنة العامة في الأردن لمرحلتين من الرقابة هما (عصفور، ٢٠١٤):-

١- الرقابة السابقة:- وهي عملية الرقابة التي تجري قبل عملية المباشرة بالصرف الفعلي، وذلك للتأكد من أن الاعتمادات المطلوبة من قبل الوزارات والهيئات والدوائر الحكومية لا تتعارض مع قانون الموازنة العامة، والتأكد من عدم تجاوز هذه الجهات للمخصصات المرصودة لها ضمن قانون الموازنة العامة، وتجري هذه العملية بواسطة تقارير تُعدُّ من قبل هذه الجهات تسمى (الموقف المالي) تبين فيها مواد الإنفاق والمبالغ المنفقة، وترسل شهرياً إلى دائرة الموازنة العامة.

٢- الرقابة اللاحقة:- وهي عملية الرقابة التي تُجرى من قبل ديوان المحاسبة وذلك عن طريق مراقبة الإيرادات والنفقات العامة للدوائر والوزارات والهيئات الحكومية، حيث يقوم هذا الديوان بكتابة تقرير إلى السلطة التشريعية يبين فيه فيما إذا كان هناك تجاوزات أو مخالفات أو أخطاء حدثت خلال تنفيذ قانون الموازنة العامة ولنفس السنة، كما يحدد هذا التقرير المسؤولية عن هذه الأخطاء

والمخالفات والتجاوزات إضافة إلى تضمنه آراء حول هذه المخالفات والتجاوزات والأخطاء كي يتسنى للسلطة التشريعية اتخاذ الإجراءات الكفيلة لمنع حدوث وتكرار هذه الحالات.

٢-٧ الموازنة الموجهة بالنتائج (ROB):

تبنت الحكومة الأردنية الموازنة الموجهة بالنتائج (ROB) بعد تبنيها خطة الإصلاح الشامل في العام ٢٠٠٧؛ وذلك بهدف تطوير البنى التحتية وإنجاز العديد من المشاريع التي تساهم في تنمية المجتمع وتقديم له الخدمة بصورة دائمة، ولأجل تطبيق هذا الأسلوب لأبد من القيام بتعديلات على الإدارات المالية الحكومية، وعقد دورات تدريبية لتأهيل كوادر متخصصة في هذا المجال.

وإن الأهداف الرئيسية من تطبيق الموازنة الموجهة بالنتائج هي وفق الآتي: - (دائرة الموازنة العامة الأردنية، ٢٠١٤).

- ١- تطوير أداة هامة للتعرف على مساهمة الحكومة في تحقيق الأهداف الوطنية.
- ٢- ربط الموازنة العامة بالتخطيط الاستراتيجي، أي: مدى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للوزارة وترابطها مع تحقيق الأهداف والأولويات الوطنية.
- ٣- ربط الإنفاق العام بالنتائج.
- ٤- قياس كفاءة الإنفاق على البرامج والمشاريع من خلال منظومة مؤشرات الأداء لتحقيق الشفافية وتطبيق المساءلة وفق أسس موضوعية.

٢-٨ النظام المحاسبي وعلاقته بالموازنة العامة:

يعتبر النظام المحاسبي أحد وسائل توفير المعلومات المستخدمة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط والتنفيذ والرقابة، ويستخدم النظام المحاسبي في تصنيف وتبويب الإيرادات والنفقات العامة؛ لتقديمها في صورة مجموعات أو بنود وفقا لمعايير معينة، كما إن عملية التصنيف هذه تُعدُّ أحد العناصر التي تحدد بنية الموازنة العامة ووفقا للتصنيفات الآتية: - (طاقة، العزوي، ٢٠١٠).

❖ التصنيف الإداري

وفقا لهذا التصنيف يجري تقسيم الإيرادات والنفقات العامة بحسب الوحدات الإدارية التي تقوم باستحصال الإيراد وإنفاق النفقة، إن التصنيف الإداري مهم جدا للعديد من أساليب إعداد الموازنة العامة فهو يحدد الوحدات الإدارية التي تقوم بالإنفاق ويحدد الوحدات التي تقوم بتحصيل الإيراد، ويساعد في تحقيق وتطبيق نظام محاسبة المسؤولية في الدوائر الحكومية، كما أنه يبين تكلفة إدارة الوحدات الحكومية كافة.

❖ التصنيف حسب الغرض من النفقة

يجري حصر هذا التصنيف عن طريق النفقات ذات الطبيعة المتشابهة في مجموعات متشابهة، مثل: الرواتب، والأجور، والبريد، وغيرها، ولما كانت هذه النفقات متشابهة لجميع الوحدات الإدارية لذا يمكن أن تصنف مخصصات الدوائر الحكومية في بنود متشابهة؛ ولإعطاء مرونة في هذا التصنيف فقد سمح القانون بإجراء مناقلات بين البنود بموافقة وزارة المالية.

❖ التصنيف الوظيفي

يقوم هذا التصنيف على أساس توزيع النفقات العامة حسب الخدمات أو الوظائف الرئيسية التي تلتزم الدولة بأدائها مثل التعليم والأمن والصحة وغيرها، فبناء المستشفى تندرج تحت وظيفة

الصحة، وبناء المدارس تتدرج تحت وظيفة التعليم وهكذا، إن التصنيف الوظيفي يوفر إمكانية تجزئة البرامج إلى برامج فرعية، فمثلا وظيفة التعليم كبرنامج رئيسي ينقسم إلى برامج فرعية، مثل: برنامج التعليم الإلزامي، وبرامج التعليم المهني، وغيرها.

❖ التصنيف الاقتصادي

يقوم هذا التصنيف على أسس تختارها الدولة لتخدم أغراضها من ناحية توفير معلومات تساعد الدولة على تحليل العمليات الاقتصادية وبيان مدى تأثير الموازنة العامة في الاقتصاد الوطني، حيث إن التصنيفات السابقة لا توفر المعلومات الضرورية لأجل هذا الغرض، وكمثال على استخدام هذا التصنيف للأغراض الاقتصادية هو معرفة إسهام الموازنة العامة في توزيع الدخل، والتوظيف، ومدى مساهمة القطاع العام والخاص في الإنفاق الرأسمالي.

❖ التصنيف حسب الأقاليم

يتبع هذا التصنيف البنية التنظيمية للبلد، فقد تكون هذه البنية من مستويين، هما: الإدارة المركزية، والإدارة المحلية، أما في الدول الفدرالية فتتكون من ثلاثة مستويات، هي: الحكومة الفدرالية، وحكومة الولايات، والحكومة المحلية، وتصنف النفقات والإيرادات حسب المناطق الجغرافية والأقاليم والمحافظات حيث إن لكل إقليم أو محافظة حصتها من الإيرادات والنفقات الرأسمالية والجارية.

٢-٩ مراحل تطور أساليب إعداد الموازنة العامة:

شهدت أساليب إعداد الموازنة العامة نقلات نوعية في طرق الإعدادات تمثلت بمراحل تطورت حسب الهدف بحيث سميت أساليب الإعدادات تبعا لذلك، وهذه المراحل هي :- (شكارة،

٢٠١٠).

❖ المرحلة الأولى:

عندما كان الهدف الأساسي للموازنة العامة هو تحقيق الرقابة المالية والتشريعية للتأكد من تحصيل الإيرادات والنفقات وفقاً للقوانين والأغراض المحددة لها، وبعبارة أخرى إن الهدف كان رقابياً بحتاً يركز على التوازن بين الإيرادات والنفقات لذا كان يطلق عليها اسم موازنة الرقابة (control budget).

❖ المرحلة الثانية:

إن التطور الذي طرأ في مجال الإدارة الحكومية حول الموازنة العامة أصبح من مجرد فرض رقابة على الأموال المتحصلة والمنفقة إلى توفير معلومات تساعد الإدارة الحكومية على الاستغلال الأمثل للموارد بكفاءة وفاعلية، فأصبح يطلق عليها موازنة رقابة الإدارة (management control budget).

❖ المرحلة الثالثة:

بعد التطور الذي شهدته إدارة الوحدات الحكومية والتوسع بالإنفاق أصبح لزاماً على الحكومة تقديم تبريرات للسلطة التشريعية عند تقديم مشروع قانون الموازنة العامة إلى السلطة التشريعية عند طلب تلك الاعتمادات، أي: إعطاء التبرير المنطقي لطلب تلك الاعتمادات، مما ألزم الحكومة بالربط بين الاعتمادات المطلوبة وبين البرامج والأنشطة المزمع إنجازها، ولهذا الهدف جرى بناء أسلوب إعداد الموازنة العامة طبقاً للأداء والأنشطة وسميت بموازنة الأداء (performance Budget).

❖ المرحلة الرابعة:

تمثلت المرحلة الرابعة في قيام العديد من الدول بصياغة خطط اجتماعية واقتصادية واسعة ضمن خطة تنموية شاملة للنهوض بواقع مجتمعاتها، وبحيث قامت هذه الدول بتجاهل مبدأ توازن الموازنة واعتبرته أمراً غير عملي وأصبح ينظر إلى الموازنة العامة على أنها وسيلة لتنفيذ أهداف

وخطط التنمية القومية، بحيث اعتبرت الموازنة مرحلة سنوية من مراحل خطة تنمية طويلة الأجل وسمي أسلوب إعدادها بموازنة البرامج (programs budget).

❖ المرحلة الخامسة

عندما كانت وظيفة التخطيط تنجز بواسطة إدارات تختلف عن الإدارات التي تتولى شؤون الموازنة أدى ذلك إلى إحداث فجوة أو ارتباط ضعيف بين كل من الخطط والبرامج من جهة وبين التخصيصات المطلوبة من جهة أخرى؛ لذلك ظهرت دعوة لتحقيق تكامل بين التخطيط والبرمجة والموازنة فظهر أسلوب الموازنة العامة على أساس نظام التخطيط والبرمجة (planning programming budgeting).

ويرى الباحث إن الانتقال من أسلوب قديم إلى أسلوب أحدث ضمن عملية تطوير أسلوب الإعداد لا يلغي الأسلوب القديم، بل يزيد من كفاءة وفعالية الموازنة العامة وذلك بإضافة وظيفة فعالة أخرى.

٢- ١٠ أساليب إعداد الموازنة العامة:

إن الانتقال من مرحلة إلى أخرى في تطوير الموازنة العامة أدى إلى ظهور العديد من أساليب إعداد الموازنة العامة ومنها الآتي:-

أولاً :- موازنة البنود أو الموازنة التقليدية

وتمثل أقدم صورة من صور الموازنة العامة حيث يمتاز هذا الأسلوب بالسهولة والبساطة في الأعداد والتنفيذ والرقابة، ويعتمد هذا الأسلوب على نوعين من التصنيفات هما :

أ- التصنيف الإداري:- أي تقسم الإيرادات والنفقات على أساس الوزارات والمراكز التي تُعدُّ وحدات إيراد أو إنفاق.

ب-التصنيف النوعي:- أي تقسم الإيرادات والنفقات حسب الغرض من النفقة بحيث تقسم إلى أبواب وبنود مختلفة.

تمتاز هذه الموازنة بأنها ركزت على الالتزام بالتخصيصات عند الإنفاق، والرقابة على هذه التخصيصات لمنع التجاوز والسرقة والتلاعب بالمال العام.

أهم الانتقادات التي وجهت إلى موازنة البنود هي:- (إسماعيل، عدس، ٢٠١٠)

- ١- أنها ركزت في مجال الرقابة على النواحي القانونية والمالية فقط.
- ٢- أنها لا تقدم معلومات كافية عن التخطيط واتخاذ القرار.
- ٣- أنها ركزت على المدخلات وأهملت المخرجات والعلاقة بينهما، مما أدى إلى عدم إمكانية التعرف على كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية.
- ٤- عدم إمكانية متابعة وتقييم أداء البرامج والأنشطة الحكومية نظرا لتوزيع الاستخدامات والموارد على الوحدات الحكومية أو على الحسابات وليست على البرامج والأنشطة.

ثانيا:- موازنة البرامج والأداء

بدأ العمل بهذا الأسلوب في عام ١٩٦٥ حيث أصبح الاهتمام ينتقل من المدخلات إلى المخرجات، أي: أصبح طلب الاعتمادات من قبل الحكومة يعتمد على ربطها بالبرامج والأنشطة المطلوب إنجازها خلال الفترة المطلوبة، ومن جانب آخر تطورت وظيفة الرقابة ضمن هذه الموازنة من مجرد رقابة على الأموال إلى رقابة على الأداء، أي الربط بين المدخلات والمخرجات والأداء.

تمتاز هذه الموازنة بأنها :- (محمود، ٢٠١٠)

- ركزت على المخرجات بدلا من المدخلات.
- ركزت على نظام محاسبة المسؤولية عن أداء الأعمال في الوحدات الحكومية.

أهم الانتقادات التي وجهت إلى موازنة البرامج والأداء هي:-

- ارتفاع تكلفة تطبيقها حيث يتطلب ذلك أنظمة محاسبية ومتابعة مستمرة من قبل عدد من الموظفين من ذوي الخبرة والكفاءة.
- عدم توفر معلومات تفصيلية عن نشاطات الإدارات المختلفة؛ لعدم وجود أنظمة دقيقة للمعلومات لديها.
- اهتمت موازنة البرامج والأداء بالأجل القصير، حيث تعد عن فترة زمنية أجلها عام واحد واعتبرت البرامج والمشاريع غاية بحد ذاتها وليست وسيلة لتحقيق أهداف قومية.

ثالثاً:- موازنة التخطيط والبرمجة والموازنة

ظهر هذا الأسلوب في عام ١٩٦٦ في الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن دعت الحاجة إلى ربط التخطيط والبرمجة والموازنة بعضها ببعض بحيث يتناول هذا الربط ثلاثة عوامل وفق الآتي:-

أ- الأهداف المطلوب تحقيقها (التخطيط).

ب- وسائل تحقيق الأهداف (البرامج والأنشطة).

ج- الأموال المتاحة لتمويل البرامج والأنشطة (الموازنة).

وبتكامل هذه العوامل وترابطها تظهر لنا موازنة التخطيط والبرمجة والموازنة.

أهم ما تتميز به هذه الموازنة أنها ربطت بين تكلفة المدخلات من جهة، وبين الإنجازات والمنافع كمخرجات من جهة أخرى، كما أنها ربطت بين التخصيصات المالية السنوية وبين الخطط التنموية طويلة الأجل.

أهم الانتقادات التي وجهت إلى موازنة التخطيط والبرمجة والموازنة هي (ناشد، ٢٠٠٨):-

أ- اعتمادها على التخطيط بعيد المدى بدرجة عالية من عدم التأكد.

ب- زيادة تكاليف إعدادها لأنها تحتاج إلى وقت وجهد كبيرين للتحليل المالي سواء كان من قبل معديها أو مستخدميها.

ج- صعوبة التنبؤ والقياس والتعبير الكمي عن مخرجات معظم البرامج.

رابعاً:- الموازنة الصفرية

هي عملية تخطيط وإعداد الموازنة العامة بصورة تفصيلية ومن الصفر، فكل مسؤول طالب للاعتمادات، عليه أن يبرر التخصيصات المطلوبة لبرامجه سواء كانت جديدة أو قيد التنفيذ وليس فقط أن يبرر الزيادة في التخصيص عن السنة السابقة، بل يجب أن يشمل التخصيص بمجمله كأنما كان تخصيص السنة السابقة صفراً.

أبرز ما يميز هذه الموازنة عن سابقتها أنها ربطت بين المنفعة والتكلفة، كما أنها لا تعطي أولوية للبرامج تحت التنفيذ على البرامج الجديدة، بمعنى أنها تفترض إلغاء أو تخفيض الاعتمادات للمشاريع التي قد ينخفض العائد منها ولا تتناسب مع كلفتها.

أهم الانتقادات التي وجهت إلى الموازنة الصفرية هي (إسماعيل، عدس، ٢٠١٠):-

أ- عدم الاهتمام بالأهداف الاستراتيجية والتركيز على الأهداف قصيرة الأجل.

ب- تتطلب جهداً كبيراً وتكاليفاً عالية.

ج- عدم تقبل بعض المدراء فكرة تقليص بعض أنشطة إداراتهم أو إلغائها.

خامساً:- الموازنة التعاقدية

تُعدّ الموازنة التعاقدية أحدث أسلوب لإعداد الموازنة العامة حيث ظهرت أول محاولة لتطبيقها في وزارة المالية النيوزلندية عام ١٩٩٦، حيث عُدت على أنها نظام لعقد صفقات بين جهات منفذة والحكومة (إسماعيل، عدس، ٢٠١٠).

ولأن الموازنة التعاقدية هي جوهر الدراسة الحالية لذا سيجري تناول هذه الموازنة بالتفصيل.

٢-١١ تعريف الموازنة التعاقدية:

عرفت الموازنة التعاقدية بعدة تعريفات أهمها :-

"أنها الموجة الأخيرة من موجات إصلاح وتطوير الموازنة العامة للدولة بمقتضاها تكون العلاقة بين الأجهزة التنفيذية والحكومة علاقة تعاقدية لتنفيذ مهام محددة قابلة للقياس الكمي مقابل مبالغ تدفعها الحكومة قبل وأثناء وبعد تنفيذ ما اتفق عليه أو نص عليه العقد" (المهايني، ٢٠٠٧).

كما عُرِّفت على أنها محاولة لإيجاد المنافع العامة والأصول طويلة الأجل، مثل: مشاريع البنى التحتية كالمستشفيات ومؤسسات التعليم وغيرها، أي: إنها تقدم تفاصيل الاحتياجات للتنمية طويلة الأجل وتنشئ عملية موحدة بصدد وضع الخطة لسنوات متعددة وتحويلها إلى برامج ثم إلى مشاريع تعرضكعطاءات (Ireland&Cleland، ٢٠٠٦).

كما عرفت على أنها مجموعة من الأسس العلمية والفنية التي يعتمد عليها في إعداد الموازنة العامة ورقابة تنفيذها، فما هي إلا خطة عمل توضح الأهداف المحددة للوحدة الإدارية التي يتكون منها الجهاز الحكومي لتكوين برامج ومشروعات متضمنة أربعة أبعاد هي :

أ- العمل أو المواصفات. ج- الوقت اللازم للإنجاز.

ب- التكلفة التخمينية. د- التمويل.

يجري تحديد تخصيصات الموازنة العامة وإيراداتها لتنفيذ ورقابة ومتابعة الموازنة العامة بما

يحقق الكفاية في الأداء؛ لأنها تربط بين الاعتمادات المرسدة والأهداف المنشودة (Worthington

1998 &Cold sman).

ويستنتج الباحث من التعريفات السابقة الآتي:

١- أن الموازنة التعاقدية تتبنى وتنظم علاقة قائمة على التعاقد بين الحكومة والجهات

التنفيذية.

٢- أنها تربط بين الموازنة العامة السنوية والأهداف طويلة الأجل.

٣- أنها توفر إمكانية قياس المخرجات وتقييمها من ناحية الكفاءة والفاعلية.

٤- أنها أدخلت التكلفة والوقت كعنصرين مهمين ضمن حسابات الموازنة العامة.

١٢-٢ مشروعات تنفيذ الموازنة التعاقدية:

إن قصور مصادر التمويل التقليدية عن تلبية الاحتياجات المالية للدولة أصبح إلزاماً عليها أن تعتمد على صيغ تمويل جديدة للقيام بمشروعات البنى التحتية، وبالرغم من تنوع هذه الصيغ إلا أنها اشتركت بمجملها باعتمادها على القطاع الخاص بأشكال ودرجات متفاوتة وأن من أهم هذه الصيغ هي :-

١-١٢-٢ مشروعات المشاركة (P3S)

تعتبر مشروعات المشاركة أحد أشكال التعاون بين القطاعين العام والخاص، يجري من خلالها وضع ترتيبات يستطيع بمقتضاها القطاع العام توفير السلع والخدمات العامة والاجتماعية من خلال السماح للقطاع الخاص بتقديمها وبصورة غير مباشرة، بمعنى أن القطاع الخاص يمارس دوراً أكبر في تخطيط وتمويل وتصميم وبناء وتشغيل وصيانة الخدمات العامة وبموجب ترتيبات تعاقدية مع الحكومة.

تضم عقود المشاركة أنواعاً مختلفة من الشراكة تختلف فيها درجة مشاركة القطاع الخاص بتقديم الخدمات العامة وفقاً للصيغة التعاقدية مع الحكومة، وفي أدناه جدول يوضح صور المشاركة

بين القطاعين العام والخاص (البكري، ٢٠١٣: 10).

جدول (٢): صور المشاركة بين القطاعين العام والخاص

ت	نوع التعاقد	التفاصيل
١	تزويد منشآت القطاع العام باحتياجات وخدمات القوى العاملة.	يلتزم القطاع الخاص بتوفير العمالة اللازمة للمصالح العامة، مثل: خدمات شركات النظافة الخاصة والصيانة.
٢	عقود المساعدة الفنية.	التزام القطاع الخاص بتقديم العون الفني للمنشآت العامة.
٣	المقاولات الثانوية.	توريد المواد وتقديم الخدمات خلال مدة معينة.
٤	عقود الإدارة.	تتولى شركات القطاع الخاص إدارة المنشآت والمرافق العامة وفقا لحدود وصلاحيات يجري الاتفاق عليها في عقد الإدارة.
٥	عقود التأجير.	تأجير أصل موجود بالفعل لغرض التشغيل مقابل أجور الاستفادة من الامتياز لمدة محددة.
٦	نظام الامتياز.	قيام شركة القطاع الخاص بتصميم، وتمويل، وبناء وتشغيل. وصيانة الأصل أو المشروع لمدة زمنية تكون طويلة نسبيا ٢٠-٣٠ سنة تسمى مدة الامتياز.

المصدر: البكري، ٢٠١٣

يعود قرار الحكومة إلى الدخول في عقود المشاركة مع القطاع الخاص لتقديم الخدمات

العامة إلى عدة أسباب أهمها: - (نصار، ٢٠٠٧).

- تقليل الخطورة التي تصحب هذه المشاريع الضخمة وتوزيع المخاطر.

- تقليص حجم الموارد التي يحتاجها القطاع العام والاستفادة من الموارد المالية والبشرية الموجودة لدى القطاع الخاص.
- تخفيض تكلفة الخدمات المختلفة من خلال الحصول على أفضل العروض وأكثرها كفاءة من حيث القدرة على تقديم الخدمات.
- الاستعانة بالتكنولوجيا والخبرة الإدارية والإمكانات الموجودة لدى القطاع الخاص لتنفيذ وإدارة البرامج الحكومية.

٢-١٢-٢ عقود البوت (B.O.T)

يقصد بعقود البوت (B.O.T) تلك المشروعات التي تعهد بها الحكومة إلى إحدى الشركات الوطنية أو الأجنبية سواءً كانت من القطاع العام أو القطاع الخاص؛ لإنشاء مرفق عام وتحمل كافة تكاليف إنشائه وبموجب عقود مع الحكومة، بالمقابل تتولى هذه الشركة تشغيل المشروع وإدارته والاستفادة منه وتحت رقابة الجهة المتعاقد معها، وبعد انتهاء مدة العقد تنتقل ملكية المشروع إلى الدولة وبحالة جيدة (نصار، ٢٠٠٧).

شهدت عقود البوت انتشاراً في كثير من الدول، وأصبحت تطبيقاته وأنواعه بديلاً عن التمويل عن طريق الموازنة العامة، أو عن طريق القروض، أو المعونات، أو غيرها من وسائل التمويل، فقد مكّنت هذه العقود الدولة من التغلّب على عقبات التمويل التي تواجهها لإنشاء البنى التحتية وتقديم الخدمات العامة، عن طريق إشراك القطاع الخاص.

كما وفرت عقود البوت انسجاماً مع مبدأين رئيسيين أحدهما مالي والآخر اجتماعي، فالمبدأ المالي تمثل بتعزيز دور القطاع الخاص في حل مشكلة الموارد المالية العامة، والمبدأ الاجتماعي تمثل بإبراز دور الدولة في توفير الخدمات العامة؛ لأنها صاحبة المسؤولية الأولى والكاملة في توفيرها.

تضمنت عقود البوت أنواعاً مختلفة تسمى (عائلة البوت)، تختلف هذه العقود عن بعضها البعض تبعاً للصيغة التعاقدية بين الحكومة والجهة المنفذة، وفيما يلي جدول يبين عدداً من صور عقود عائلة البوت. (أبو غدة، ٢٠١١: 8).

جدول (٣): صور عقود عائلة البوت

ت	نوع العقد	التفاصيل
١	البناء- التملك - التشغيل - نقل الملكية Build-Own-Operate-Transfer B.O.O.T	تقوم الشركة ببناء المشروع، وتتملكه مؤقتاً، وتقوم بتشغيله، ومن ثم تنقل ملكيته إلى الدولة بعد انتهاء مدة العقد.
٢	البناء - التأجير. نقل الملكية Build – Lease – Transfer B . L . T	تقوم الشركة ببناء المشروع وتأجيره، وإعادته إلى الدولة بعد انتهاء مدة الإجارة، وتبقى ملكية المشرع القانونية للدولة.
٣	التأجير - التجديد - التشغيل - نقل الملكية Lease – Renovate – Operate – Transfer L . R . O . T	تقوم الشركة بإيجار المشروع قائماً، وتتولى تجديده وتشغيله وتحصيل عوائده، ثم إعادته إلى الدولة في نهاية فترة الإجارة.

المصدر: أبو غدة، ٢٠١١

٢-١٣ الموازنة التعاقدية والإنفاق الرأسمالي:

يُعدُّ نظام الموازنة التعاقدية أسلوباً حديثاً لتنفيذ الإنفاق الرأسمالي المتعلق بالمشاريع الاستثمارية في جانب الموازنة التعاقدية من خلال الخطوات الآتية:-(الهامي، ٢٠٠٦).

١- التخطيط للمشاريع المقترحة في الموازنة الاستثمارية

تلتزم الوزارات والمحافظات ببرمجة وإعداد وتقديم مقترحاتها للمشاريع الجديدة، مع دراسات الجدوى لهذه المشاريع وترسل إلى وزارة التخطيط لتقييمها وإصدار قرار فيها يخص أسبقيتها للتنفيذ، كما تقوم الوزارة بتقييم دراسة الجدوى للمشاريع والتأكد من مطابقتها للمعايير المقررة. إن الخطة الاستثمارية للدولة لا بد أن تعتمد على الأسس الآتية:-

أ- اعتماد الجدوى الاقتصادية (دراسة الجدوى) للمشروع كأساس عند مناقشة المشاريع المقترحة للتنفيذ.

ب- إجراء عملية المفاضلة عند اقتراح المشاريع بما يحقق أعلى كفاءة ممكنة للاستثمار من حيث المدخلات والمخرجات.

ج- وضع التوقيتات لإنجاز المشاريع الاستثمارية بما يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد.

٢- العمل على تنشيط القطاع الخاص ومنحه التسهيلات اللازمة؛ ليكون بخط متوازي مع القطاع العام عن طريق مشاريع المشاركة (P3S) أو مشاريع البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T).

٣- إقرار الإطار المالي من قبل وزارة المالية؛ وذلك بالاعتماد على أولويات الاستثمار ووفقاً لخطة الإصلاح الاقتصادي والتنمية.

٤- البحث عن القدرات التنفيذية وكفاءة الصرف المالي للجهات المنفذة التي تقوم بتقديم المعلومات بشفافية ومصداقية حول سير المشاريع تحت التنفيذ أو المقترحة في المنهاج الاستثماري.

٥- اختيار مصادر التمويل الملائمة للحصول على الأموال لتنفيذ المشاريع.

٦- الشفافية في الإعلان عن المشاريع لأغراض التنفيذ والتمويل على القطاعين العام والخاص بغية الحصول على أفضل العطاءات وبالجودة المطلوبة وضمن التوقيتات المعدة مسبقاً.

٧- الدعم المحاسبي حيث تقوم الوزارات والدوائر الحكومية بإرسال معلومات إلى وزارة المالية والجهات ذات العلاقة تتضمن المصروفات المتراكمة لكل مشروع تقوم بتنفيذه هذه الوزارة أو الدائرة، كما تتضمن المصروفات الخاصة بنفس الشهر لجميع المشاريع.

٨- الدعم الرقابي حيث تقوم وزارة المالية بتزويد وزارة التخطيط بتقرير موحد لمصروفات المشاريع وبشكل تراكمي خلال نفس السنة.

٩- متابعة تنفيذ المشاريع: يتطلب متابعة تنفيذ المشاريع الاستثمارية عدة مؤشرات أهمها:-
(شكارة، ٢٠١٠).

أ- مؤشر الإنجاز المادي:- ويمثل كمية العمل المنجز، فأما أن يكون تراكمياً، أي: منذ بداية مباشرة العمل بالمشروع الاستثماري وحتى نهاية الفترة المشمولة بالمتابعة أو نهاية السنة موضوع المتابعة.

ب- مؤشر الإنجاز المالي:- يمثل حجم المبالغ المصروفة على تنفيذ المشاريع تراكمياً من الكلفة الكمية الواردة في الموازنة الاستثمارية وخلال السنة موضوع المتابعة.

ج- مؤشر نسبة المدة المنقضية:- وتساوي عدد أيام العمل في المشروع مقسوماً على عدد الأيام المدونة للتنفيذ بموجب العقد.

د- مدة التأخير: وتساوي الفرق بين عدد أيام المدة المنقضية على التنفيذ وعدد أيام المدة المحددة للتنفيذ بموجب العقد.

٢-١٤ الموازنة التعاقدية والإنفاق الجاري:

تناولت الدراسة سابقا الإنفاق الرأسمالي في الموازنة العامة وكيفية إنشائه بواسطة أسلوب الموازنة التعاقدية، ويبقى لدينا البند الثاني من الموازنة العامة وهو الإنفاق الجاري أو موازنة النفقات الجارية والتي تعتبر مكملية للنفقات الرأسمالية؛ لأن الموازنة الاستثمارية لا تكون فعّالة إلا إذا ربطت بالموازنة الجارية أو الإنفاق الجاري؛ وذلك لضمان الإنهاء المتزامن لكل مرحلة من المراحل وضمان التشغيل كما هو مخطط.

إن الانتهاء من المشاريع وجاهزيتها للتشغيل يتطلب دعما من الإنفاق الجاري والخاص بالرواتب والأجور وغيرها، ومثال على ذلك: إن الانتهاء من مشروع استثماري نفذه القطاع الخاص عن طريق مشروعات البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) يتطلب تشغيله رواتب موظفين وأجور عاملين وهذا ما توفره موازنة النفقات الجارية، أما إذا كان المشروع الاستثماري المنجز نفذ بطريقة مشروعات المشاركة (P3S) مع القطاع الخاص كذلك الأمر يتطلب دعما من موازنة النفقات الجارية بمقدار حصة الدولة بهذا المشروع.

٢-١٥ مقومات تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية:

لكي يجري تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية لابد من تهيئة قاعدة مناسبة لهذا الأسلوب أو بعبارة أخرى تهيئة البيئة المناسبة للعمل بأسلوب الموازنة التعاقدية، لذا تتطلب هذه البيئة المقومات التالية:

❖ توفر الجوانب التشريعية والتنظيمية والتنفيذية

يتطلب تنفيذ الموازنة التعاقدية تشريع قوانين وإصدار تعليمات تحكم العلاقة التعاقدية وتنظمها، مثل: قانون الاستثمار، وتعليمات تنفيذ العقود الحكومية، كما إن التحديث المستمر

للتشريعات والقوانين والتعليمات التي تنظم العقود والعطاءات الحكومية ضرورية ومهمة لتحقيق الأداء الأمثل وتوفير المناخ الملائم لتطوير العمل ورسم الاستراتيجيات الحالية والمستقبلية.

كما يتعلق هذا الجانب بإنشاء دائرة للعقود الحكومية والعطاءات تابعة لوزارة المالية تأخذ على عاتقها تنظيم وإحالة المشاريع المقرر تنفيذها ضمن الخطة الاستراتيجية وفق أسلوب الموازنة التعاقدية (البكري، ٢٠١٣).

❖ توفر معايير لتقييم بدائل المشاريع وبدائل تنفيذها وتحديد معايير خاصة لقياس الأداء الفني والمالي والزمني (وقت - تكلفة - جودة).

تتضمن الموازنة العامة حسب التصنيف الوظيفي عدداً من الوظائف الأساسية، مثل: وظيفة التعليم، ووظيفة الصحة، وغيرها من الوظائف، ولكل وظيفة أساسية برامج فرعية متعددة يجب تحديدها وتحديد الوزارات المرتبطة بتلك البرامج، مثلاً: وظيفة التعليم ترتبط بوزارة التعليم العالي ووزارة التربية والتعليم وأن هاتين الوزارتين مسؤولتان عن تطبيق برامج وظيفة التعليم وحسب مستوى كل وزارة، فهما تحددان المشاريع والأنشطة اللازمة لتحقيق أهداف كل برنامج بحيث تنفذ الوظيفة الأساسية بكفاءة وفاعلية.

ويحتاج تقييم بدائل المشاريع إلى معايير معينة يعتمد عليها لدراسة البرامج الرئيسة والفرعية (المشاريع) قبل اتخاذ القرارات فيجري تسليط الضوء على البدائل المختلفة وبيان مزاياها وعيوبها؛ ليجري فيما بعد اختيار البديل الأفضل واتخاذ القرار المناسب بموجب معايير معينة يمكن الاستعانة بها عند إجراء الدراسات التحليلية للبرامج والمشاريع الحكومية عند المفاضلة بينها.

إن معايير تقييم البدائل المتاحة للبرامج والمشاريع يتبع نوع المشروع، فإذا كان المشروع ذو مردود قابل للقياس الكمي فيقاس إما عن طريق عائد الاستثمار أو مدة الاسترداد أو نقطة التعادل أو غيرها من معايير القياس، أما إذا كان المشروع ذو مردود غير قابل للقياس الكمي فتقاس

بإخضاعها إلى معيار أقل البدائل تكلفة وأعلى مردود وأفضل جودة والتي على أساسها يجري تقييم البدائل.

تتطلب عملية مراقبة وتقييم الخطط عدة معايير يستند عليها في تقييم وتقويم كفاءة تنفيذ المشاريع مادياونوعيا وزمنيا وتشخيص المشاكل وإيجاد الحلول لها، لمنع حدوث انحرافات بالخطط المرسومة.

إن معيار الجودة يختص بجودة تنفيذ المشاريع وجودة الخدمات المقدمة والسلع المنتجة من قبل القطاع العام أو القطاع الخاص والذين رست عليهم هذه المشاريع وتعاقدت مع الحكومة لتنفيذها، حيث تقوم الحكومة بدور المراقب لعمل هذين القطاعين، لضمان تنفيذ المشاريع وتقديم الخدمات أو السلع إلى المواطنين بالجودة المطلوبة والمتفق عليها ضمن العقد، لذا يتطلب الأمر وجود معايير لتقييم جودة المشاريع والسلع والخدمات المتفق على تنفيذها أو تقديمها.

أما معيار التكلفة فيختص بالمحافظة على التكلفة المرصودة والمدرسة ضمن دراسات الجدوى والتكلفة ومنع حدوث انحرافات بالخطط، كذلك يتعلق برصد ومنع هدر الموارد وعدم المغالاة في تقدير التكاليف بحيث يكون الأداء المالي متوازن ومسيطر عليه.

أما معيار الوقت فيتعلق بالوقت اللازم لتنفيذ المشاريع المطروحة للتعاقد، وتشخيص فيما إذا كانت هنالك انحرافات في التنفيذ من ناحية الوقت خصوصا إذا كان لهذه المشاريع أهمية بالغة من ناحية الوقت، فقد تنتفي الحاجة لها بمجرد مرور وقت معين أو مناسبة معينة.

❖ توفر نظام لمحاسبة التكاليف عند إعداد و تقييم المشروعات

إن وضع التخصيصات في قانون الموازنة العامة لأبدأ تكون ناتجة عن دراسة متضمنة محاسبة التكاليف ومحسوبة ضمن هذا التخصص، لما لها من فائدة من ناحية تقييم الأداء وفتح

ودراسة العطاءات وإحالة المشاريع للتنفيذ، كما تساعد في منع المغالاة في التخصيصات المطلوبة من قبل الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية أي منع الهدر في المال العام.

إن استخدام نظام محاسبة التكاليف عند إعداد الموازنة التعاقدية ضروري وبالغ الأهمية وذلك للأسباب الآتية (العواجي، ٢٠٠٨):-

❖ قد تستخدم تكلفة المشاريع من ضمن معايير تقييم الأداء من ناحية الانحرافات الإيجابية والسلبية.

❖ تُحدّد المشاريع التي قد لا تستطيع الدولة تنفيذها بمفردها ولا بد من مشاركة التنفيذ.

❖ قد تستخدم التكلفة في تحديد سعر الخدمة أو السلعة التي تقدم من قبل القطاع العام أو الخاص إذا ما تعاقدت الحكومة معهم على تقديمها.

❖ تساعد في عملية اتخاذ القرار بشأن إحالة المشاريع للتنفيذ واتخاذ قرار متوازن من ناحية الجودة والتكلفة المحددة من قبل الجهة المستفيدة.

❖ توفر نظام لمحاسبة المسؤولية لتحديد الانحرافات في الجودة والوقت والتكلفة

إن تحديد مراكز المسؤولية للوزارات الإنتاجية والخدمية من أجل الرقابة عليها وترشيد إنفاقها فإنها تحتاج لوجود نظام محاسبة المسؤولية، والذي يهدف إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية على المدى البعيد وتحديد مسؤولية حدوث الانحرافات عن ما خطط له.

إن حدوث انحرافات في الوقت اللازم لإنجاز المشاريع والذي جرى التعاقد عليه لابد أن تكون هنالك جهة مسؤولة عن حدوث هذه الانحرافات والتي يجب محاسبتها لمنع حدوث هذه الانحرافات في المستقبل، ومثال على ذلك: سحب العمل من الشركات البطيئة في التنفيذ أو التي استنفذت مددها القانونية ولم تسلم المشروع جاهزاً.

كما أن انحرافات التكلفة والجودة لأبدآن تكون هنالك جهات أيضا مسؤولة عنها، وضرورة محاسبتها لمنع تكرار حدوث هذه الانحرافات، فقد تقدم خدمة عامة للمواطنين دون المستوى المطلوب والمتفق عليه ضمن العقد المبرم مع الحكومة، أو قد تتحرف التكلفة عن ما قدرت سابقا مما قد يؤثر سلبا على ارتفاع سعر الخدمة المقدمة للمواطنين أو ارتفاع تكلفة إنتاج السلعة وبالتالي ارتفاع سعرها والذي يتحمله في النهاية المواطن، لذا لأبد من وجود نظام محاسبة المسؤولية لتحديد مسؤولية الوزارات والجهات وحتى الأفراد عن الانحرافات التي تحدث.

❖ توفر نظام للمعلومات متطور قادر على ربط الجهات المعنية مع بعضها البعض

يحتاج تنفيذ وتقييم المشاريع المتعاقد عليها إلى العديد من العوامل التنظيمية والمعلوماتية، فهي تحتاج إلى نظام متكامل للمعلومات المحاسبية ونظام متكامل للمعلومات الفنية والاقتصادية يقدم من قبل وحدات متخصصة بتكاليف المشاريع ومستلزماتها التشغيلية.

إن هذه الوحدات لأبدآن تمتلك بنوك معلومات مرتبطة مع بعضها البعض في نظام متكامل من ناحية، ومع بنوك المعلومات للجهات ذات العلاقة من ناحية أخرى، بهدف تسهيل إعداد التقارير والقيام بالدراسات لتحقيق الأهداف المنشودة.

إن اتخاذ القرارات الخاصة بالموازنة التعاقدية من ناحية التخطيط والتنفيذ والمتابعة يكون لنظام المعلومات المحاسبي دور كبير فيها، فهو يوفر معلومات عن الكلف، ونسب الإنجاز، وسير العمل وغيرها من المعلومات التي يكون فيها نظام المعلومات المحاسبي المنبع الرئيسي لها، كما يقوم نظام المعلومات المحاسبي بالربط بين الجهة المستفيدة من المشروع وبين الجهة التي تحيل المشروع للتنفيذ والتي تراقب تنفيذه، وهذا يمثل اختصاراً كبيراً للوقت والكلف الإدارية غير الضرورية

(شكارة، ٢٠١٠).

٢-١٦ مميزات تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية:

يمتاز تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية بعدة مميزات، أهمها: ميزة الشمول، فهي تعني وتوضح كيفية ومتى وأين تستخدم إيرادات الدولة، كما أنها تبين وتهتم بمقدار العجز للسنة السابقة وفيما إذا جرى معالجته أم لا، كما تمتاز الموازنة التعاقدية بالآتي:-

❖ تقديم حلول جذرية للعديد من المشاكل التي كانت تواجه الإدارات الحكومية (إسماعيل،

عدس، ٢٠١٠).

من المشاكل التي كانت تواجه الإدارات الحكومية هو التوسع الكبير في مسؤولياتها ومطالباتها بتقديم الخدمات؛ ولأن موارد الدولة أصبحت نادرة من جهة وتزايد الضغط عليها من جهة أخرى؛ لذلك لم تعد مصادر التمويل الاعتيادية للموازنة العامة كافية لتمويل مشاريع تقديم الخدمات وإنشاء البنى التحتية؛ لذلك اعتمدت الموازنة التعاقدية أسلوب المشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص لتقديم الخدمات العامة والسلع والمنافع الاجتماعية الأخرى التي تتبنى الدولة تقديمها.

❖ ربط الموازنة العامة بالخطط التنموية طويلة الأجل الخمسية. (Meyers،2006)

تقدم الموازنة التعاقدية تفاصيل احتياجات التنمية طويلة الأجل للحكومات، وتنشئ عملية موحدة بصدد وضع الخطة لسنوات محددة وتحويلها إلى برامج، وتقدم تفاصيل عن المشاريع التي تعتمز تنفيذها على مدى فترات زمنية طويلة لتعرض كعطاءات، كما تقوم الموازنة التعاقدية على مبدأين مهمين متلازمين هما التخطيط والموازنة:

● التخطيط:- يتضمن هذا المبدأ هدفين مهمين بتحقيقهما يتحقق التفاعل والارتباط في عمل

الموازنة وهما :-

أ- التخطيط الشامل الهادف إلى التعريف بمجرى الاقتصاد ووجهته؛ إذ يجب وضع مجموعة من الأهداف القومية وتحديد لها لتشكل دليلاً لنشاطات التنمية التي سيجري اعتمادها مستقبلاً.

ب- التنسيق بين القرارات الآتية والأهداف طويلة الأمد بما يضمن تنفيذها ومراقبتها وهي إحدى وسائل الموازنة وإجراءاتها.

• **الموازنة:-** عندما يكون هدف الموازنة العامة تحقيق استراتيجية التنمية، تحدد الأهداف القومية بعيدة المدى فينعكس ذلك على خططها ونشاطاتها وقوانينها؛ إذ تهدف استراتيجية الموازنة التعاقدية إلى خلق تصور للمستقبل بمعزل عن المحددات المؤسسية والقانونية على أن تتضمن مراحل تنفيذ الاستراتيجية بدائل مختلفة للتنمية.

❖ تنفيذ العديد من المشاريع الحكومية بكفاءة وفاعلية (عبد المجيد، ٢٠٠٨).

تعتبر الدولة المصدر الأساسي لتقديم الخدمات العامة للمواطنين، ولأن تكلفة هذه الخدمات عالية جداً ولتزايد طلب هذه الخدمات وقلة الموارد المتاحة، كل ذلك دفع بالحكومات إلى استخدام مشاريع المشاركة بين القطاعين العام والخاص وفق ضوابط معينة ترعاها وتنظمها وتراقبها الموازنة التعاقدية ووفقاً لوجهين من تقديم الخدمات بكفاءة وفاعلية هما:-

- قيام القطاع الخاص بتقديم الخدمات تحت إشراف ورقابة الحكومة، حيث تقوم الحكومة بتوفير البيئة الملائمة للقطاع الخاص؛ لتسهيل تقديم الخدمات من خلال إصدار تشريعات منظمة لهذه العلاقة وضمان خضوع الخدمات المقدمة للمعايير والمواصفات المطلوبة.
- المشاركة مع القطاع الخاص عن طريق مشاريع المشاركة (P3S) أو مشروعات البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T).

❖ ترشيد الإنفاق الحكومي وضبطه. (النجار، ٢٠٠٢)

يتطلب توفير الخدمات العامة صرف مبالغ طائلة تثقل كاهل الدولة، لذا عمدت الحكومات الى دراسة وتقييم البرامج والمشروعات قبل تنفيذها وحتى بعد المباشرة بتنفيذها، أي: عندما تكون تحت الإنشاء؛ وذلك بغية تقليل إنفاقها ومحاولة السيطرة على العجز وجعله في حدوده الدنيا، كما توفر الموازنة التعاقدية ترشيدها للإنفاق الحكومي من خلال الآتي:-

- ١- تقليل الخطورة أو تقاسمها والتي قد يصاحبها خسارة مبالغ ضخمة مع القطاع الخاص.
- ٢- تقليص حجم نفقات القطاع العام والاستفادة من الموارد المالية والبشرية الموجودة لدى القطاع الخاص.
- ٣- تخفيض تكلفة الخدمات من خلال الاستفادة من نظام المشاركة الذي يسمح بالحصول على أفضل العروض وكلفة وأكثرها جودة من حيث تقديم الخدمات.

❖ تغيير العلاقة ما بين الحكومة وأجهزتها التنفيذية من علاقة تمويل إلى علاقة تجارية.

(إسماعيل، عدس، ٢٠١٠)

إن قيام الحكومة بتمويل القطاعات العامة الخاسرة أو غير المجدية نتج عنها ضغط على بند الإنفاق العام، وقد تكون هذه التمويلات سببا في تزايد العجز وتراكمه سنويا، لذا اتجهت العديد من الحكومات إلى خصخصة منشآتها العامة وخصوصا المضمرة منها والخاسرة.

وفرت الموازنة التعاقدية فرصة للقطاع العام في التطور دون اعتماده على تمويل الحكومة فقط وإنما الدخول في مناقصات للتنافس مع القطاع الخاص للفوز بتنفيذ المشاريع المطروحة من قبل الحكومة والتي تعطي حق تقديم الخدمات العامة على أساس سعر محدد في العقد، وبذلك تغيرت العلاقة بين الحكومة والقطاع العام من علاقة تمويل إلى علاقة تنافسية قائمة على البيع والشراء، كما توفر الموازنة التعاقدية فرصة للقطاع العام أن يكون تمويله ذاتيا في المستقبل إذا ما

حقق هذا القطاع أرباحاً يستطيع من خلالها أن يكون قوة منافسة في السوق، وبذلك خف الضغط على النفقات العامة وتوفرت فرصة للقطاع العام أن يتطور ويحقق أرباحاً وإيرادات قد تكون أكبر من تمويل الحكومة.

٢-١٧ معوقات تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية:

إن تطبيق أي أسلوب من أساليب إعداد الموازنة العامة يواجه عدة صعوبات أو معوقات تقف في طريق تطبيق هذا الأسلوب، منها: ما هو تشريعي، أو تنظيمي، أو مالي، ومن أهم معوقات تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية هي:-.

❖ عدم تطور الإدارات المالية الحكومية (عصفور، ٢٠٠٩)

تتطلب الموازنة التعاقدية إدارة مالية متطورة تستخدم أساليب حديثة في إدارة الإيرادات العامة والنفقات العامة وإدارة الدين العام، فقد تستخدم وزارة المالية والوزارات والدوائر الحكومية عدداً من الأنظمة التطبيقية الحاسوبية للإدارة المالية الحكومية كالأنظمة المحوسبة لمعالجة النفقات والإيرادات وإدارة الدين وما يميز هذه الأنظمة بشكل عام بأن تصميمها جرى على برمجيات مختلفة عن بعضها البعض، وتفتقد إلى التكامل والترابط فيما بينها ويكون تبادل البيانات بين هذه الأنظمة المختلفة عموماً عبر النسخ الورقية، كما لا تزال بعض الوزارات تؤدي الوظائف المحاسبية اعتماداً على السجلات اليدوية.

لذلك لابد من العمل على تطبيق نظام متكامل ومتربط لإدارة المعلومات المالية الحكومية والذي يشكل تحولاً جوهرياً في الأساليب المتبعة لتنفيذ العمليات المالية والمحاسبية في الوزارات والدوائر الحكومية، بالانتقال من العمل بالأساليب التقليدية كاستخدام السجلات اليدوية أو أنظمة المعلوماتية المالية غير المترابطة، واستبدالها بنظام إدارة معلومات مالية حكومي موحد ومتكامل يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام وأفضل الممارسات في هذا المجال.

وبالتالي فإن عدم تطور الإدارة المالية الحكومية قد يحول دون تطبيق هذا الأسلوب فيكون تطبيق أسلوب موازنة البنود أو الموازنة الصفرية أو موازنة البرامج والأداء أكثر ملاءمة على حساب أسلوب أكثر تطوراً ومناسبة.

❖ ارتفاع تكاليف تطبيقها في بعض الأجهزة الحكومية

إن ارتفاع تكاليف إعداد الموازنة العامة وفق الأساليب الحديثة دعت الدول وخصوصاً النامية منها إلى العزوف عن تطبيق الأساليب الحديثة. فقد يحتاج أسلوب الموازنة التعاقدية إلى استحداث أقسام أو وحدات أو حتى هيئات تكون تكاليفها عالية وتحتاج إلى وقت طويل، كما إن إجراءات تنفيذ الموازنة التعاقدية قد تكون مكلفة من ناحية الوقت.

لذلك فقد تكون تكلفة استخدام أسلوب الموازنة التعاقدية سبباً في عدم تطبيقه خصوصاً أن البرامج والمشاريع ضمن أسلوب الموازنة التعاقدية تخضع للدراسة المستفيضة من ناحية التكلفة والمنفعة ودراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم البدائل والتي قد تكون مكلفة إلى حد ما.

❖ الحاجة إلى معلومات ضخمة عن البرامج والمشاريع

تحتاج الموازنة التعاقدية إلى كمية كبيرة من المعلومات عن البرامج والمشاريع والخطط اللازمة لتنفيذ هذه البرامج والمشاريع ومعلومات عن التكلفة ودراسة الجدوى الاقتصادية ومصادر التمويل وغيرها من المعلومات التي قد تكون غير متوفرة أو لا توجد جهات تعد وتقدم هذه المعلومات، مما يزيد من صعوبة تطبيق هذا الأسلوب من الأساليب المتبعة في إعداد الموازنة العامة. إن النقص في المعلومات قد يؤدي إلى أخطاء وانحرافات في الوقت من ناحية الإنجاز وانحرافات في التكلفة إما بزيادة تكلفة المشروع أو المغالاة في تقدير تكاليفه مسبقاً.

إن عدم توفر معلومات كافية يؤدي إلى صعوبة تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية؛ وذلك لأن النقص في المعلومات يؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة تكلف الدولة أموالاً كبيرة وقد يهز عامل

الثقة بين طرفي التعاقد (الجهة مانحة العطاء - القطاع العام والقطاع الخاص)، كما يؤدي إلى جعل توقيتات وكلف البرامج والمشاريع عرضة للتلاعب والاختلاس.

❖ عدم توفر كوادر بشرية مدربة ومؤهلة قادرة على تطبيق هذا الأسلوب

إن الانتقال من أسلوب إعداد إلى أسلوب آخر يجري بصورة تدريجية لحين الانتهاء من توفير الكوادر المؤهلة كأحد العناصر المساهمة في إنجاح عملية الانتقال، وإن عدم توفر الكوادر المؤهلة يعيق تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية، فهي تحتاج إلى تدخل اختصاصات بشرية في إعدادها وتنظيمها، فمثلاً تحتاج إلى محاسبين لتقدير الكلف، تحتاج أيضاً إلى مهندسين لاحتساب مدة الإنجاز أو نسب الإنجاز.

إن تحديد الأهداف المستقبلية بشكل خاطئ يؤدي إلى ارتفاع التكاليف، والذي يعود إلى عدم توفر كوادر محاسبية وفنية مدربة ومؤهلة تقوم بوضع الأهداف بشكل صحيح.

إن عدم توفر الكوادر المؤهلة في مؤسسة أو مؤسسات يجعل عملية الانتقال إلى أسلوب الموازنة التعاقدية مجرد توصيات واقتراحات لا يوجد من يأخذ بها أو يطبقها، كما يجعل كل الترتيبات والإجراءات والتكاليف دون جدوى ما لم تتوفر هذه الكوادر التي تدير العملية برمتها.

٢-١٨ الدراسات السابقة:

يعرض في هذا الجزء أهم الدراسات العربية والأجنبية التي تعرضت لموضوع الدراسة، ولقد عمل الباحث على تبويب هذه الدراسات بناءً على لغتها، فصنفت إلى الدراسات العربية والدراسات الأجنبية، كما اتبع الباحث التسلسل الزمني من الأحدث إلى الأقدم لعرض التطور الزمني لهذا المجال وفيما يأتي عرضاً لتلك الدراسات:-

٢-١٨-١ الدراسات العربية

❖ دراسة (البكري، ٢٠١٣) بعنوان " الموازنة التعاقدية الأسلوب الأمثل في تخطيط وتنفيذ

مشاريع الموازنة الرأسمالية"

هدفت هذه الدراسة إلى تطوير نظام الموازنة العامة ليكون دليلاً على كفاءة وفاعلية الموازنة باعتبارها المحور المالي الأساسي لعمل الإدارة الحكومية من خلال تبني نظام الموازنة التعاقدية في تخطيط وتنفيذ الموازنة الاستثمارية لتحقيق الجودة المطلوبة ضمن البرنامج الحكومي العراقي وبالتوقيت الملائم؛ ولتحقيق هدف الدراسة فقد قام الباحث باختبار فرضية مفادها أن أسلوب الموازنة التعاقدية الأسلوب المناسب للتخطيط وتنفيذ الموازنة الاستثمارية بالاعتماد على البحوث والدراسات السابقة التي تناولت آليات إعداد الموازنة التعاقدية للخروج باستراتيجية واضحة ودقيقة تمكن الدولة من تنفيذ مشاريعها الاستثمارية وفقاً لهذا الأسلوب، كما قام الباحث بدراسة واقع المشاريع الرأسمالية الممولة من الموازنة العامة العراقية وآليات إعدادها وتنفيذها ومشاكلها، توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة، أهمها: إن الموازنة الاستثمارية (الرأسمالية) يعتمد عليها في اتخاذ القرارات طويلة الأجل و تهدف إلى تخطيط وإنشاء وتنفيذ المشاريع وتمويلها فهي بذلك تعتمد على المفاضلة بين البدائل وبما يحقق أعلى كفاءة ممكنة من الموازنة، وبذلك تتطلب دراسات تقييمية للمشروعات، وكذلك دراسات جدوى اقتصادية، وأوصت الدراسة بضرورة المفاضلة بين المشاريع

المقترحة بما يحقق أعلى منفعة اقتصادية واجتماعية ممكنة ولا يجري ذلك إلا بالاعتماد على دراسات جدوى اقتصادية وتقويم المشروعات، ويستفاد من هذه الدراسة في دراستنا الحالية من خلال التعرف على آلية تخطيط وتنفيذ ورقابة المشاريع الاستثمارية وفق أسلوب الموازنة التعاقدية وما يوفره هذا الأسلوب من رقابة فعّالة ومستمرة على هذا النوع من المشاريع.

❖ دراسة (الحجامي، ٢٠١٣) بعنوان " نظام البوت يخفف الأعباء ويقلص الإنفاق على

مشروعات البنى التحتية "

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور مشاريع البوت في التخفيف من أعباء الموازنة العامة في السودان بالاستهداء بالتجربة المصرية في هذا المجال وتقليص الإنفاق العام على المشاريع الاستثمارية والاستخدام الأمثل للموارد؛ ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بدراسة عدد من المشاريع المنفذة وفق هذا النظام في مصر وباستخدام الأسلوب الوصفي بتفسير هذه المشاريع وطرق إنشائها والفوائد التي تتضمنها.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج عديدة أبرزها أن هذه المشاريع كانت لها فوائد عدّة، أهمها: خففت وبشكل ملحوظ الضغط على الجانب الاستثماري من الموازنة العامة المصرية، كما أن الحكومة المصرية استطاعت استغلال الأموال لفتح مشاريع عدّة كانت مخصصة لمشاريع استثمارية كبرى، وأوصت الدراسة بأن السودان بحاجة إلى مثل هذه المشاريع للبنية التحتية من أجل التخلص من عيوب المشاريع القائمة، كما أوصت بالاستهداء بالتجربة المصرية في هذا النوع من المشاريع وتضمينه في مشاريع الموازنة العامة السودانية بصيغة موازنات تعاقدية تطرح للتنفيذ على القطاع الخاص بصيغة عقود بوت أو غيرها من عقود الاستثمار، ويستفاد من هذه الدراسة في دراستنا الحالية من خلال التعرف على أهمية المشاريع المنجزة وفق نظام عقود البوت وما توفره هذه العقود من أهمية بالغة في تخفيف الضغط على الإيرادات المتحصلة من خلال تقليص الإنفاق

من الأموال العامة على مشاريع البنى التحتية والاستفادة من أموال وخبرات القطاع الخاص في تقديم الخدمات العامة.

❖ دراسة (علاوي، ٢٠١٢) بعنوان "مقومات تطبيق نظام الموازنة على أساس أنشطة التعاقد"

هدفت الدراسة إلى بيان مدى توفر المقومات الأساسية اللازمة لتطبيق نظام الموازنة على أساس أنشطة التعاقد على مديرية بلدية محافظة الديوانية في العراق، وما هي المعوقات التي تحول دون تطبيقه، ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بتوزيع استبانة معدة وفقا لمقياس (Likert) الخماسي لـ (٥٤) موظفا من الموظفين العاملين في الأقسام المالية والمحاسبية للبلديات كافة وبنسبة استرداد بلغت ٨٤%، وجرى اختبار فرضيات الدراسة باستخدام اختبار (T) للعينة المفردة. أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن تطبيق نظام الموازنة على أساس أنشطة التعاقد يساعد الإدارة في البلديات على تحديد وتوزيع تكلفة الخدمات المقدمة للمواطنين بشكل أكثر دقة وموضوعية كما أنه يساعد على فتح العديد من المشروعات بمشاركة القطاع الخاص وفق نظام المشاركة أو عقود البوت وبأقل تكلفة ممكنة، إضافة إلى التخلص من التكاليف غير المباشرة المرافقة لتكلفة إنتاج الخدمة، وأوصت الدراسة بضرورة وجود أقسام مستقلة للموازنات في البلديات وتدعيمها بالكوادر المؤهلة علميا وعمليا، كما أوصت الدراسة بأهمية ودور هذا الأسلوب لما يقدمه من بيانات تكلفة أكثر دقة وملائمة بحيث تساعد في التخطيط والتنفيذ والرقابة، ويستفاد من هذه الدراسة في دراستنا الحالية من خلال التعرف على مقومات تطبيق هذا الأسلوب (أنشطة التعاقد) باعتباره الأسلوب الأقرب إلى أسلوب الموازنة التعاقدية وما هي المعوقات التي تقف في طريق تنفيذه.

❖ دراسة (كوشك، ٢٠١٢) بعنوان "دراسة تحليلية للموازنة العامة السعودية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على أوجه القصور في الموازنة العامة السعودية والتي يجري إعدادها وفق أسلوب البنود والتي أدت إلى مزيد من الهدر في المال العام وتزايد الدين

العام؛ ولتحقيق هدف الدراسة فقد قام الباحث باستعراض كافة أنواع أساليب إعداد الموازنات بدءاً من موازنة البنود والتي لاتزال المملكة تستخدمها وانتهاءً بالأسلوب الأحدث وهو أسلوب الموازنة التعاقدية، واعتمد الباحث مراجعة البحوث والدراسات للعديد من الموازنات العامة المعدة وفق الأساليب الحديثة، كما اعتمد على دراسة وتحليل الموازنة العامة السعودية لعدة سنوات من أجل التوصل إلى قاعدة عامة بخصوص الأسلوب الأمثل لإعداد الموازنة العامة بالمملكة.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج عديدة منها: أن المملكة تمتلك من القدرات والمتطلبات ما يؤهلها لكي تستخدم أحدث الأساليب المتبعة وهو أسلوب الموازنة التعاقدية، وأن المشاريع المخطط لها في المملكة والتي سوف يخطط لها بحاجة إلى مشاركة حقيقية مع القطاع الخاص وفق أحدث أساليب الإعداد، وأوصت الدراسة بضرورة ترك أسلوب موازنة البنود في إعداد الموازنة العامة للمملكة والاتجاه نحو اعتماد الأسلوب الأحدث في الإعداد وهو أسلوب الموازنة التعاقدية، ويستفاد من هذه الدراسة في دراستنا الحالية من خلال التعرف على أهم مزايا تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية وماهية المؤهلات الموجودة لتطبيق الأساليب الحديثة وبالتحديد الموازنة التعاقدية، والتعرف على الآلية التي يجب اتباعها لتقليل الهدر في الموارد من خلال تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية وبمشاركة القطاع الخاص السعودي والأجنبي.

❖ دراسة (شكارة، 2010) بعنوان "استراتيجية إعداد الموازنة التعاقدية لحكومة بغداد المحلية "

هدفت الدراسة إلى بيان استراتيجية واضحة لتطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية في محافظة بغداد، بحيث تستند إلى فلسفة الموازنة العامة كأداة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تقوية الأواصر الرابطة بين المدخلات والمخرجات؛ للتخفيف عن كاهل الدولة ومشاركة القطاع الخاص في المشاريع التنموية بما يمتلكه من قدرات، ولتحقيق هدف الدراسة فقد اعتمد

الباحث على كتب وبحوث ودراسات سابقة كما أجرى مسحاً لمتطلبات هذه الاستراتيجية مستخدماً عدداً من المعادلات الرياضية.

وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، هي: ملائمة تطبيق الموازنة التعاقدية في الحكومات المحلية لما تحقّقه من أثر إيجابي بتخفيض كلفة البرامج الحكومية وتنفيذها بأعلى جودة وبالوقت الملائم، وأوصت الدراسة باعتماد نظام الموازنة التعاقدية كونها تحدد تخصيصات الموازنة وإيراداتها وبهذا تسهل عمل التنفيذ والرقابة والمتابعة وتحقيق الكفاية في الأداء كونها تربط بين الاعتمادات المرصودة والأهداف. ويستفاد من هذه الدراسة في دراستنا الحالية من خلال التعرف على استراتيجية إعداد الموازنة التعاقدية في الحكومات المحلية ضمن التخصيصات المرصودة في الموازنة العامة، وكيفية التخطيط والإعداد والتنفيذ والرقابة على تنفيذ الموازنة العامة وفق أسلوب الموازنة التعاقدية.

❖ دراسة (خطاب، ٢٠٠٨) بعنوان " المشاركة بين القطاعين العام والخاص وتقديم الخدمات العامة على مستوى المحليات "

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إمكانية الاستعانة بتطبيقات نظام المشاركة وتضمينه في الخطط التنموية الواردة في الموازنة العامة المصرية، لتعزيز الخدمات العامة وخاصة على مستوى المحليات، ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بدراسة الأدبيات الخاصة بنظام المشاركة متناول بذلك المتطلبات اللازمة لتطبيق هذا النظام والمعوقات التي تقف بطريق تطبيقه، كما قام الباحث بدراسة (١٢) مديرية من مديريات محافظة البحيرة في مصر.

وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن الإطار المالي لا يسمح للإدارات المحلية بتحمل تبعات الدخول في نماذج مشاركة طويلة الأجل لتقديم الخدمات العامة؛ بسبب أن معظم تلك الخدمات تقدم بواسطة إدارات تابعة للمركز، وأن استثماراتها هي جزء من استثمارات

الحكومة المركزية، وأوصت الدراسة بخلق بيئة مؤسسية محلية تسمح بمثل هكذا أنواع من المشاريع، وإشراك الإدارات المحلية في صنع قرارات الموازنة العامة وخصوصا فيما يتعلق بالخدمات المقدمة لهم وفق العقود المبرمة مع القطاع الخاص، مما يجعل الرقابة أكثر فاعلية والخدمات أكثر جودة. ويستفاد من هذه الدراسة في دراستنا الحالية من خلال التعرف على أهمية مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ مشاريع البنى التحتية، وتقديم الخدمات العامة للمواطنين وتحت رقابة الدولة، والتعرف على المعوقات التي تمنع الإدارات المحلية (الحكومات المحلية) من الدخول بمشروعات كبرى وبمشاركة القطاع الخاص.

٢-١٨-٢ الدراسات الإنجليزية:

❖ دراسة (Kulon، ٢٠١٣) بعنوان:

“Investment Budget and Investment in Major Projects”

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين قلة التخصيصات المرصودة في بند الاستثمار في الموازنة العامة وبين تنفيذ مشاريع التنمية والبنى التحتية، وما هي الحلول المقترحة لمواجهة هذه المشكلة؟ خصوصا عقب الزلزال المدمر الذي ضرب اندونيسيا قبالة سواحل سومطرة وما خلفه من دمار هائل، ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بدراسة البند الاستثماري في الموازنة العامة الأندونيسية واستخراج معامل الارتباط لاختبار قوة العلاقة.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج عديدة منها: أن البند الاستثماري منفردا ليس له القدرة على النهوض بالمشاريع التنموية، ولابد من مشاركة القطاع الخاص لمساعدة الدولة في التعافي من هذه الآثار، كما أن على الدولة إجراء تعديلات على النظام المتبع في إعداد الموازنة العامة في أندونيسيا، وأوصت الدراسة القائمين على إعداد الموازنة العامة بإدخال نظام التعاقد مع القطاع الخاص لتقديم الخدمات ذات النفع العام. ويستفاد من هذه الدراسة في دراستنا الحالية من خلال التعرف على مشكلة قلة التخصيصات في البند الاستثماري للنهوض بالواقع الخدمي

والعمراني، والكيفية التي يجري بها حل هذه المشكلة عن طريق مشاركة القطاع الخاص والاضطلاع بدوره وأمواله وخبراته من خلال عقود تبرمها الحكومة مع القطاع الخاص بصورة مشروعات (B.O.T) أو عقود مشاركة أو غيرها من صور المشروعات الأخرى.

❖ دراسة (Ercan ، ٢٠١٣) بعنوان:

“The Effect of Current Public Procurement Law on Duration and Cost of Construction Projects in Turkey”

هدفت الدراسة إلى إجراء مقارنة بين المشاريع الاستثمارية التي نفذت وفقا لقانون الاستثمارات العامة رقم (٤٧٣٤) لسنة ٢٠٠٣ وبين المشاريع الاستثمارية التي نفذت وفقا لقانون الاستثمارات العامة رقم (٢٨٨٦) لسنة ١٩٨٩، من ناحية إنجاز تلك المشاريع ضمن المدة المحددة والتكلفة المرصودة في دولة تركيا، ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بدراسة عينة من المشاريع التي تعاقدت الحكومة التركية مع القطاع الخاص لتنفيذها وفقا للقوانين أعلاه.

وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن قانون الاستثمارات العامة رقم (٤٧٣٤) قد ساهم وبشكل كبير نحو إنجاز المشاريع ضمن الفترات المقدرة والتكاليف المرصودة، كون القانون الجديد وفّر سوقا تنافسية ذات طابع شفاف في المناقصات المعلنة لتنفيذ المشاريع والاستثمارات العامة المعلنة من قبل الحكومة، كما ساهم هذا القانون في الاستخدام الفعّال للموارد وتقليل الانحرافات في الوقت والتكلفة، كما ساهم هذا القانون في زيادة المشاريع الاستثمارية بشكل كبير عما كان عليه سابقاً، وأوصت الدراسة البلدان التي تشابه تركيا من حيث الهيكل الاقتصادي والتنظيمي باتباع هذا الأسلوب في تنفيذ المشاريع ضمن مناقصات معلنة، كما أوصت القائمين على هذه المشاريع بالعمل على جعل نظام المناقصات والعطاءات والإحالة إلكترونياً. ويستفاد من هذه الدراسة في دراستنا الحالية بالتعرف على مميزات المشاريع التي تنفذ وفقا لتعاقدات مع

الحكومة لتنفيذ تلك المشاريع والتعرف على ما ساهمت به هذه العقود من الاستخدام الأمثل للموارد وعدم الهدر وكيفية تجنب الانحرافات في الوقت والتكلفة.

❖ دراسة (wiley، ٢٠١٢) بعنوان:

“Pitfalls of Contracting for Policy Advice Preparing Performance Budgeting Reform in Estonia”

هدفت الدراسة إلى التعرف على التحديات والمخاطر التي رافقت عملية التعاقد على تقديم المشورة الخارجية الإدارية والفنية لإصلاح نظام الموازنة العامة المطبق في أستونيا، وهو أسلوب موازنة الأداء والذي يعتمد على أساس بيان تكلفة الوظيفة والنشاط والمشروع، والتي تبنتها وزارة المالية الأستونية للفترة ما بين عامي (٢٠٠٩-٢٠١١)، وكذلك تقديم المشورة لإصلاح القطاع العام؛ ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بإجراء عدة مقابلات مع عدد من المسؤولين من وزارة المالية ووزارة التخطيط والمكتب الوطني لمراجعة الحسابات، وقام بمراجعة الأدبيات والدراسات السابقة لمعرفة فيما إذا كانت هناك جدوى من إصلاح النظام وإجراء بعض التعديلات عليه.

وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن عملية الإصلاح هذه تواجه إشكاليات متعددة، أهمها: أن خطة الإصلاح مجزأة وغير متناسقة، وعدم توافر كوادرات مؤهلة لتطبيق البرامج الإصلاحية التي اقترحها مستشارون خارجيون من القطاع الخاص، كما توصلت الدراسة إلى أن تكاليف القيام بهذه الأعمال أكبر من فائدها بمعنى أنها غير ملائمة، وبذلك اتفقت الدراسة مع القرار الصادر من وزارة المالية الأستونية برفض برنامج الإصلاح، وأوصت الدراسة بالانتقال إلى البرامج الإصلاحية لإصلاح أسلوب إعداد الموازنة العامة، والربط بين الخطط والأهداف القومية وبين القرارات الوقتية لإعداد الموازنة العامة. ويستفاد من هذه الدراسة في دراستنا الحالية من خلال التعرف على مقومات إصلاح النظم المالية ومنها الموازنة العامة، والتعرف على كيفية الانتقال من

أسلوب إعداد الموازنة إلى أسلوب آخر، وما هي المقومات التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند الشروع بإصلاح النظم المالية في القطاع العام؟

❖ دراسة (Barlow، ٢٠١٠) بعنوان:

“Over the Importance of Private Sector Participation in Infrastructure and Health Care Projects”

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية عقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص ضمن المشاريع المحددة في الموازنة العامة، والتي تعتبر وسيلة مهمة للحفاظ على النشاط الاقتصادي من جهة وتوفير الخدمات للمواطنين من جهة أخرى؛ ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بعمل إحصائية لعقود الشراكة في الاتحاد الأوروبي وعلى مدى العقدين الماضيين حيث بلغ عدد المشاريع الموقعة قرابة (١٤٠٠) مشروع في الاتحاد الأوروبي.

وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن القطاع العام ليس له القدرة الكافية على مواكبة التطور الحاصل في تقديم الخدمات، لذا فلا بُدَّ من مشاركة القطاع الخاص بتقديم الخدمات لما يملكه من قدرات قد لا تكون متوفرة لدى القطاع العام، مما يوفر منفعة متبادلة لكلا الطرفين، وتوصلت الدراسة إلى أن المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣١) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والخاص بتقديم الإرشادات لتطبيق السياسات المحاسبية في المشاريع المشتركة، نظم وبشكل كبير العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص وقام بتنظيم الإفصاحات في البيانات المالية للمشاركين بغض النظر عن الهيكل أو الشكل الذي تجري بموجبه نشاطات المشاريع المشتركة. ويستفاد من هذه الدراسة في دراستنا الحالية من خلال التعرف على أهمية عقود الشراكة المبرمة بين الحكومة من جهة والقطاع الخاص من جهة أخرى، وما توفره هذه العقود من فائدة في تشغيل وتنشيط القطاع الحكومي والخاص من جهة وما توفره من خدمات للمواطنين من جهة أخرى، بالإضافة إلى التعرف على الفائدة الناجمة عن العلاقة المتبادلة بين القطاعين الخاص والعام.

❖ دراسة (Eungha، 2009) بعنوان:

“Exploring the Factors for Budget Stability and Punctuations: A Preliminary Analysis of State Government Sub-Functional Expenditures”

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل التي تؤدي إلى عدم استقرار الموازنة العامة الأمريكية وبالأخص بند النفقات؛ ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بدراسة عدد من المؤسسات ذات التعاون المؤسسي المتفاوت، وبحيث شملت الدراسة المعلومات والقوانين والتشريعات التي جرى الاعتماد عليها في وضع تلك الأرقام.

وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن التعاون بين المؤسسات والقطاعات (خاص وعام) ساهم وبشكل كبير في منح الموازنة العامة الأمريكية نوعاً من الاستقرار نتيجة لتقاطع المعلومات الخاصة بالموارد وأوجه الإنفاق والأهداف المطلوب تحقيقها، وتوصلت الدراسة إلى أن العقود التي تبرمها حكومة الولاية مع المؤسسات العامة والخاصة لتنفيذ المشاريع وفقاً لعقود مبرمة ساهمت بوضع أرقام للإنفاق أقرب ما تكون للأرقام الفعلية عند إعداد الموازنة العامة، وأوصت الدراسة المؤسسات ذات التعاون المؤسسي الضئيل بزيادة التعاون مع البيئة الخارجية للمؤسسة، مما يعود إليها بالفائدة وخصوصاً استقرار موازنتها الخاصة وموازنة الولايات المتحدة بشكل عام. ويستفاد من هذه الدراسة في دراستنا الحالية من خلال التعرف على دور القطاع الخاص وعقوده المبرمة مع الحكومة في إعداد الموازنة العامة وتزويدها نوعاً من الاستقرار، وأهمية أن تكون الأرقام الفعلية للإنفاق والإيراد قريبة من الأرقام المقدرة عند إعداد الموازنة العامة.

❖ دراسة (Barry ،٢٠٠٨) بعنوان:

“The Effectiveness of the Contractual Balance in the Provision of Public Services to the Educational Areas in the State of Virginia”

هدفت الدراسة إلى التعرف على الفائدة من استخدام الموازنة التعاقدية في تقديم الخدمات التعليمية وغير التعليمية العامة كذلك فاعلية تلك الخدمات وجودتها؛ ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بتوزيع استبانة على عينة من مدراء بعض المدارس في ولاية فرجينيا الأمريكية بلغ عددها (١٣٢) استبانة أعيد منها (٨٥) استبانة صالحة للتحليل وبنسبة استرداد بلغت (٦٤%)، وجرى الاعتماد على اختبار (T) للعينة المفردة لاختبار فرضيات الدراسة.

وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن المساحة الممنوحة للقطاع الخاص في توفير الخدمات التعليمية وغير التعليمية ساعدت وبشكل كبير على زيادة جودة وفاعلية الخدمة المطلوبة، بحيث بلغت نسبة مشاركة القطاع الخاص بتقديم الخدمات الصحية في المناطق التعليمية ما يقارب من (٥٦%) من مجموع الخدمات المطلوبة، كما توصلت الدراسة إلى أن (٣١%) من المشاريع المستقبلية سوف يجري التعاقد عليها مع القطاع الخاص لتنفيذها وتشغيلها، وأوصت الدراسة بزيادة نسبة مشاركة القطاع الخاص لما له من دور كبير في تقديم الخدمات والتطور فيها، والذي يعجز عنه القطاع العام منفردا، وبالتالي يخفف من الضغط على الموازنة الفدرالية للولاية. ويستفاد من هذه الدراسة في دراستنا الحالية من خلال التعرف على مميزات أسلوب الموازنة التعاقدية وهي جودة الخدمات المقدمة للمواطنين والتي نفذت وقدمت وفق هذا الأسلوب والتعرف على الدور المهم للقطاع الخاص والذي يعتبر الطرف الثاني في إعداد الموازنة العامة وفقا لأسلوب الموازنة التعاقدية.

“Public-Private Partnerships in Canada: Theory and Evidence”

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام لتنفيذ مشاريع البنية التحتية ضمن خطة التنمية للموازنة العامة الكندية، وتتمحور الدراسة حول عدة استفسارات أهمها : ماهي أهداف الحكومة من تبني مشاريع الشراكة (P3S)؟ وماهي الدروس التي يمكن استخلاصها من أسلوب تنفيذ المشاريع (P3S)؟ ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بدراسة عينة عشوائية بسيطة تمثلت بعشرة مشاريع (P3S).

وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن الفوائد التي يوفرها نظام الشراكة أكبر من تكاليف التعاقد، وأن الحكومة نجحت في نقل جزء من مخاطر التنفيذ والتشغيل إلى القطاع الخاص، وتخفيف العبء على الموازنة الاستثمارية بواسطة العقود التي أبرمتها الحكومة الكندية ضمن الموازنة العامة الكندية مع القطاع الخاص لتنفيذ مشاريع البنية التحتية عن طريق الشراكة، وأوصت الدراسة بأن تحمّل تكاليف المعاملات والتي يقصد بها تكاليف التفاوض وإعادة التفاوض وتكاليف العقد يكون أفضل من تحمّل مخاطر الإيرادات والنفقات، والذي قد يسبب خلل في الموازنة العامة الكندية، وأوصت بالاستمرار في منح هكذا أنواع من المشاريع ضمن الموازنة العامة التعاقدية لما له من فوائد آنية ومستقبلية قريبة وبعيدة. ويستفاد من هذه الدراسة في دراستنا الحالية من خلال التعرف على المعوقات التي تتحملها الدولة عندما تنفذ المشاريع المقرر تنفيذها ضمن الخطة الاستثمارية في الموازنة العامة، وهي مخاطر الانحرافات في الإيرادات والنفقات وانحرافات الوقت لإنجاز المشاريع وتقديم الخدمة، وكيف أن أسلوب الموازنة التعاقدية مكن الدولة من نقل جزء من هذه المخاطر لكي يتحملها القطاع الخاص عن طريق عقود شراكة، أو نقل جميع هذه المخاطر ليتحملها القطاع الخاص عن طريق عقود البوت (B.O.T).

ويمكن تلخيص الدراسات السابقة في الجدول أدناه وعلى النحو التالي:-

جدول (٤): ملخص الدراسات السابقة

اسم الدراسة	المؤلف	مكان وسنة الدراسة	أهم النتائج
الموازنة التعاقدية الأسلوب الأمثل في تخطيط وتنفيذ مشاريع الموازنة الرأسمالية.	البكري، رياض	العراق، ٢٠١٣	الموازنة الاستثمارية (الرأسمالية) تعتمد على اتخاذ القرارات طويلة الأجل التي تهدف إلى تخطيط وإنشاء وتنفيذ المشاريع وتمويلها، فهي بذلك تعتمد على المفاضلة بين البدائل وبما يحقق أعلى كفاءة ممكنة من الموازنة.
نظام البوت يخفف الأعباء ويقلص الإنفاق على مشروعات البنى التحتية.	الحجامي، عمر	السودان، ٢٠١٣	الاستهداء بالتجربة المصرية فيما يخص مشاريع البوت التي كانت لها فوائد عده أهمها أن هذه المشاريع خففت وبشكل ملحوظ الضغط على الجانب الاستثماري من الموازنة العامة المصرية كما ان الحكومة المصرية استطاعت استغلال الأموال لفتح مشاريع عدة كانت مخصصة لمشاريع استثمارية كبرى.
مقومات تطبيق نظام الموازنة على أساس أنشطة التعاقد.	علاوي، خضير	العراق، ٢٠١٢	إن تطبيق نظام الموازنة على أساس أنشطة التعاقد يساعد الإدارة في البلديات في تحديد وتوزيع تكلفة الخدمات المقدمة للمواطنين بشكل أكثر دقة وموضوعية.
دراسة تحليلية للموازنة العامة السعودية.	كوشك، طارق	السعودية، ٢٠١٢	المشاريع المخطط لها في المملكة السعودية والتي سوف يخطط لها بحاجة إلى مشاركة حقيقية مع القطاع الخاص وفق أحدث أساليب إعداد الموازنة العامة.
استراتيجية إعداد الموازنة التعاقدية لحكومة بغداد المحلية.	شكارة، موفق	العراق، ٢٠١٠	ملائمة تطبيق الموازنة التعاقدية في الحكومات المحلية لما تحققة من أثر إيجابي بتخفيض كلفة البرامج الحكومية وتنفيذها بأعلى جودة وبالوقت الملائم.
المشاركة بين القطاعين العام والخاص وتقديم الخدمات العامة على مستوى المحليات.	خطاب، عبد الله	مصر، ٢٠٠٨	الإطار المالي لا يسمح للإدارات المحلية بتحمل تبعات الدخول في نماذج مشاركة طويلة الأجل لتقديم الخدمات العامة؛ بسبب أن معظم تلك الخدمات تقدم بواسطة إدارات تابعة للمركز، وأن استثمارات هي جزء من استثمارات الحكومة المركزية.
Investment budget and investment in major projects.	Kulon, Bima	أندونيسيا، ٢٠١٣	البند الاستثماري منفردا ليس له القدرة على النهوض بالمشاريع التنموية ولا بد من مشاركة القطاع الخاص لمساعدة الدولة في التعافي من هذه الآثار، كما أن على الدولة إجراء تعديلات على النظام المتبع في إعداد الموازنة العامة.

القانون الجديد وفر سوقا تنافسية ذات طابع شفاف في المناقصات المعلنة لتنفيذ المشاريع والاستثمارات العامة المعلنة من قبل الحكومة، كما ساهم هذا القانون في الاستخدام الفعّال للموارد وتقليل الانحرافات في الوقت والتكلفة.	تركيا، ٢٠١٣	Erdis, Ercan	The Effect of Current Public Procurement Law on Duration and Cost of Construction Projects in Turkey.
إن عملية الإصلاح في القطاع العام تواجه إشكاليات متعددة أهمها أن خطة الإصلاح مجزأة وغير متناسقة، وعدم توافر كوادرات مؤهلة لتطبيق البرامج الإصلاحية، وضرورة الانتقال إلى البرامج الإصلاحية لإصلاح أسلوب إعداد الموازنة العامة.	استونيا، ٢٠١٢	Blackwell, Wiley	Pitfalls of Contracting for Policy Advice Preparing Performance Budgeting Reform in Estonia.
إن القطاع العام ليس له القدرة الكافية على مواكبة التطور الحاصل في تقديم الخدمات لذا فلا بد من مشاركة القطاع الخاص بتقديم الخدمات لما يملكه من قدرات قد لا تكون متوفرة لدى القطاع العام مما يوفر منفعة متبادلة لكلا الطرفين.	الاتحاد الأوربي، ٢٠١٠	Barlow, et.al	Overthe Importance of Private Sector Participation in Infrastructure and Health Care Projects.
إن التعاون بين المؤسسات والقطاعات (خاص وعام) ساهم وبشكل كبير في منح الموازنة العامة الأمريكية نوعا من الاستقرار نتيجة لتقاطع المعلومات الخاصة بالموارد وأوجه الإنفاق والأهداف المطلوب تحقيقها.	امريكا، ٢٠٠٩	Eungha, Jay	Exploring the Factors for Budget Stability and Punctuations: A Preliminary Analysis of State Government Sub-Functional Expenditures.
المساحة الممنوحة للقطاع الخاص في توفير الخدمات التعليمية وغير التعليمية ساعدت وبشكل كبير على زيادة جودة وفاعلية الخدمة المطلوبة بحيث بلغت نسبة مشاركة القطاع الخاص بتقديم الخدمات الصحية في المناطق التعليمية ما يقارب من (٥٦%) من مجموع الخدمات المطلوبة.	اميركا، ٢٠٠٨	Barry, Yost	The Effectiveness of The Contractual Balance in the Provision of Public Services to the Educational Areas in the State of Virginia.
إن الفوائد التي يوفرها نظام الشراكة أكبر من تكاليف التعاقد، وإن الحكومة نجحت في نقل جزء من مخاطر التنفيذ والتشغيل إلى القطاع الخاص، وتخفيف العبء على الموازنة الاستثمارية بواسطة العقود التي أبرمتها الحكومة الكندية ضمن الموازنة العامة الكندية مع القطاع الخاص لتنفيذ مشاريع البنية التحتية عن طريق الشراكة.	كندا، ٢٠٠٨	Vining and Boardman	Public-Private Partnerships in Canada: Theory and Evidence.

٢-١٩ ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

أجريت الدراسات السابقة في دول مختلفة ولكن هذه الدراسة تم إجرائها في المملكة الأردنية الهاشمية، وحسب علم الباحث لا يوجد دراسات سابقة في الأردن تطرقت إلى أسلوب الموازنة التعاقدية عند إعداد الموازنة العامة الأردنية، وتم في هذه الدراسة مناقشة أسلوب حديث في إعداد الموازنة العامة، ودراسة إمكانية تطبيق هذا الأسلوب عند إعداد الموازنة العامة في الأردن، من خلال التعرف على مدى توفر مقومات ومزايا ومعوقات تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية.

٢-٢٠ فرضيات الدراسة:

ناقشت هذه الدراسة أهم الفرضيات التالية:-

H_{01} - لا توجد دلالة على وجود مقومات لتطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية في إعداد الموازنة العامة

الأردنية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$

H_{02} - لا توجد مزايا لتطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية في إعداد الموازنة العامة الأردنية عند مستوى

دلالة $\alpha \leq 0.05$

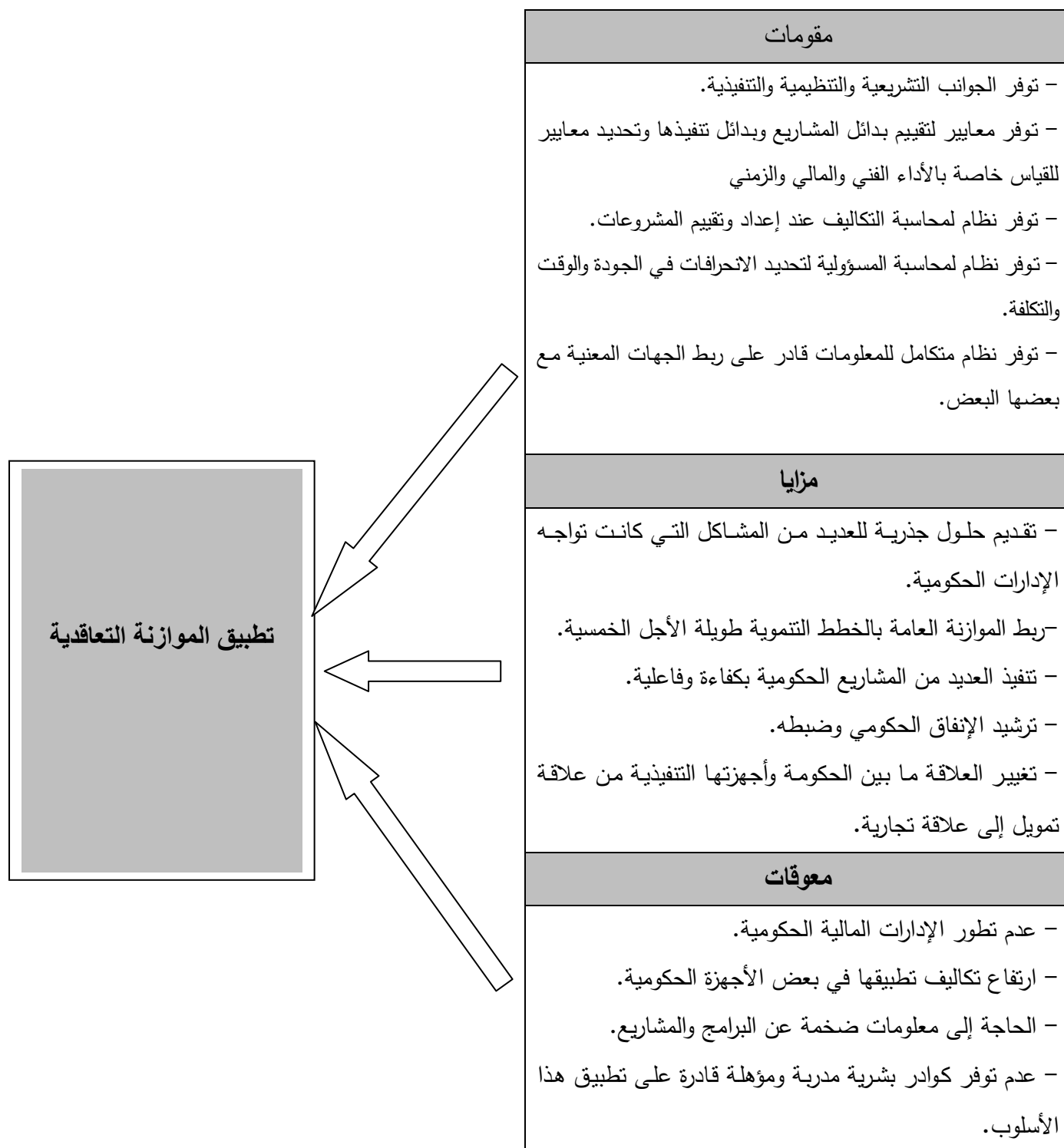
H_{03} - لا توجد معوقات تطبيق الموازنة التعاقدية في إعداد الموازنة العامة الأردنية عند مستوى

دلالة $\alpha \leq 0.05$

٢-٢١ نموذج الدراسة:

جرى في هذا الجزء توضيح أنموذج الدراسة والذي يضم متغيرات الدراسة والتي يمكن

تلخيصها على النحو الآتي:-



شكل (١): أنموذج الدراسة

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

3 – 1 المبحث الأول: منهجية الدراسة.

3 – 2 المبحث الثاني: التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات.

المبحث الأول

منهجية الدراسة

٣-١-١ المقدمة.

٣-١-٢ أساليب جمع البيانات.

٣-١-٣ مجتمع وعينة الدراسة.

٣-١-٤ التعريف بأداة الدراسة.

٣-١-٥ الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات.

٣-١-١ المقدمة:

يقدم هذا الفصل توضيحاً لمنهجية الدراسة المتبعة، حيث يشمل أسلوب جمع البيانات، ومنهجية تطوير أداة الدراسة، والتعريف بها، ومجتمع الدراسة، وعينة الدراسة، والاختبارات الخاصة بأداة الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات.

٣-١-٢ أساليب جمع البيانات:

اعتمد الباحث في جمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة على بيانات ثانوية، وأخرى أولية، واشتملت المصادر الثانوية على الكتب، والمقالات، والدراسات المنشورة، ورسائل الماجستير، وأطاريح الدكتوراه، ومنشورات الدوائر الرسمية، من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها. واشتملت المصادر الأولية على البيانات التي جرى الحصول عليها باستخدام استبانة الدراسة والتي تم صياغة فقراتها بالاعتماد على الإطار النظري ذي العلاقة، والدراسات السابقة، واشتملت على مقومات ومزايا ومعوقات تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية، كما قام الباحث بإجراء المقابلات الشخصية (Interviews) مع عدد من أصحاب الاختصاص، ولم يعتمد الباحث على هذا الأسلوب بشكل أساسي في تحليل بيانات الدراسة، وإنما لتكوين الانطباعات الأولية حول موضوع الدراسة، ومناقشة كافة جوانب الاستبانة بما فيها المتغيرات الديموغرافية لمجتمع الدراسة.

٣-١-٣ مجتمع وعينة الدراسة:

يتكوّن مجتمع الدراسة من دائرة الموازنة العامة الأردنية، حيث بلغ عدد أفراد دائرة الموازنة العامة الأردنية (١٠٦) فرداً، جرى اختيار الأفراد العاملين المختصين بإعداد الموازنة العامة والبالغ عددهم (٤٤) موظفاً وتوزيع الاستبيان عليهم بعد تحكيمها من قبل المختصين، حيث بلغت الاستبيانات الموزعة (٤٤) استبانة، استرد منها (٤١) استبانة، وكان الصالح منها للتحليل والدراسة (٣١)

استبانة، أي مانسبته (70%) من عينة الدراسة، أما الاستبيانات المستبعدة كانت بسبب نقص البيانات، وعدم إجابة المستجيبين عن معظم الفقرات الواردة فيها.

3-1-4 التعريف بأداة الدراسة:

تكونت أداة الدراسة من استبانة اشتملت على:

١- المتغيرات الديموغرافية لموظفي دائرة الموازنة العامة الأردنية، حيث اشتملت هذه المتغيرات على: العمر، والمسمى الوظيفي، والمؤهل العلمي، والتخصص الأكاديمي، والدورات المشتركة فيها، وسنوات الخبرة في مجال إعداد الموازنة العامة.

٢- مجالات الدراسة: اشتملت مجالات الدراسة على ما يلي:

المجال الأول: لا توجد مقومات لتطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية في إعداد الموازنة العامة الأردنية ويتضمن (18) سؤالاً.

المجال الثاني: لا توجد مزايا لتطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية في إعداد الموازنة العامة الأردنية ويتضمن (١٧) سؤالاً.

المجال الثالث: لا توجد معوقات تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية في إعداد الموازنة العامة الأردنية ويتضمن (٩) أسئلة.

استخدم الباحث مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale)، وهو مقياس فئوي مكوّن من خمس درجات لتحديد درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات أداة الدراسة، وتحويلها إلى بيانات كمية يمكن قياسها إحصائياً، وجرى إعطاؤها الأوزان النسبية الظاهرة في جدول رقم (٥).

جدول (٥): درجات مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale)

درجة المقياس	درجة الموافقة	الوزن النسبي
موافق بشدة	٥	٨١-١٠٠%
موافق	٤	٦١-٨٠%
موافق بدرجة متوسطة	٣	٤١-٦٠%
غير موافق	٢	٢١-٤٠%
غير موافق بشدة	١	١-٢٠%

٣-١-٥ الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

لقد جرى الاستفادة من برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) Statistical Package For Social Sciences في تحليل البيانات التي جرى جمعها في هذه الدراسة، ونظراً لأن اختبار الأسلوب الملائم في التحليل يعتمد بشكل رئيس على طبيعة البيانات المراد تحليلها، فقد استخدمت عدة أساليب إحصائية من أجل توظيف البيانات التي جرى الحصول عليها لتحقيق أهداف الدراسة، وفيما يأتي أهم الأساليب التي جرى استخدامها، ومبررات استخدام كلٍّ منها:

١- اختبار الثبات (Reliability Test): استخدم هذا الاختبار كرونباخ ألفا بهدف التحقق من مقدار الاتساق الداخلي لأداة الدراسة كأحد المؤشرات على ثباتها، ويُعدُّ هذا الأسلوب من أكثر الأساليب استخداماً- حسب علم الباحث- للتأكد من ثبات أداة الدراسة التي تتضمن عدداً من الفقرات.

٢- الأساليب الإحصائية الوصفية (Descriptive Statistic): جرى استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية بشكلٍ عام بهدف الحصول على قراءات عامة عن خصائص وتركيبية عينة وبيانات الدراسة وتوزيعها، ومن الأساليب الإحصائية الوصفية التي جرى استخدامها:

استخدام التوزيع التكراري (Distribution Frequency)، والنسب المئوية (Percentages)، والمتوسط الحسابي (Mean) وهو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي استخدم من أجل تحديد درجة الموافقة على كل بند من بنود الاستبانة، وعليه يجري تصنيف بنودها حسب درجة الموافقة وفقاً لمتوسطاتها الحسابية، كما جرى استخدام الانحراف المعياري (Standard Deviation) وهو أحد مقاييس التشتت لقياس تشتت الإجابات حول المتوسطات الحسابية لبنود الاستبانة المختلفة.

٣- اختبار (One Sample -T- test): يستخدم هذا الاختبار لمقارنة الأوساط الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن قيمة المتوسط الحسابي المرجح (متوسط الاختبار)؛ إذ يجري احتساب قيمة (T) واستخراج مستوى دلالتها، ونظراً لأن مقياس الدراسة للاتجاهات كان خماسياً، فإن قيمة المتوسط المرجح الذي جرى المقارنة به هو (٣)، فإذا كان مستوى المعنوية أقل من أو يساوي ٥% (Sig ≤ 5%) فإن هناك فروقات جوهرية ذات دلالة إحصائية لإجابات عينة الدراسة عن متوسط الاختبار، وبالتالي يجري قبول الفرضية البديلة، ورفض الفرضية العدمية، وإذا كان مستوى المعنوية أكبر من ٥% (Sig > 5%) فإنه لا توجد فروقات جوهرية ذات دلالة إحصائية لإجابات عينة الدراسة عن متوسط الاختبار وبمعنى قبول الفرضية العدمية، وعدم إمكانية قبول الفرضية البديلة.

وقد جرى اعتماد التدرج التالي لوصف درجة تقدير المتوسط الحسابي:

❖ متوسط حسابي (أقل من ٢,٣٣) درجة تقدير منخفضة.

❖ متوسط حسابي (٢,٣٤ - ٣,٦٦) درجة تقدير متوسطة.

❖ متوسط حسابي (٣,٦٧) درجة تقدير مرتفعة.

حيث جرى تصنيف المتوسطات الحسابية إلى ثلاثة مستويات وكان طول الفئة الواحدة

(١,٣٣) وجرى حسابهم على النحو التالي:

$$٤=١-٥ \quad ١,٣٣=٣/٤ \quad \text{طول الفئة الواحدة}$$

$$٢,٣٣=١,٣٣+١ \quad \text{ومنه } ٢,٣٣ \text{ فما دون منخفضة}$$

$$٣,٦٦=١,٣٣+٢,٣٣ \quad \text{ومنه } ٣,٦٦-٢,٣٣ \text{ متوسطة}$$

$$٥=١,٣٣+٣,٦٦ \quad \text{ومنه } ٥-٣,٦٦ \text{ مرتفعة}$$

المبحث الثاني

التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

٣-٢-١ المقدمة

٣-٢-٢ تحليل البيانات الديموغرافية

٣-٢-٣ التحليل الإحصائي لمجالات الدراسة واختبار الفرضيات

٣-٢-١ المقدمة:

يتناول هذا المبحث تحليلاً للبيانات الديموغرافية، واختبار الفرضيات التي تناولتها الدراسة والمتعلقة بمقومات ومزايا ومعيقات تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية في إعداد الموازنة العامة الأردنية.

٣-٢-٢ تحليل البيانات الديموغرافية:

يبين الجدول رقم (٦) بعض البيانات الديموغرافية المتعلقة بعينة الدراسة:

جدول (٦): الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

النسبة المئوية	التكرار	الفئة العمرية
٦%	٢	أقل من ٢٥ سنة
٣٢%	١٠	من ٢٥ إلى أقل من ٣٥ سنة
٣٩%	12	من ٣٥ إلى أقل من ٤٦ سنة
٢٣%	٧	من ٤٦ سنة فأكثر
١٠٠%	31	المجموع
النسبة المئوية	التكرار	المسمى الوظيفي
١٦%	٥	مدير
٣٢%	١٠	محلل موازنة رئيسي
٣٢%	١٠	محلل موازنة
٤%	1	باحث اقتصادي
١٦%	٥	أخرى
١٠٠%	31	المجموع

النسبة المئوية	التكرار	المؤهل العلمي
%٠	٠	دبلوم متوسط
%٦٥	20	بكالوريوس
%٢٩	٩	ماجستير
%٦	٢	دكتوراه
%١٠٠	31	المجموع
النسبة المئوية	التكرار	التخصص العلمي
%٥٢	١٦	محاسبة
%٢٣	٧	إدارة أعمال
%١٠	٣	مالية ومصرفية
%٣	1	الاقتصاد
%١٢	٤	غير ذلك أذكرها
%١٠٠	31	المجموع
النسبة المئوية	التكرار	الدورات المشترك بها
%١٠	٣	لا يوجد
%١٦	٥	دورة واحدة
%١٣	٤	دورتان
%٦١	١٩	ثلاث دورات فأكثر
%١٠٠	٣١	المجموع

الخبرة العملية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من ٣ سنوات	٦	١٩%
من ٣ إلى أقل من ٦ سنوات	٤	١٤%
من ٦ إلى أقل من ١٠ سنوات	٦	١٩%
١٠ سنوات فأكثر	١٥	٤٨%
المجموع	٣١	١٠٠%

وبالرجوع إلى الجدول رقم (6) يلاحظ أن غالبية أعمار عينة الدراسة تركزت بين (٣٥-٤٦) سنة، و (٢٥-٣٥) سنة، ونسبة ٣٩%، و ٣٢% على التوالي، وبالتالي فإن غالبية موظفي دائرة الموازنة العامة العاملين المختصين بإعداد الموازنة العامة من فئة الشباب وهم في أعمار ناضجة، مما يمكن اعتباره مؤشراً على مواكبتهم للتطورات التكنولوجية والعلمية الحديثة في شتى المجالات.

وفيما يتعلق بالمسمى الوظيفي يبين الجدول إن ما نسبته (٦٤%) من الموظفين العاملين في إعداد الموازنة العامة هم من المختصين في تحليل الموازنة العامة ما بين محلل موازنة رئيس، ومحلل موازنة، حيث إن محلل الموازنة الرئيس يتمتع بخبرة أكبر من محلل الموازنة وهو جوهر الفرق بين المسميين، مما يعطي انطباعاً مطمئناً بأن الأشخاص المستجيبين هم من العاملين المختصين بتحليل الموازنة العامة وبالتالي فإن البيانات التي جرى الحصول عليها تتمتع بمستوى من الموثوقية يجعلها صالحة وملائمة لهذه الدراسة.

وفيما يتعلق بالمؤهل العلمي فإن ما نسبته (٩٤%) من أفراد عينة الدراسة يحملون الشهادة الجامعية الأولى فأكثر، وهذا يجعلهم مؤهلين للإجابة على بنود الاستبانة، ويعطي انطباعاً وارتياحاً

بأن المعلومات التي جرى الحصول عليها ستكون في مستوى معقول ومطمئن من الموثوقية لأغراض هذه الدراسة.

وفيما يتعلق بالتخصص الأكاديمي يبين الجدول أن ما نسبته (٥٢%) من عينة الدراسة ممن يحملون تخصص المحاسبة، و(٢٣%) من عينة الدراسة يحملون تخصص إدارة أعمال، وهي تخصصات رئيسة لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة، ومؤشراً على قدرة أفراد عينة الدراسة على تحديد وتقييم مدى توفر مقومات، ومزايا، ومعوقات، تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية. أما بقية تخصصات عينة الدراسة فقد توزعت بين الاقتصاد والمالية والمصرفية والتسويق والإدارة العامة.

وفيما يتعلق بعدد الدورات المشترك فيها في إعداد الموازنة العامة تبين أن ما نسبته (٦١%) من الموظفين قد اشتركوا في ثلاث دورات فأكثر، وأن ما نسبته (١٣%) اشتركوا في دورتين فقط، وهذا يُعدُّ مؤشراً جيداً ومطمئناً من ناحية اطلاع موظفي دائرة الموازنة العامة على الأساليب الحديثة في إعداد الموازنة العامة، والذي يعتبر أسلوب الموازنة التعاقدية احداها، ومواكبتهم للتطورات العلمية الحديثة.

وفيما يتعلق بعدد سنوات الخبرة العملية تبين أن هناك (٦٧%) من أفراد عينة الدراسة تزيد خبرتهم عن (٥) سنوات، والتي يمكن اعتبارها مؤشراً جيداً على توفر الخبرات العملية المكتسبة لدى أفراد عينة الدراسة في تحديد مدى توفر مقومات، ومزايا، ومعوقات تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية في إعداد الموازنة العامة الأردنية.

٣-٢-٣ التحليل الإحصائي لمجالات الدراسة واختبار الفرضيات:

يحتوي هذا الجزء على: عرض، وتحليل، ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية في ضوء فرضيات، وأهداف الدراسة التي جرت تحديدها في الفصل الأول والفصل الثاني، والتي تعلق في الاسئلة التالية:-

❖ هل توجد المقومات اللازمة لتطبيق الموازنة التعاقدية في إعداد الموازنة العامة الأردنية؟

❖ ما هي مميزات تطبيق الموازنة التعاقدية في إعداد الموازنة العامة الأردنية؟

❖ ما هي معوقات تطبيق الموازنة التعاقدية في إعداد الموازنة العامة الأردنية؟

وتم بناء فرضيات الدراسة وفقا لهذه الأسئلة وكانت على النحو التالي:-

H₀₁ - لا توجد دلالة على وجود مقومات لتطبيق اسلوب الموازنة التعاقدية في إعداد الموازنة العامة

الأردنية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$

H₀₂ - لا توجد مزايا لتطبيق اسلوب الموازنة التعاقدية في إعداد الموازنة العامة الأردنية عند مستوى

دلالة $\alpha \leq 0.05$

H₀₃ - لا توجد معوقات تطبيق الموازنة التعاقدية في إعداد الموازنة العامة الأردنية عند مستوى

دلالة $\alpha \leq 0.05$

وسيتم عرض نتائج واختبار كل فرضية على النحو الآتي:-

الفرضية الأولى: لا توجد مقومات تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية في إعداد الموازنة العامة الأردنية.

جدول (٧): لا توجد مقومات تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية

رقم الفقرة	الترتبة	مضمون الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T) المحسوبة	Sig	وصف الوسط الحسابي
٢	١	تسعى السلطة التنفيذية إلى متابعة الأساليب الحديثة في إعداد الموازنة العامة.	٤,٠٣٢	٠,٨٧٤	٦,٥٦٩	٠,٠٠٠	مرتفع
٤	٢	يتوفر لدى دائرة الموازنة العامة معايير تستند عليها في تقييم البرامج والمشاريع.	٣,٨٧١	٠,٨٠٥	٦,٠١٧	٠,٠٠٠	مرتفع

٣	٣	توفر وزارة المالية دائرة للعقود الحكومية مهمتها دراسة وإحالة العطاءات لتنفيذ البرامج والمشاريع.	٣,٦٧٧	١,١٣٦	٣,٣١٨	٠,٠٠٢	مرتفع
٥	٤	يوجد لدى دائرة الموازنة العامة معايير نوعية لتقييم بدائل تنفيذ المشاريع والمفاضلة بينها من خلال تحديد مزايا وعيوب كلا من هذه البدائل.	٣,٦٤٥	٠,٧٩٧	٤,٥٠٢	٠,٠٠٠	متوسط
12	5	يتوفر لدى الوزارات نظام محاسبي لمراقبة تحصيل وإنفاق المال العام ومنع المغالاة في التخصيصات المطلوبة للمشاريع.	٣,٦١٢	٠,٨٨٢	٣,٨٦٨	٠,٠٠١	متوسط
18	٦	يتوفر لدى الوزارات نظام معلومات قادر على الربط بين الجهة التي تحيل المشاريع للتنفيذ وتراقب تنفيذه والجهة المستفيدة من المشاريع.	٣,٥٨٠	٠,٨٤٧	٣,٨١٥	٠,٠٠١	متوسط
٨	٦	يوجد لدى الوزارة المستفيدة من المشاريع لجان لمراقبة تنفيذ المشاريع وتقديم الخدمات للمواطنين ضمن معايير الجودة المحددة.	٣,٥٨٠	٠,٩٥٨	٣,٣٧٤	٠,٠٠٢	متوسط
16	٧	يتوفر لدى وزارة المالية نظام للمعلومات يربط قواعد بيانات الوزارات مع بعضها البعض.	٣,٥٤٨	٠,٧٦٧	٣,٩٧٨	٠,٠٠٠	متوسط
٩	٨	يوجد لدى وزارة المالية معايير لضبط تكلفة المشاريع ومراقبتها ضمن تكلفتها المحددة في دراسة الجدوى الاقتصادية.	٣,٤٨٣	١,٠٦٠	٢,٥٤٠	٠,٠١٦	متوسط
١	٩	تتوفر تشريعات وقوانين تتفق مع أسلوب إعداد الموازنة التعاقدية مثل قانون الاستثمار.	٣,٤١٩	١,١٤٨	٢,٠٣٤	٠,٠٥١	متوسط
17	١٠	يتوفر لدى الوزارات نظام معلومات قادر على تجميع المعلومات من مصادر داخلية وخارجية تمكنها من اتخاذ القرارات الخاصة بموازنتها وبرامجها ومشاريعها.	٣,٣٨٧	٠,٩٥٤	٢,٢٥٧	٠,٠٣١	متوسط
٧	١٠	يتوفر لدى دائرة الموازنة العامة معايير تحدد السقوف الزمنية لإنجاز واستلام المشاريع عند إحالتها للتنفيذ.	٣,٣٨٧	١,٠٨٥	١,٩٨٥	٠,٠٥٦	متوسط

١٣	١١	يتوفر لدى الوزارات نظام لمحاسبة المسؤولية قادر على تحديد ومتابعة الانحرافات والأخطاء الناجمة عن تنفيذ بنود العقود للمشاريع المتعاقد عليها.	٣,٣٢٢	٠,٩٧٩	١,٨٣٤	٠,٠٧٧	متوسط
٦	١٢	يتوفر لدى دائرة الموازنة العامة معايير كمية لتقييم البدائل والمشاريع ذات المردود القابل للقياس الكمي.	٣,٢٩٠	٠,٨٢٤	١,٩٦١	٠,٠٥٩	متوسط
١١	١٢	يتوفر لدى الوزارات نظام لمحاسبة التكاليف لتحديد الانحرافات السلبية والإيجابية الناجمة عن تكلفة تنفيذ المشاريع مقارنة مع التكلفة المخططة.	٣,٢٩٠	٠,٩٧٢	١,٦٦٢	٠,١٠٧	متوسط
14	١٢	يتوفر لدى الوزارات نظام لمحاسبة المسؤولية لتحديد الجهات المسؤولة عن انحرافات الجودة المتفق عليها، في حال تقديم خدمات دون المستوى المطلوب والمتفق عليه ضمن العقد المبرم.	٣,٢٩٠	١,٠٧٠	١,٥١٠	٠,١٤٢	متوسط
15	١٣	يتوفر لدى الوزارات نظام معلومات متكامل يساعدها على اتخاذ القرارات المتعلقة بالموازنة التعاقدية والمتعلقة بالتخطيط والتنفيذ والمتابعة.	٣,١٢٩	١,٠٥٦	٠,٦٨٠	٠,٥٠٢	متوسط
١٠	١٤	يتوفر لدى الوزارات نظام لمحاسبة التكاليف متكامل قادر على توفير بيانات دقيقة عن تكاليف وأداء المشاريع التي يجري التعاقد عليها.	٣,٠٠٠	٠,٨١٦	٠,٠٠٠	١,٠٠٠	متوسط
		متوسط البنود المتعلقة بفرضية لا توجد مقومات لتطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية.	٣,٤٧٥	٠,٥٨٥	٤,٤٢٦	٠,٠٠٠	متوسط

بالرجوع إلى الجدول رقم (٧) يلاحظ إن معظم فقرات الأسئلة المتعلقة بالفرضية الأولى قد حصلت على متوسط حسابي يزيد عن متوسط الاختبار البالغ (٣) وبفرق معنوي ذو دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$)، وباستثناء الفقرات التي يتراوح ترتيب وسطها الحسابي من (١١-١٤)، حصلت على وسط حسابي قريب من وسط الاختبار البالغ (٣)، وبمستوى معنوية ($\alpha > 0.05$)، وبمعنى عدم وجود فروقات معنوية لإجابات أفراد عينة الدراسة لهذه الفقرات عن وسط الاختبار البالغ (٣)، وهو مؤشر على توفر مقومات إعداد الموازنة العامة التعاقدية الخاصة بهذه الفقرات بدرجة متوسطة، وتحتاج إلى مزيد من الاهتمام لتطويرها وتحسينها وبما يعزز من مقومات إعداد الموازنة التعاقدية.

وأظهرت النتائج أن الفقرة التي تنص على: "تسعى السلطة التنفيذية إلى متابعة الأساليب الحديثة في إعداد الموازنة العامة " جاءت في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٤,٠٣٢)، وبمستوى دلالة (٠,٠٠٠)، وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$)، ويعزو الباحث سبب ذلك إلى جدية جهود السلطة التنفيذية وسعيها الحثيث في إدخال الأساليب الحديثة ومواكبة أفضل الممارسات العلمية والعملية الحديثة في إعداد الموازنة العامة، حيث شهدت الأعوام الأخيرة وخصوصاً عام (٢٠٠٧) نقلة نوعية في طريقة إعداد الموازنة العامة الأردنية، حيث جرى تبني أسلوب الموازنة العامة الموجهة بالنتائج، في حين كانت الموازنة العامة تعد وفق أسلوب التخطيط والبرمجة، وما زالت السلطة التنفيذية في الأردن تسعى إلى مواكبة الأساليب الحديثة في إعداد الموازنة العامة، وكما أظهرت نتائج هذه الفقرة.

وأظهرت النتائج أن الفقرات التي تنص على: " توفر لدى دائرة الموازنة العامة معايير تستند عليها في تقييم البرامج والمشاريع " والفقرة التي تنص على " يوجد لدى دائرة الموازنة العامة معايير نوعية لتقييم بدائل تنفيذ المشاريع والمفاضلة بينها من خلال تحديد مزايا وعيوب كلا من هذه

البدائل" جاءت بالمرتبة الثانية والثالثة، وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٨٧١)، (٣,٦٤٥)، على التوالي، و بمستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، وهو مؤشر على توفر معايير كمية ومنها المعايير المتعلقة في احتساب تكلفة المشاريع، ومعايير نوعية ومنها المعايير المتعلقة في الحكم على أولويات تنفيذ المشاريع، والتي يستند عليها في تقييم المشاريع والمفاضلة بينها واختيار البديل الأفضل، واستعراض مزايا وعيوب كلا من هذه المشاريع.

وتبين من الجدول رقم (٧) إن الفقرة المتعلقة في " توفر وزارة المالية دائرة للعقود الحكومية مهمتها دراسة وإحالة العطاءات لتنفيذ البرامج والمشاريع" حصلت على متوسط حسابي بلغ (٣,٦٧٧)، وبمستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، وهو مؤشر -من وجهة نظر الباحث- على توفر مقوم أساسي من مقومات إعداد الموازنة التعاقدية، وهو وجود دائرة رئيسية لمتابعة وإحالة العطاءات والبرامج والمشاريع للتنفيذ.

كما أظهرت نتائج الدراسة أن الفقرة التي تنص على: " يتوفر لدى الوزارات نظام لمحاسبة المسؤولية لتحديد الجهات المسؤولة عن انحرافات الجودة المتفق عليها، في حال تقديم خدمات دون المستوى المطلوب والمتفق عليه ضمن العقد المبرم" حصلت على متوسط حسابي بلغ (٣,٢٩٠)، وبمستوى معنوية ($\alpha > 0.05$)، وبمعنى عدم وجود فرق معنوي بين متوسط هذه الفقرة ومتوسط الاختبار البالغ (٣)، ويرى الباحث بأن على الوزارات إيلاء محاسبة المسؤولية مزيدا من الاهتمام للحد من انحرافات الجودة التي يتحملها المواطن، ومتابعة تنفيذ بنود العقود المبرمة بين القطاع العام والقطاع الخاص وعدم الإخلال بشروطها، حتى لا تتحرف الخطط عن مسارها الصحيح.

كما أظهرت نتائج الدراسة أن الفقرة التي تنص على: " يتوفر لدى الوزارات نظام معلومات متكامل يساعدها على اتخاذ القرارات المتعلقة بالموازنة التعاقدية والمتعلقة بالتخطيط والتنفيذ والمتابعة" جاءت بالمرتبة قبل الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٣,١٢٩)، وبمستوى معنوية (α)

($0.05 >$)، وهو مؤشر من -وجهة نظر الباحث- على ضرورة زيادة الاهتمام في تكامل نظام المعلومات في الوزارات الأردنية، وتوفير المعلومات الكافية واللائمة لاتخاذ القرارات الخاصة بعمليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة، والمتعلقة بإعداد الموازنة التعاقدية.

كما أظهرت نتائج الدراسة أن الفقرة التي تنص على " يتوفر لدى الوزارات نظام لمحاسبة التكاليف قادر على توفير بيانات دقيقة عن تكاليف وأداء المشاريع التي يجري التعاقد عليها" جاءت بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٠٠٠)، و بمستوى غير معنوي وبحيث كان متوسط الإجابات مساويا لوسط الاختبار، وهو مؤشر - من وجهة نظر الباحث- على أن نظام محاسبة التكاليف في الوزارات الأردنية لا زال في مرحلة التطور، ويحتاج إلى مزيد من التطوير حتى يتمكن من توفير بيانات عن أداء المشاريع التي جرى التعاقد عليها، ويزيد من قدرة الوزارات على احتساب تكلفة المشاريع المقترحة في الموازنات التعاقدية، والذي ينعكس إيجابيا على القرارات المتعلقة بالموازنة التعاقدية.

وللتحقق من صحة هذه الفرضية جرى استخدام اختبار (T) للعينة الواحدة (one sample T – test) لاختبار الفرضية الأولى.

حيث بين الجدول رقم (٧) نتائج اختبار (T) للفرضية الأولى "لا توجد مقومات تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية في إعداد الموازنة العامة الأردنية"؛ إذ تشير النتائج إلى توفر مقومات تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٤٧٥)، وأن مستوى الدلالة (٠,٠٠٠) وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$)، مما يثبت رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، وبمعنى توجد مقومات تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية في إعداد الموازنة العامة الأردنية.

الفرضية الثانية: لا توجد مزايا لتطبيق الموازنة التعاقدية في إعداد الموازنة العامة الأردنية.

جدول (٨): لا توجد مزايا لتطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية

رقم الفقرة	الرتبة	مضمون الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t) المحسوبة	Sig	وصف المتوسط الحسابي
٩	١	مشاركة القطاع الخاص في توفير الخدمات العامة يساعد الدولة على تقديم خدمات بمواصفات وجودة عالية.	٤,١٩٣	٠,٧٠٣	٩,٤٤٩	٠,٠٠٠	مرتفع
٢	١	مشاركة القطاع الخاص في توفير الخدمات العامة يساعد الدولة في القيام بمهامها ويخفف الأعباء عن كاهلها ويحسن من نوعية الخدمة المقدمة.	٤,٠٣٢	٠,٨٧٤	٦,٥٦٩	٠,٠٠٠	مرتفع
٧	١	مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع تمكن الدولة من تنفيذ مشاريع لا تستطيع تنفيذها بمفردها.	٤,٠٠٠	٠,٨٩٤	٦,٢٢٥	٠,٠٠٠	مرتفع
١١	٢	تقديم الخدمات العامة للمواطنين من قبل القطاع الخاص يساعد على تخفيض المبالغ المنفقة من قبل الحكومة والاستفادة من الموارد المالية والبشرية المتوفرة لدى القطاع الخاص.	٣,٩٣٥	٠,٧٢٧	٧,١٦١	٠,٠٠٠	مرتفع
١	٣	توازن الموازنة التعاقدية بين موارد الدولة المتاحة وبين ما يطلب منها من خدمات.	٣,٨٠٦	١,٠١٣	٤,٤٢٩	٠,٠٠٠	مرتفع
١٥	٤	غيرت الموازنة التعاقدية العلاقة بين الحكومة والقطاع العام من علاقة تمويل إلى علاقة تجارية تنافسية ضمن العطاءات الممنوحة لأجهزتها التنفيذية لتنفيذ المشاريع المختلفة.	٣,٧٤١	٠,٦٣٠	٦,٥٤٩	٠,٠٠٠	مرتفع
١٤	٤	الموازنة التعاقدية تخفض العجز في الموازنة إلى حدوده الدنيا من خلال تنفيذ المشاريع من قبل القطاع الخاص أو مشاركته في التنفيذ.	٣,٧٤١	٠,٨٩٣	٤,٦٢٥	٠,٠٠٠	مرتفع
٣	٥	تزيد مشاريع المشاركة (P3S) ومشاريع البوت (B.O.T) في زيادة الموجودات الرأسمالية للدولة.	٣,٧٠٩	٠,٧٨٢	٥,٠٤٧	٠,٠٠٠	مرتفع
٤	٥	تحقق الموازنة العامة التعاقدية انسجاما بين القرارات قصيرة الأجل والقرارات الاستراتيجية بعيدة المدى.	٣,٧٠٩	٠,٧٨٢	٥,٠٤٧	٠,٠٠٠	مرتفع
١٣	٦	الموازنة التعاقدية تساعد الدولة في تقاسم مخاطر المشاريع مع القطاع الخاص.	٣,٦٧٧	٠,٧٤٧	٥,٠٤٤	٠,٠٠٠	مرتفع

٥	٦	تساعد الموازنة التعاقدية في إعطاء صورة مستقبلية عن الاقتصاد الوطني ليتسنى رسم سياسة التنمية الشاملة المزمع اعتمادها.	٣,٦٧٧	٠,٨٣٢	٤,٥٣٢	٠,٠٠٠	مرتفع
١٠	٧	تساعد الموازنة التعاقدية في تقليل انحرافات المبالغ المقدرة والمبالغ الفعلية والخاصة بمشاريع التنمية.	٣,٦٤٥	٠,٦٠٨	٥,٩٠٦	٠,٠٠٠	متوسط
٦	٧	تقدم الموازنة التعاقدية تفاصيل عن احتياجات الخطط التنموية طويلة الأجل، وترجم الخطط التنموية إلى برامج تعتم بتنفيذها على فترات زمنية طويلة تعرض كعطاءات	٣,٦٤٥	٠,٨٧٧	٤,٠٩٤	٠,٠٠٠	متوسط
١٢	٨	الموازنة التعاقدية تساعد الدولة في تخفيض تكلفة الخدمات من خلال الاستفادة من نظام المشاركة الذي يسمح بالحصول على أفضل العروض كلفة وأكثرها جودة.	٣,٥٨٠	٠,٨٤٧	٣,٨١٥	٠,٠٠١	متوسط
8	9	المشاريع المنفذة وفق أسلوب التعاقد يمكن إنجازها ضمن التكلفة والوقت المحدد.	٣,٤٥١	٠,٩٩٤	٢,٥٢٨	٠,٠١٧	متوسط
16	٩	توفر الموازنة التعاقدية للقطاع العام فرصة التمويل الذاتي إذا ما حققت أجهزته التنفيذية أرباحا يستطيع من خلالها تكوين قوة منافسة في السوق.	٣,٤٥١	٠,٨٨٨	٢,٨٣٠	٠,٠٠٨	متوسط
١٧	١٠	تخفف الموازنة التعاقدية الضغط على النفقات العامة إذا ما استطاعت الأجهزة التنفيذية في القطاع العام تحقيق إيرادات قد تفوق الإيرادات العامة لتمويل هذه الأجهزة.	٣,٣٨٧	٠,٨٠٣	٢,٦٨٣	٠,٠١٢	متوسط
		متوسط البنود المتعلقة بفرضية لا توجد مزايا لتطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية.	٣,٧٢٩	٠,٤٣٨	٩,٢٦١	٠,٠٠٠	متوسط

بالرجوع إلى الجدول رقم (٨) يلاحظ الباحث أن جميع فقرات الفرضية الثانية حصلت على

متوسط حسابي يزيد عن متوسط الاختبار البالغ (٣) وبفرق معنوي ذو دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$),

وهو مؤشر على توفر مزايا لتطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية في حال اعتمادها كأسلوب لإعداد

الموازنة العامة الأردنية.

أظهر الجدول رقم (٨) أن الفقرة التي تنص على: "مشاركة القطاع الخاص في توفير الخدمات العامة يساعد الدولة على تقديم خدمات بمواصفات وجودة عالية" والفقرة المتعلقة "بمشاركة القطاع الخاص في توفير الخدمات العامة يساعد الدولة في القيام بمهامها ويخفف الأعباء عن كاهلها ويحسن من نوعية الخدمة المقدمة " قد حصلتا على متوسط حسابي بلغ (٤,١٩٣)، و(٤,٠٣٢)، على التوالي، و بمستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، ويعزو الباحث سبب ذلك إلى أن تميز القطاع الخاص وتخصصه بتقديم الخدمات في شتى المجالات، جعل منه شريكاً استراتيجياً في تقديم الخدمات العامة والإسهام في تحسينها، وخاصة في ظل المنافسة الشديدة في الحصول على العطاءات المطروحة من قبل القطاع العام، والذي بدوره أدى إلى تخفيف جزء من الأعباء عن كاهل الدولة وحسن من نوعية الخدمة المقدمة.

كما أظهرت النتائج أن الفقرة التي تنص على "مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع تمكن الدولة من تنفيذ مشاريع لا تستطيع تنفيذها بمفردها" والفقرة التي تنص على "تقديم الخدمات العامة للمواطنين من قبل القطاع الخاص يساعد على تخفيض المبالغ المنفقة من قبل الحكومة والاستفادة من الموارد المالية والبشرية المتوفرة لدى القطاع الخاص" حصلتا على متوسط حسابي بلغ (٤,٠٠٠) و (٣,٩٣٥)، على التوالي، و بمستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، ويرى الباحث إن توفر الموارد المالية والكوادر الكفوءة لدى القطاع الخاص يمكن الدولة من تنفيذ مشاريع لا تستطيع تنفيذها بمفردها، ويزيد من قدرتها على توفير الخدمات العامة ضمن المواصفات المطلوبة، خاصة أن القطاع الخاص يحرص على تقديم الخدمات المطلوبة بأقل التكاليف الممكنة مما ينعكس على قدرة الدولة على تقديم الخدمات بأقل النفقات الممكنة، والذي بدوره ينعكس إيجابياً على تخفيض عجز الموازنة العامة والحد من تزايدها.

وبمناقشة الفقرات الاربعة سابقة الذكر والمتعلقة بمزايا تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية، فإن إجابات أفراد عينة الدراسة أكدت على أهمية مشاركة القطاع الخاص في توفير الخدمات العامة، والاستفادة من قدراته المالية والبشرية، ومساعدة الدولة في تخفيض المبالغ المنفقة، وتخفيف الأعباء عن كاهلها، وإلى حدّ ما يؤكد قناعة الباحث بأهمية القطاع الخاص ودوره الأساسي في التخلص من مشكلة ندرة موارد الدولة، والحصول على خدمات بجودة عالية وبأسعار معقولة.

كما أظهرت النتائج أن الفقرات التي تنص على: "توفر الموازنة التعاقدية للقطاع العام فرصة التمويل الذاتي إذا ما حققت أجهزته التنفيذية أرباحا يستطيع من خلالها تكوين قوة منافسة في السوق" والفقرة التي تنص على "تخفف الموازنة التعاقدية الضغط على النفقات العامة إذا ما استطاعت الأجهزة التنفيذية في القطاع العام تحقيق إيرادات قد تفوق الإيرادات العامة لتمويل هذه الأجهزة " جاءت بالمرتبة قبل الأخيرة، والأخيرة، وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٤٥١)، (٣,٣٨٧)، على التوالي، و بمستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، وهو مؤشر - من وجهة نظر الباحث - على أن مشاريع المشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص مازالت في طور التطور وتحتاج إلى مزيد من التخطيط والجهود ليصبح القطاع العام قادراً على المنافسة، وتحقيق الأرباح وتوفير فرصة التمويل الذاتي، والذي بدوره يخفف الضغط على النفقات العامة، ويحد من عجز الموازنة العامة.

وللتحقق من صحة هذه الفرضية جرى استخدام اختبار (T) للعينة الواحدة (one

sample -T- test) لاختبار الفرضية الثانية.

حيث بين الجدول رقم (٨) نتائج اختبار (T) للفرضية الثانية وهي "لا توجد مزايا تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية في إعداد الموازنة العامة الأردنية"؛ إذ تشير النتائج إلى توفر مزايا تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٧٢٩)، وأن مستوى الدلالة (٠,٠٠٠) وهي أقل

من مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$)، مما يثبت رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، وبمعنى

توجد مزايا تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية في إعداد الموازنة العامة الأردنية.

الفرضية الثالثة: لا توجد معوقات لتطبيق الموازنة التعاقدية في إعداد الموازنة العامة الأردنية.

جدول (٩): لا توجد معوقات تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية

رقم الفقرة	الرتبة	مضمون الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T) المحسوبة	Sig	وصف الوسط الحسابي
١	١	تكلف دراسة الجدوى الاقتصادية والمفاضلة بين مشاريع الوزارات مبالغ كبيرة غير قادرة على تحملها.	٣,٨٧١	٠,٩٩١	٤,٨٩٢	٠,٠٠٠	مرتفع
٢	٢	استخدام أنظمة تطبيقية حاسوبية قديمة في إدارة الموارد المالية العامة يحول دون تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية.	٣,٦٧٧	١,٠٧٦	٣,٥٠٣	٠,٠٠١	مرتفع
٤	٣	التكاليف الإدارية المرتبطة بإعداد الموازنة التعاقدية مرتفعة قد لا تستطيع إدارة الموازنة العامة تغطيتها.	٣,٥٤٨	٠,٨٥٠	٣,٥٩٢	٠,٠٠١	متوسط
٣	٤	تحتاج إعداد الموازنة التعاقدية إلى وقت وجهد كبيرين من قبل الوزارات ودائرة الموازنة العامة.	٣,٥١٦	٠,٩٩٥	٢,٨٨٦	٠,٠٠٧	متوسط
٨	٥	لا تتوفر معلومات كافية عن تكاليف وتفاصيل البرامج والمشاريع والخطط اللازمة لتنفيذ البرامج والمشاريع ضمن الموازنة التعاقدية.	٣,٤٥١	٠,٩٩٤	٢,٥٢٨	٠,٠١٧	متوسط
٧	٦	لا توفر الوزارات أقسام خاصة تقوم بتدريب أفرادها على الأساليب الحديثة والمتطورة في إعداد الموازنة العامة.	٣,٣٨٧	٠,٩٨٩	٢,١٧٩	٠,٠٣٧	متوسط
٥	٧	لا توجد اتفاقيات أو ورش عمل لتبادل الخبرات بين الوزارات ونظيرتها في دول أخرى.	٣,٣٥٤	٠,٨٣٨	٢,٣٥٦	٠,٠٢٥	متوسط

٦	٧	عدم تطور الإدارة المالية الحكومية ومتابعتها الأساليب الحديثة في إدارة الإيرادات والنفقات العامة والدين العام يحول دون تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية.	٣,٣٥٤	١,٠٨١	١,٨٢٧	٠,٠٧٨	متوسط
٩	٨	لا يتوفر لدى الوزارات كوادر مؤهلة ومدرية وباختصاصات محاسبية وفنية تستطيع تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية.	٣,١٦١	١,١٢٨	٠,٧٩٦	٠,٤٣٢	متوسط
		متوسط البنود المتعلقة بفرضية لا توجد معوقات تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية.	3.480	0.639	4.179	٠,٠٠٠	متوسط

بالرجوع إلى الجدول رقم (٩) يلاحظ الباحث أن جميع فقرات الفرضية الثالثة حصلت على

متوسط حسابي يزيد عن متوسط الاختبار البالغ (٣) وبفرق معنوي ذو دلالة إحصائية $\alpha \leq$

(0.05)، وباستثناء آخر فقرتين بحيث كانت المعنوية غير دالة إحصائياً $(\alpha \geq 0.05)$ ، وهو مؤشر

على توفر معوقات تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية في إعداد الموازنة العامة الأردنية.

أظهرت النتائج أن الفقرة التي تنص على: " تكلف دراسة الجدوى الاقتصادية والمفاضلة

بين مشاريع الوزارات مبالغ كبيرة غير قادرة على تحملها " جاءت بالمرتبة الأولى وبمتوسط حسابي

بلغ (٣,٨٧١)، وبمستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$ ، ويرى الباحث إن دراسة الجدوى الاقتصادية

للمشاريع تحتاج إلى مبالغ لإتمامها قد تكون كبيرة إلى حد ما، ويرى الباحث أنها ذات أهمية بالغة،

ليس فقط لأسلوب الموازنة التعاقدية بل لجميع أساليب إعداد الموازنات العامة، حيث إن دراسة

الجدوى الاقتصادية تساعد في اتخاذ القرار الصحيح لقبول أو رفض المشروع، من خلال المقارنة

بين المنفعة والتكلفة، ومصادر تمويل تنفيذ المشروع، وغيرها من المعلومات التي توفرها دراسة

الجدوى.

كما أظهرت النتائج أن الفقرة التي تنص على: " استخدام أنظمة تطبيقية حاسوبية قديمة في إدارة الموارد المالية يحول دون تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية " جاءت في المرتبة الثانية وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٦٧٧)، وبمستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، مما يمكن اعتباره مؤشراً على حاجة الوزارات إلى أنظمة تطبيقية حاسوبية متطورة، وأنظمة معلومات محاسبية قادرة على توفير المعلومات اللازمة والكافية لتطبيق الأساليب الحديثة في إعداد الموازنة العامة ومنها الموازنة التعاقدية.

كما أظهرت النتائج أن الفقرة التي تنص على: "عدم تطور الإدارة المالية الحكومية ومتابعتها الأساليب الحديثة في إدارة الإيرادات والنفقات العامة والدين العام يحول دون تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية" جاءت بالمرتبة قبل الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٣٥٤)، وبمستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$)، وبمعنى أن المعوقات المرتبطة في عدم تطور الإدارة المالية الحكومية ومتابعتها الأساليب الحديثة، حصلت على درجة موافقة متوسطة من قبل الأفراد المستجيبين حيث كان المتوسط الحسابي قريب من متوسط الاختبار والبالغ (٣)، ويرى الباحث إن ذلك يُعد مؤشراً على مواكبة الإدارة المالية الحكومية الأردنية للأساليب الحديثة في إعداد الموازنة العامة والذي بدوره يُعد من الأسباب الهامة التي تحول دون تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية.

كما أظهرت النتائج أن الفقرة التي تنص على: "لا يتوفر لدى الوزارات كوادر مؤهلة ومدرّبة وباختصاصات محاسبية وفنية تستطيع تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية" جاءت بالمرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي بلغ (٣,١٦١)، وبمستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$)، بمعنى إن المعوقات المتعلقة بتوفر كوادر مؤهلة ومدرّبة قادرة على التعامل مع أسلوب الموازنة التعاقدية، حصلت على درجة موافقة متوسطة من قبل الأفراد المستجيبين، حيث كان المتوسط الحسابي قريباً من متوسط الاختبار البالغ

(٣)، ويفرق معنوي ($\alpha \geq 0.05$)، وهو مؤشر على أن الوزارات الأردنية لديها كوادر متخصصة، وذات خبرات في مجال إعداد الموازنة العامة.

وللتحقق من صحة هذه الفرضية جرى استخدام اختبار (T) للعينة الواحدة (one sample T-test) لاختبار الفرضية الثالثة.

حيث بين الجدول رقم (٩) نتائج اختبار (T) للفرضية الثالثة وهي "لا توجد معوقات تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية في إعداد الموازنة العامة الأردنية؛ إذ تشير النتائج إلى توفر معوقات تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية بمتوسط حسابي بلغ (٣,٤٨٠)، وأن مستوى الدلالة (٠,٠٠٠) وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$)، مما يثبت رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، وبمعنى توفر معوقات تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية في إعداد الموازنة العامة الأردنية، والتي انحصرت بشكل أساسي في ارتفاع تكلفة دراسة الجدوى الاقتصادية والمفاضلة بين المشاريع والتكاليف الإدارية، بالإضافة إلى ضعف الأنظمة التطبيقية الحاسوبية، وعد توفر المعلومات وتفاصيل المشاريع والبرامج ضمن أسلوب الموازنة التعاقدية.

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

٤-١ المقدمة

٤-٢ نتائج الدراسة

٤-٣ توصيات الدراسة

٤-١ المقدمة:

يتضمن هذا المبحث عرضاً للنتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة حول مدى إمكانية تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية في إعداد الموازنة العامة الأردنية، كما يتضمن هذا المبحث أهم التوصيات التي توصلت إليها هذه الدراسة في ضوء الاستنتاجات.

٤-٢ مناقشة نتائج الدراسة:

يمكن تلخيص أهم النتائج التي أظهرتها تحليل بيانات الدراسة على النحو الآتي:

١- توجد مقومات لتطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية في إعداد الموازنة العامة الأردنية، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة لجميع فقرات هذا المحور (٣,٤٧٥) وبمستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة كوشك (٢٠١٢)، حيث أشار إن من مقومات تطبيق الموازنة التعاقدية اعتماد الدولة الأساليب الحديثة في إعداد الموازنة العامة والتي يكون للقطاع الخاص دوراً أكبر فيها. ومع دراسة علاوي (٢٠١٢)، حيث أشار إن من مقومات إعداد الموازنة التعاقدية تقديم الخدمات العامة على أساس أنشطة ومشاريع التعاقد والذي يوفر إمكانية تحديد وتوزيع تكلفة الخدمات المقدمة للمواطنين بشكل أكثر دقة وموضوعية. ومع دراسة Ercan (٢٠١٣)، والتي أشارت إلى إن تطوير نظم المعلومات وتحديثها من المقومات الأساسية التي ساهمت وبشكل كبير في الاستخدام الفعال للموارد وتقليل انحرافات الوقت والتكلفة.

٢- توجد مزايا لتطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة لجميع فقرات هذا المحور (٣,٧٢٩)، وبمستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، واتفقت هذه النتيجة مع أغلب الدراسات ومنها دراسة Barry (٢٠٠٨)، حيث أشار إلى إن من مزايا تطبيق الموازنة التعاقدية مشاركة القطاع الخاص في توفير الخدمات الصحية والذي بدوره

يساعد وبشكل كبير في تحسين جودة وفاعلية الخدمة المقدمة، كما إن القطاع الخاص يستطيع أن يخفف الأعباء عن الدولة، وتقليل المبالغ المنفقة، وتحسين نوعية الخدمة المقدمة، كما يساهم وبطريقة غير مباشرة في تخفيض نسبة العجز في الموازنة العامة للدولة، وكذلك اتفقت هذه النتيجة مع دراسة الحجامي (٢٠١٣)، حيث أشار إلى إن من مزايا تطبيق مشروعات البوت (B.O.T) أنها خففت وبشكل ملحوظ الضغط على الجانب الاستثماري في الموازنة العامة، وبالتالي سوف تنخفض نسبة العجز، كما اتفقت هذه النتيجة مع دراسة Vining & Boardman (٢٠٠٨)، حيث أشار إلى إن مشاركة القطاع الخاص في توفير الخدمات العامة يساعد الدولة في نقل جزء من مخاطر التنفيذ والتشغيل إلى القطاع الخاص، واتفقت مع دراسة شكاره (٢٠١٠)، حيث أشار إلى إن اعتماد أسلوب الموازنة التعاقدية تسهل عملية التنفيذ والرقابة والمتابعة على المشاريع وتحقيق الكفاية في الأداء كونها تربط بين الاعتمادات المرصودة والأهداف.

٣- توجد معوقات تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية في إعداد الموازنة العامة الأردنية، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة لجميع فقرات هذا المحور (٣,٤٨٠) وبمستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة خطاب (٢٠٠٨)، حيث أشار إلى إن من معوقات تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية عدم تطوير أدوات إدارة المال العام، وإدخال أنظمة حاسوبية حديثة لإدارة المال العام ومراقبته، لما توفره هذه الأنظمة من بيئة آمنة للقطاع الخاص للاستثمار، وتوفير معلومات كاملة ودقيقة وموثوقة، لتوفير أرضية ملائمة لتطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية، بالإضافة إلى الحاجة لتطوير الإدارات المالية الحكومية في الوزارات كافة والذي يعتبر أحد المعوقات التي تعيق الدخول في مشاريع المشاركة مع القطاع الخاص لتقديم الخدمات العامة. واتفقت هذه النتيجة مع دراسة Wiley (٢٠١٢)، حيث أشار إلى إن

عدم توفر كوادر متخصصة ومؤهلة يعيق خطط الإصلاح والتطوير، كون العملية ستصبح مجزأة وغير متناسقة.

٣-٤ توصيات الدراسة:

يوصي الباحث بالآتي:-

- ١- تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية في إعداد الموازنة العامة الأردنية، لما له من مزايا كثيرة لإعداد الموازنة العامة للمملكة الأردنية الهاشمية.
- ٢- ان تسع الحكومة على زيادة توفر المقومات لتطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية، واستكمال متطلبات نجاح هذا الأسلوب، من إزالة عقبات توفر المقومات ومحاولة رفع مستوى اكتمالها.
- ٣- زيادة الاهتمام بالقطاع الخاص من قبل الحكومة وإعطائه فرصة تقديم الخدمات العامة، والدخول معه في شراكات استراتيجية، للاستفادة من إمكانياته المالية والبشرية والتكنولوجية.
- ٤- تطوير نظم محاسبة التكاليف في جميع الوزارات والدوائر الحكومية الأردنية، من خلال استخدام أحدث أساليب احتساب التكلفة للبرامج والمشاريع، وتطوير كوادرها المسؤولة عن عملية الاحتساب، مما يزيد من فاعلية إتباع أسلوب الموازنة التعاقدية.
- ٥- تفعيل نظام محاسبة المسؤولية وتطويره في الوزارات الأردنية، ومحاسبة ومتابعة المسؤولين عن انحراف الخطط وتعطيل الوصول للأهداف المنشودة.
- ٦- تطوير أقسام نظم المعلومات لدى الوزارات والهيئات، وتطبيقه بصيغة متكاملة تواكب مراحل تنفيذ البرامج والمشاريع، وتوفير المعلومات التي تحتاجها الموازنة التعاقدية.
- ٧- الاهتمام بالقطاع العام في شتى المجالات من قبل الحكومة وتشجيعه على الدخول بشراكات مع القطاع الخاص لتوفير الخدمات العامة.

٨- تطوير أدوات إدارة المال العام من قبل وزارة المالية، وإدخال أحدث الأساليب في إدارتها من خلال استخدام أنظمة حاسوبية حديثة، مما يوفر دقة وكفاءة وفاعلية، واختصار الوقت وتوفير التكلفة.

٩- قيام الباحثين والمهتمين بموضوع الموازنة العامة بدراسات مستقبلية عن إستراتيجية الموازنة التعاقدية، وكيفية بناء خطواتها، وهيكلها التنظيمي، وارتباطاتها الإدارية.

١٠- قيام الحكومة بربط تطبيق الموازنة التعاقدية بالحكومات المحلية وإدارة المحافظات، كون تطبيق الموازنة التعاقدية بفاعلية- من وجهة نظر الباحث- يزداد في ظل النظم الحكومية اللامركزية.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

١ - إسماعيل، خليل، و نائل، عدس، (٢٠١٠)، المحاسبة الحكومية، ط (١)، عمان، الأردن، دار اليازوري للنشر.

٢ - البكري، رياض عباس، (٢٠١٣)، الموازنة التعاقدية الأسلوب الأمثل في تخطيط وتنفيذ مشاريع الموازنة الاستثمارية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، ٨ (٢٤)، ١٤ - ١٩.

٣ - الحجامي، عمر، (٢٠١٣)، نظام البوت يخفف الأعباء ويقلص الإنفاق على مشروعات البنى التحتية، مجلة البصرة للعلوم الاقتصادية، ٩ (٣٧)، ٣١٥ - ٣٥٥.

٤ - خطاب، عبد الله، (٢٠٠٨)، المشاركة بين القطاعين العام والخاص وتقديم الخدمات العامة على مستوى المحافظات، المؤتمر العام للحزب الوطني، القاهرة، ٢٥-٢٧/٩-٢٠٠٨ م، ١-٢٠.

٥ - دائرة الموازنة العامة الأردنية، (٢٠١٤)، خطة الإصلاح الشاملة، عمان، الأردن. [Availablehttp://www.gbd.gov.jo/web/Default.aspx](http://www.gbd.gov.jo/web/Default.aspx)

٦- دائرة الموازنة العامة الأردنية، (٢٠١٤)، قانون الموازنة العامة، عمان، الأردن.

[Availablehttp://www.gbd.gov.jo/web/budget/Default.aspx?Id=8d2b4373-5519-462c-806f-8ab0e9e18720&OP=budget&CH=MD](http://www.gbd.gov.jo/web/budget/Default.aspx?Id=8d2b4373-5519-462c-806f-8ab0e9e18720&OP=budget&CH=MD)

٧ - الزعبي، علي عبد الله، (٢٠١٢)، أثر الموازنة الموجهة بالنتائج على الرقابة في الوحدات الحكومية الأردنية، مجلة الباحث، ١٩ (١٠)، ٢٦٣ - ٢٧٠.

٨ - شكاره، موفق عباس، (٢٠١٠)، استراتيجية إعداد الموازنة التعاقدية لحكومة بغداد المحلية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، العراق.

- ٩- الشرع، يعرب محمد، (٢٠١٠)، دور القطاع الخاص في إدارة المرافق العامة الاقتصادية، (ط١)، دمشق، سوريا، دار الفكر للنشر والتوزيع.
- ١٠- طاقة، محمد، والعزاوي، هدى، (٢٠١٠)، اقتصاديات المالية العامة، (ط٢)، عمان، الأردن، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- ١١- عبد المجيد، هاشم، (٢٠٠٨)، الإشكاليات القانونية التي تواجه اتفاقيات البوت، (ط١)، حائل، السعودية، دار الأندلس للنشر والتوزيع.
- ١٢- العبيدي، سعيد، (٢٠١١)، اقتصاديات المالية العامة، (ط١)، بغداد، العراق، دار دجلة للنشر والتوزيع.
- ١٣- عصفور، محمد شاكر، (٢٠١٤)، أصول الموازنة العامة، (ط٦)، عمان، الأردن، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- ١٤- علاوي، خضير مجيد، (٢٠١٢)، مقومات تطبيق نظام الموازنة على أساس أنشطة التعاقد، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، ١٤ (٢)، ١٣٦ - ١٤٥.
- ١٥- العواجي، إبراهيم محمد، (٢٠٠٨)، دور النظام المالي وآليات التمويل في العلاقة بين الإدارتين المركزية والمحلية، (ط ١)، الرياض، السعودية، دار أطلس للنشر والتوزيع.
- ١٦- أبو غدة، عبد الستار، (٢٠١١)، عقد البناء والتشغيل والإعادة وتطبيقه في تعمير الأوقاف والمرافق العامة، مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة التاسعة عشر، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، ٢٦-٣٠ - ٤ / ٢٠١١، ص ١ - ١٥.
- ١٧- كوشك، طارق بن حسن، (٢٠١٢)، دراسة تحليلية للموازنة العامة السعودية، مجلة عكاظ، ٣٠ (١٢)، ١ - ٨.

١٨- محمود، رأفت، (٢٠١٠)، المحاسبة الحكومية، ط (١)، عمان، الأردن، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة.

١٩- المهائني، محمد خالد، (٢٠٠٧)، الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 29 (٦٤)، ٩٢ - ١١٥.

٢٠- ناشد، سوزي، (٢٠٠٨)، أساسيات المالية العامة، (ط٢) بيروت، لبنان، منشورات الحلبي.

٢١- نصار، جابر جاد، (٢٠٠٧)، التصور الحديث لعقد الالتزام B.O.T، القاهرة، مصر، دار النهضة العربية للنشر.

٢٢- النجار، يحيى غني، (٢٠٠٢)، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة الأداء، بغداد، العراق، دار المستقبل للطباعة والنشر.

٢٣- الهامي، محمد عادل، (٢٠٠٦)، المحاسبة الحكومية والمحاسبة الاقتصادية القومية، (ط١)، طنطا، مصر، دار المعارف.

٢٤- وزارة المالية، (٢٠١٤)، الاستراتيجية الشاملة للإصلاح، عمان،

الأردن. <http://www.mof.gov.jo/ar-jo>

- 25- Barlow, Jon (2010), Over the Importance of Private Sector Participation in Infrastructure and Health Care Projects, European Journal of Social sciences, 23(5), 2-18.
- 26- Barry, yost (2008),The Effectiveness of the Contractual Balance in the Provision of PublicServices to the Educational Areas in the State of Virginia, American Journal, 14(16), 3-22.
- 27- Ercan, Erdis (2013), The Effect of Current Public Procurement Law on Duration and Cost of Construction Projects in Turkey,Economics and Management,5(7) 13-27.
- 28- Eungha, Jay (2009), Exploring the Factors for Budget Stability and Punctuations: A Preliminary Analysis of State Government Sub-Functional Expenditures, The Policy Studies Journal, 37(3), 457-463.
- 29- Freeman, Robert. & Shoulders, Graig, (2004),Governmental and Nonprofit Accounting, 7th Edition, Compass Publishin, New York, USA.
- 30- Ireland,Lewies. &Cleland, David, (2006), Project Management Strategy Design and Implementation, 5th Edition, New York, USA, Graw – Hill.
- 31- Kulon, Bima, (2013)conference, Investment Budget and Investment in Major Projects,Infrastructure reconstruction, Universities of Indonesia,3-5- August, 1 – 33.
- 32- Meyers, Roy, (2006). Strategic Budgeting, (3) Edition, Michigan, USA, University of Michigan.
- 33- Vining, Aidan & Anthony, Boardman (2008), Public private Partnerships in Canada: Theory and Evidence, Canadian Public Administration, 51(1), 9-44.

- 34- Wiley, Blackwell, (2012), Pitfalls of Contracting for Policy Advice
Preparing PerformanceBudgeting Reform in Estonia, Journal of
Policy Administration,26(4), 606-623.
- 35- Worthington, Margaret & Cold Sman, Louis (1998). Contracting
with the Federal Government, 5th Edition, New York, USA, Craw
-Hill, , Inc,.

الملاحق

استبانة الدراسة

السادة الأفاضل المحترمون

تحية طيبة وبعد،،،

إن الاستبانة التي بين يديك جزء مكمل من متطلبات منح درجة الماجستير في المحاسبة

بعنوان: "مدى إمكانية تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية في إعداد الموازنة العامة الأردنية"

نظرا لأهمية ما لديكم من خبرات إدارية ومالية علمية وعملية وبحكم موقع عملكم في دائرة

الموازنة العامة، فأنتم الأقدر والأكفأ على المساهمة والإثراء في هذا الجزء من البحث و الإدلاء

بإجاباتكم على الأسئلة المرفقة، ولكونكم المصدر الحقيقي والواقعي والعملي للبيانات التي سوف يتم

الاعتماد عليها ليتمكن الباحث من الوصول إلى أهداف البحث والى النتائج الحقيقية التي تسهم في

رفد البحث العلمي.

راجينوممتنين منكم الإجابة على الأسئلة المرفقة بكل أمانة واهتمام، علما أن هذه الإجابات

ستعامل بسرية تامة ولأغراض البحث العلمي فقط.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

الباحث: ياسر حامد جدوع

(١) يرجى التكرم بوضع إشارة (√) أمام الإجابة المناسبة، علماً بأن هذه الفقرات مرتبطة بالمتغيرات الديموغرافية والتي تشمل على:-

■ العمر:

☐ أقل من 25 سنة ☐ من 25- أقل من 35 ☐ من 35- أقل من 46 ☐ 46 سنة فأكثر

■ المسمى الوظيفي:

☐ مدير ☐ محلل موازنة رئيسي ☐ محلل موازنة ☐ باحث اقتصادي ☐ أخرى (يرجى ذكرها)

■ المؤهل العلمي:

☐ دبلوم متوسط ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه

■ التخصص الأكاديمي:

☐ محاسبة ☐ إدارة أعمال ☐ مالية ومصرفية ☐ اقتصاد ☐ غير ذلك (يرجى ذكرها)

■ الدورات التي اشتركت بها في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة.

☐ لا يوجد ☐ دورة واحدة ☐ دورتان

☐ ثلاثة فأكثر

■ سنوات الخبرة:

☐ أقل من 3 سنوات ☐ من 3- أقل من 6 سنوات ☐ من 6- أقل من 10 سنة

☐ 10 سنة فأكثر

(١) يرجى التكرم بوضع إشارة (√) أمام الإجابة التي تمثل رأيكم وقناعتكم الشخصية، علماً بأن هذه الفقرات مرتبطة في مدى توفر مقومات تطبيق الموازنة التعاقدية عند إعداد الموازنة العامة الأردنية.

الفقرات	أوافق تماماً	أوافق	أوافق بدرجة متوسطة	لا أوافق	لا أوافق تماماً
١					تتوفر تشريعات وقوانين تتفق مع أسلوب إعداد الموازنة التعاقدية مثل قانون الاستثمار.
٢					تسعى السلطة التنفيذية إلى متابعة الأساليب الحديثة في إعداد الموازنة العامة.
٣					توفر وزارة المالية دائرة للعقود الحكومية مهمتها دراسة وإحالة العطاءات لتنفيذ البرامج والمشاريع.
٤					يتوفر لدى دائرة الموازنة العامة معايير تستند عليها في تقييم البرامج والمشاريع.
٥					يوجد لدى دائرة الموازنة العامة معايير نوعية لتقييم بدائل تنفيذ المشاريع والمفاضلة بينها من خلال تحديد مزايا وعيوب كلا من هذه البدائل.
٦					يتوفر لدى دائرة الموازنة العامة معايير كمية لتقييم البدائل والمشاريع ذات المردود القابل للقياس الكمي.
٧					يتوفر لدى دائرة الموازنة العامة معايير تحدد السقوف الزمنية لانجاز واستلام المشاريع عند إحالتها للتنفيذ.
٨					يوجد لدى الوزارة المستفيدة من المشاريع لجان لمراقبة تنفيذ المشاريع وتقديم الخدمات للمواطنين ضمن معايير الجودة المحددة.
٩					يوجد لدى الوزارة المالية معايير لضبط تكلفة

					المشاريع ومراقبتها ضمن تكلفتها المحددة في دراسة الجدوى الاقتصادية.	
					١٠ يتوفر لدى الوزارات نظام لمحاسبة التكاليف متكامل قادر على توفير بيانات دقيقة عن تكاليف وأداء المشاريع التي يتم التعاقد عليها.	
					١١ يتوفر لدى الوزارات نظام لمحاسبة التكاليف لتحديد الانحرافات السلبية والايجابية الناجمة عن تكلفة تنفيذ المشاريع مقارنة مع التكلفة المخططة.	
					١٢ يتوفر لدى الوزارات نظام محاسبي لمراقبة تحصيل وإنفاق المال العام ومنع المغالاة في التخصيصات المطلوبة للمشاريع.	
					١٣ يتوفر لدى الوزارات نظام لمحاسبة المسؤولية قادر على تحديد و متابعة الانحرافات والأخطاء الناجمة عن تنفيذ بنود العقود للمشاريع المتعاقد عليها.	
					14 يتوفر لدى الوزارات نظام لمحاسبة المسؤولية لتحديد الجهات المسؤولة عن انحرافات الجودة المتفق عليها، في حال تقديم خدمات دون المستوى المطلوب والمتفق عليه ضمن العقد المبرم.	
					15 يتوفر لدى الوزارات نظام معلومات متكامل يساعدها على اتخاذ القرارات المتعلقة بالموازنة التعاقدية والمتعلقة بالتخطيط والتنفيذ والمتابعة.	
					16 يتوفر لدى وزارة المالية نظام للمعلومات يربط قواعد بيانات الوزارات مع بعضها البعض.	

					17	يتوفر لدى الوزارات نظام معلومات قادر على تجميع المعلومات من مصادر داخلية وخارجية تمكنها من اتخاذ القرارات الخاصة بموازنتها وبرامجها ومشاريعها.
					18	يتوفر لدى الوزارات نظام معلومات قادر على الربط بين الجهة التي تحيل المشاريع للتنفيذ وتراقب تنفيذه والجهة المستفيدة من المشاريع.

٢) يرجى التكرم بوضع إشارة (✓) أمام الإجابة التي تمثل رأيكم وقناعتكم الشخصية، علماً بأن

هذه الفقرات مرتبطة بمزايا تطبيق الموازنة التعاقدية عند إعداد الموازنة العامة الأردنية.

الفقرات	أوافق تماماً	أوافق	أوافق بدرجة متوسطة	لا أوافق	لا أوافق تماماً
١ توازن الموازنة التعاقدية بين موارد الدولة المتاحة وبين ما يطلب منها من خدمات.					
٢ مشاركة القطاع الخاص في توفير الخدمات العامة يساعد الدولة في القيام بمهامها ويخفف الأعباء عن كاهلها ويحسن من نوعية الخدمة المقدمة.					
٣ تزيد مشاريع المشاركة (P3S) ومشاريع البوت (B.O.T) في زيادة الموجودات الرأسمالية للدولة.					
٤ تحقق الموازنة العامة التعاقدية انسجاماً بين القرارات قصيرة الأجل والقرارات الاستراتيجية بعيدة المدى.					
٥ تساعد الموازنة التعاقدية في إعطاء صورة مستقبلية عن الاقتصاد الوطني ليتسنى رسم سياسة التنمية الشاملة المزمع اعتمادها.					

					٦	تقدم الموازنة التعاقدية تفاصيل عن احتياجات الخطط التنموية طويلة الأجل، وتترجم الخطط التنموية إلى برامج تعزز بتنفيذها على فترات زمنية طويلة تعرض كعطاءات.
					٧	مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع تمكن الدولة من تنفيذ مشاريع لا تستطيع تنفيذها بمفردها.
					٨	المشاريع المنفذة وفق أسلوب التعاقد يمكن إنجازها ضمن التكلفة والوقت المحدد.
					٩	مشاركة القطاع الخاص في توفير الخدمات العامة يساعد الدولة على تقديم خدمات بمواصفات وجودة عالية.
					١٠	تساعد الموازنة التعاقدية في تقليل انحرافات المبالغ المقدرة والمبالغ الفعلية والخاصة بمشاريع التنمية.
					١١	تقديم الخدمات العامة للمواطنين من قبل القطاع الخاص يساعد على تخفيض المبالغ المنفقة من قبل الحكومة والاستفادة من الموارد المالية والبشرية المتوفرة لدى القطاع الخاص.
					١٢	الموازنة التعاقدية تساعد الدولة في تخفيض تكلفة الخدمات من خلال الاستفادة من نظام المشاركة الذي يسمح بالحصول على أفضل العروض كلفة وأكثرها جودة.
					١٣	الموازنة التعاقدية تساعد الدولة في تقاسم مخاطر المشاريع مع القطاع الخاص.
					١٤	الموازنة التعاقدية تخفض العجز في الموازنة

					إلى حدوده الدنيا من خلال تنفيذ المشاريع من قبل القطاع الخاص أو مشاركته في التنفيذ.
					١٥ غيرت الموازنة التعاقدية العلاقة بين الحكومة والقطاع العام من علاقة تمويل إلى علاقة تجارية تنافسية ضمن العطاءات الممنوحة لأجهزتها التنفيذية لتنفيذ المشاريع المختلفة.
					١٦ توفر الموازنة التعاقدية للقطاع العام فرصة التمويل الذاتي إذا ما حققت أجهزته التنفيذية أرباحا يستطيع من خلالها تكوين قوة منافسة في السوق.
					١٧ تخفف الموازنة التعاقدية الضغط على النفقات العامة إذا ما استطاعت الأجهزة التنفيذية في القطاع العام تحقيق إيرادات قد تفوق الإيرادات العامة لتمويل هذه الأجهزة.

٣) يرجى التكرم بوضع إشارة (✓) أمام الإجابة التي تمثل رأيكم وقناعتكم الشخصية، علما بأن هذه

الفقرات مرتبطة بمعوقات تطبيق الموازنة التعاقدية عند إعداد الموازنة العامة الأردنية.

الفقرات	أوافق تماما	أوافق	بدرجة متوسطة	لا أوافق	لا أوافق تماما
١ تكلف دراسة الجدوى الاقتصادية والمفاضلة بين المشاريع الوزارات مبالغ كبيرة غير قادرة على تحملها					

					٢ استخدام أنظمة تطبيقية حاسوبية قديمة في إدارة الموارد المالية العامة يحول دون تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية.
					٣ تحتاج إعداد الموازنة التعاقدية إلى وقت وجهد كبيرين من قبل الوزارات ودائرة الموازنة العامة.
					٤ التكاليف الإدارية المرتبطة بإعداد الموازنة التعاقدية مرتفعة قد لا تستطيع إدارة الموازنة العامة تغطيتها.
					٥ لا توجد اتفاقيات أو ورش عمل لتبادل الخبرات بين الوزارات ونظيرتها في دول أخرى.
					٦ عدم تطور الإدارة المالية الحكومية ومتابعتها الأساليب الحديثة في إدارة الإيرادات والنفقات العامة والدين العام يحول دون تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية.
					٧ لا توفر الوزارات أقسام خاصة تقوم بتدريب أفرادها على الأساليب الحديثة والمتطورة في إعداد الموازنة العامة.
					٨ لا تتوفر معلومات كافية عن تكاليف وتفاصيل البرامج والمشاريع والخطط اللازمة لتنفيذ البرامج والمشاريع ضمن الموازنة التعاقدية.
					٩ لا يتوفر لدى الوزارات كوادر مؤهلة ومدرية وباختصاصات محاسبية وفنية تستطيع تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية.

انتهت الأسئلة مع جزيل شكري وتقديري لشخصكم الكريم.

الباحث

قائمة أسماء المحكمين

الاسم	التخصص	الجامعة
الأستاذ الدكتور وليد زكريا صيام	محاسبة	الهاشمية
الأستاذ الدكتور تركي راجي الحمود	محاسبة	اليرموك
الأستاذ الدكتور صفاء احمد العاني	محاسبة	بغداد
الأستاذ الدكتور توفيق حسن عبد الجليل	محاسبة	الأردنية
الدكتور علاء جاسم سلمان	محاسبة	بغداد
الدكتور ثائر احمد أبو طبر	محاسبة	جدارا
الدكتور مصطفى سعيد العثامنة	محاسبة	جدارا
الدكتور علي محمود الربيع	محاسبة	جدارا

Your trial period for SPSS for Windows will expire in 14 days.

NEW FILE.

DATASETNAME DataSet1 WINDOW=FRONT.

T-TEST

/ TESTVAL = 3

/ MISSING = ANALYSIS

/ VARIABLES = VAR00001 VAR00002 VAR00003 VAR00004 VAR00005 VAR00006

VAR00007 VAR00008 VAR00009 VAR00010 VAR00011 VAR00012 VAR00013

VAR00014

VAR00015 VAR00016 VAR00017 VAR00018 VAR00019 hypotheses

/ CRITERIA = CI(.95). (

T-Test

Notes

Output Created	06-SEP-2015 15:17:32	
Comments		
Input	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	31
Missing Value Handling	Definition of Missing	User defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics for each analysis are based on the cases with no missing or out-of-range data for any variable in the analysis.
Syntax	T-TEST /TESTVAL = 3 /MISSING = ANALYSIS /VARIABLES = VAR00001 VAR00002 VAR00003 VAR00004 VAR00005 VAR00006 VAR00007 VAR00008 VAR00009 VAR00010 VAR00011 VAR00012 VAR00013 VAR00014 VAR00015VAR00016VAR00017 VAR00018hypotheses /CRITERIA = CI(.95) .	
Resources	Elapsed Time	0:00:00.00
	Processor Time	0:00:00.00

[DataSet1]

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
VAR00001	31	3.4194	1.14816	.20622
VAR00002	31	4.0323	.87498	.15715
VAR00003	31	3.6774	1.13687	.20419
VAR00004	31	3.8710	.80589	.14474
VAR00005	31	3.6452	.79785	.14330
VAR00006	31	3.2903	.82436	.14806
VAR00007	31	3.3871	1.08558	.19498
VAR00008	31	3.5806	.95827	.17211
VAR00009	31	3.4839	1.06053	.19048
VAR00010	31	3.0000	.81650	.14665
VAR00011	31	3.2903	.97275	.17471
VAR00012	31	3.6129	.88232	.15847
VAR00013	31	3.3226	.97936	.17590
VAR00014	31	3.2903	1.07062	.19229
VAR00015	31	3.1290	1.05647	.18975
VAR00016	31	3.5484	.76762	.13787
VAR00017	31	3.3871	.95490	.17150
VAR00018	31	3.5806	.84751	.15222
hypotheses	31	3.4751	.58515	.10510

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
	Lower	Upper	Lower	Upper	Lower	Upper
VAR00001	2.034	30	.051	.41935	-.0018	.8405
VAR00002	6.569	30	.000	1.03226	.7113	1.3532
VAR00003	3.318	30	.002	.67742	.2604	1.0944
VAR00004	6.017	30	.000	.87097	.5754	1.1666
VAR00005	4.502	30	.000	.64516	.3525	.9378
VAR00006	1.961	30	.059	.29032	-.0121	.5927
VAR00007	1.985	30	.056	.38710	-.0111	.7853
VAR00008	3.374	30	.002	.58065	.2291	.9321
VAR00009	2.540	30	.016	.48387	.0949	.8729
VAR00010	.000	30	1.000	.00000	-.2995	.2995
VAR00011	1.662	30	.107	.29032	-.0665	.6471
VAR00012	3.868	30	.001	.61290	.2893	.9365
VAR00013	1.834	30	.077	.32258	-.0367	.6818
VAR00014	1.510	30	.142	.29032	-.1024	.6830
VAR00015	.680	30	.502	.12903	-.2585	.5165
VAR00016	3.978	30	.000	.54839	.2668	.8300
VAR00017	2.257	30	.031	.38710	.0368	.7374
VAR00018	3.815	30	.001	.58065	.2698	.8915
hypotheses	4.426	30	.000	.46516	.2505	.6798

Your trial period for SPSS for Windows will expire in 14 days.
 NEW FILE.
 DATASETNAME DataSet1 WINDOW=FRONT.
 T-TEST
 / TESTVAL = 3
 / MISSING = ANALYSIS
 / VARIABLES = VAR00001 VAR00002 VAR00003 VAR00004 VAR00005 VAR00006
 VAR00007 VAR00008 VAR00009 VAR00010 VAR00011 VAR00012 VAR00013 VAR00014
 VAR00015 VAR00016 VAR00017 hypotheses
 / CRITERIA = CI(.95. (

T-Test

Notes

Output Created		06-SEP-2015 15:20:24	
Comments			
Input	Active Dataset	DataSet1	
	Filter	<none>	
	Weight	<none>	
	Split File	<none>	
	N of Rows in Working Data File	31	
Missing Value Handling	Definition of Missing	User defined missing values are treated as missing.	
	Cases Used	Statistics for each analysis are based on the cases with no missing or out-of-range data for any variable in the analysis.	
Syntax		T-TEST /TESTVAL = 3 /MISSING = ANALYSIS /VARIABLES = VAR00001 VAR00002 VAR00003 VAR00004 VAR00005 VAR00006 VAR00007 VAR00008 VAR00009 VAR00010 VAR00011 VAR00012 VAR00013 VAR00014 VAR00015 VAR00016 VAR00017 hypotheses /CRITERIA = CI(.95) .	
Resources	Elapsed Time	0:00:00.03	
	Processor Time	0:00:00.02	

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
VAR00001	31	3.8065	1.01388	.18210
VAR00002	31	4.0323	.87498	.15715
VAR00003	31	3.7097	.78288	.14061
VAR00004	31	3.7097	.78288	.14061
VAR00005	31	3.6774	.83215	.14946
VAR00006	31	3.6452	.87744	.15759
VAR00007	31	4.0000	.89443	.16064
VAR00008	31	3.4516	.99461	.17864
VAR00009	31	4.1935	.70329	.12632
VAR00010	31	3.6452	.60819	.10923
VAR00011	31	3.9355	.72735	.13064
VAR00012	31	3.5806	.84751	.15222
VAR00013	31	3.6774	.74776	.13430
VAR00014	31	3.7419	.89322	.16043
VAR00015	31	3.7419	.63075	.11329
VAR00016	31	3.4516	.88840	.15956
VAR00017	31	3.3871	.80322	.14426
hypotheses	31	3.7290	.43832	.07872

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
	Lower	Upper	Lower	Upper	Lower	Upper
VAR00001	4.429	30	.000	.80645	.4346	1.1783
VAR00002	6.569	30	.000	1.03226	.7113	1.3532
VAR00003	5.047	30	.000	.70968	.4225	.9968
VAR00004	5.047	30	.000	.70968	.4225	.9968
VAR00005	4.532	30	.000	.67742	.3722	.9827
VAR00006	4.094	30	.000	.64516	.3233	.9670
VAR00007	6.225	30	.000	1.00000	.6719	1.3281
VAR00008	2.528	30	.017	.45161	.0868	.8164
VAR00009	9.449	30	.000	1.19355	.9356	1.4515
VAR00010	5.906	30	.000	.64516	.4221	.8682
VAR00011	7.161	30	.000	.93548	.6687	1.2023
VAR00012	3.815	30	.001	.58065	.2698	.8915
VAR00013	5.044	30	.000	.67742	.4031	.9517
VAR00014	4.625	30	.000	.74194	.4143	1.0696
VAR00015	6.549	30	.000	.74194	.5106	.9733
VAR00016	2.830	30	.008	.45161	.1257	.7775
VAR00017	2.683	30	.012	.38710	.0925	.6817
hypotheses	9.261	30	.000	.72903	.5683	.8898

Your trial period for SPSS for Windows will expire in 14 days.
 NEW FILE.
 DATASETNAME DataSet1 WINDOW=FRONT.
 T-TEST
 / TESTVAL = 3
 / MISSING = ANALYSIS
 / VARIABLES = VAR00001 VAR00002 VAR00003 VAR00004 VAR00005 VAR00006
 VAR00007 VAR00008 VAR00009 hypothese
 / CRITERIA = CI(.95. (

T-Test

Notes

Output Created		06-SEP-2015 15:24:24
Comments		
Input	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	31
Missing Value Handling	Definition of Missing	User defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics for each analysis are based on the cases with no missing or out-of-range data for any variable in the analysis.
Syntax		T-TEST /TESTVAL = 3 /MISSING = ANALYSIS /VARIABLES = VAR00001 VAR00002 VAR00003 VAR00004 VAR00005 VAR00006 VAR00007 VAR00008 VAR00009 hypothese /CRITERIA = CI(.95) .
Resources	Elapsed Time	0:00:00.00
	Processor Time	0:00:00.00

[DataSet1]

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
VAR00001	31	3.8710	.99136	.17805
VAR00002	31	3.6774	1.07663	.19337
VAR00003	31	3.5161	.99569	.17883
VAR00004	31	3.5484	.85005	.15267
VAR00005	31	3.3548	.83859	.15061
VAR00006	31	3.3548	1.08162	.19426
VAR00007	31	3.3871	.98919	.17766
VAR00008	31	3.4516	.99461	.17864
VAR00009	31	3.1613	1.12833	.20265
hypotheses	31	3.4800	.63954	.11486

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
	Lower	Upper	Lower	Upper	Lower	Upper
VAR00001	4.892	30	.000	.87097	.5073	1.2346
VAR00002	3.503	30	.001	.67742	.2825	1.0723
VAR00003	2.886	30	.007	.51613	.1509	.8814
VAR00004	3.592	30	.001	.54839	.2366	.8602
VAR00005	2.356	30	.025	.35484	.0472	.6624
VAR00006	1.827	30	.078	.35484	-.0419	.7516
VAR00007	2.179	30	.037	.38710	.0243	.7499
VAR00008	2.528	30	.017	.45161	.0868	.8164
VAR00009	.796	30	.432	.16129	-.2526	.5752
hypotheses	4.179	30	.000	.48000	.2454	.7146